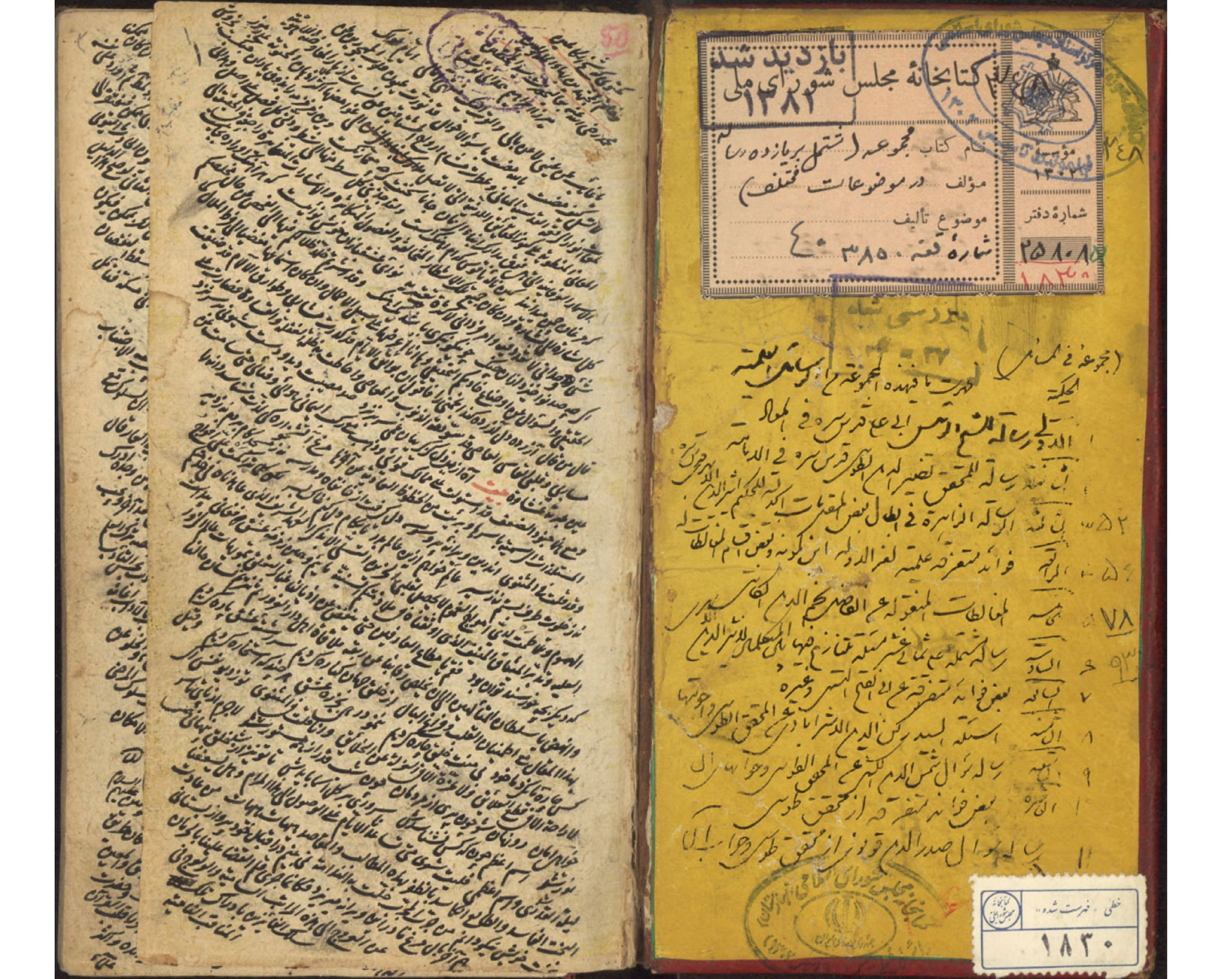
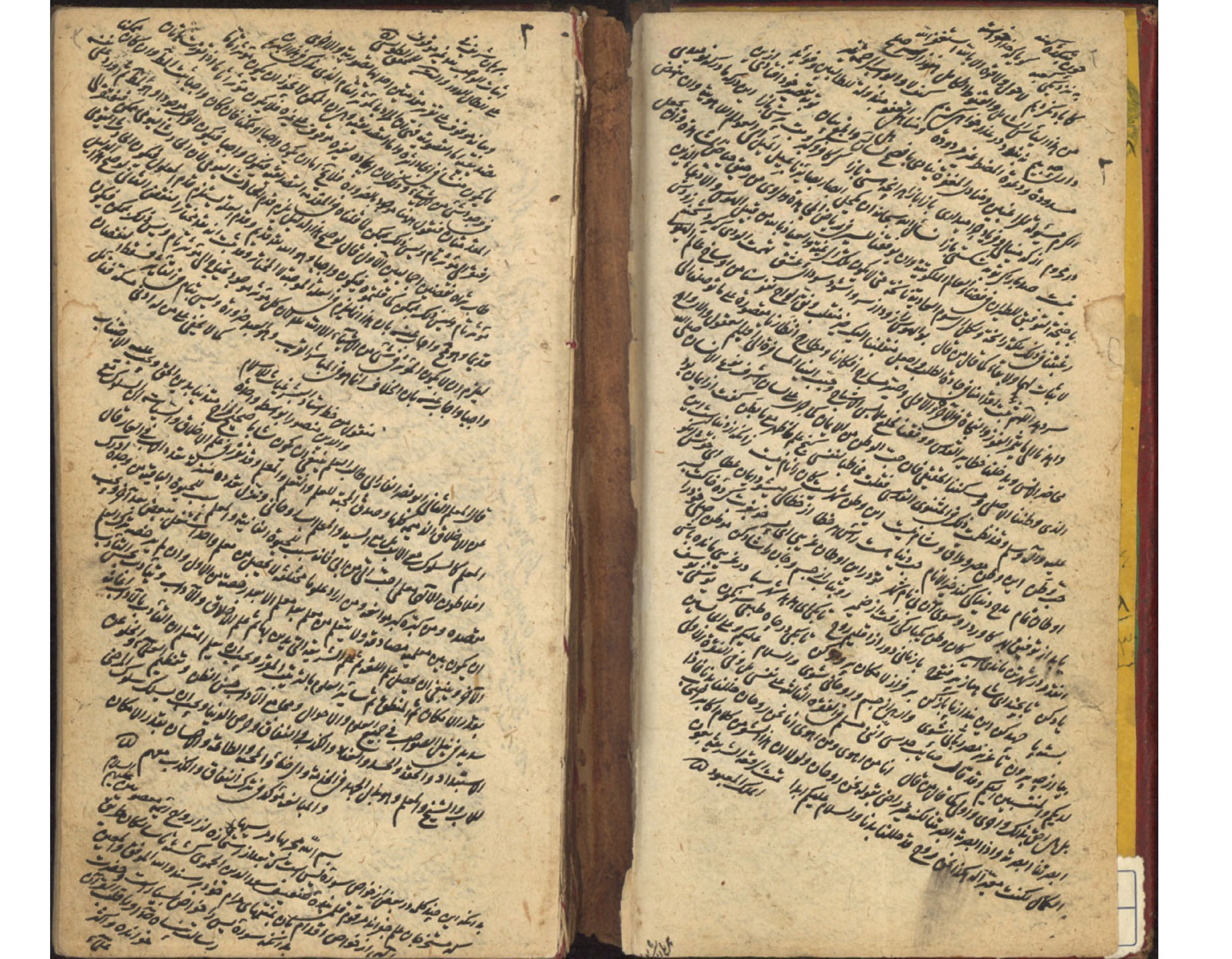
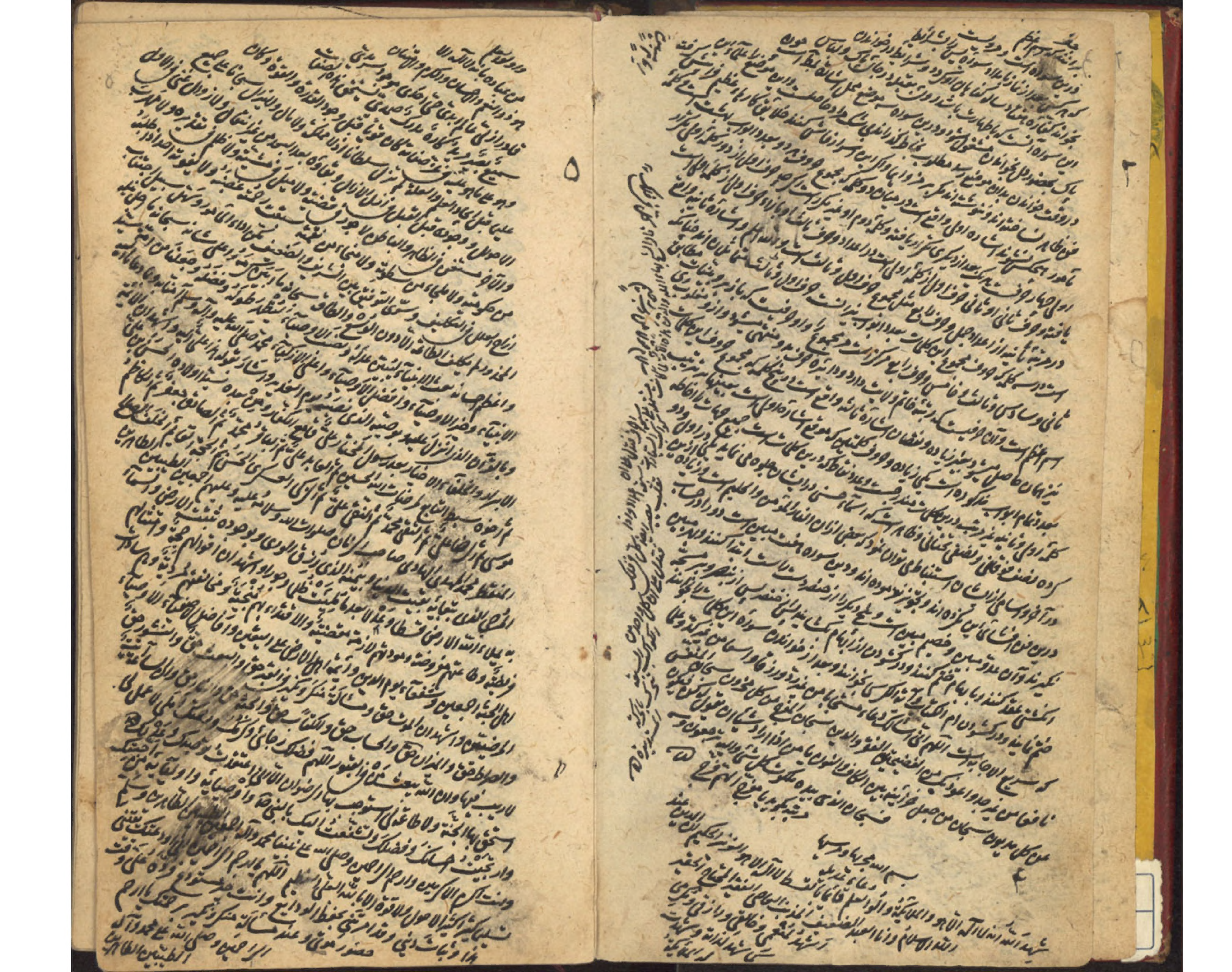


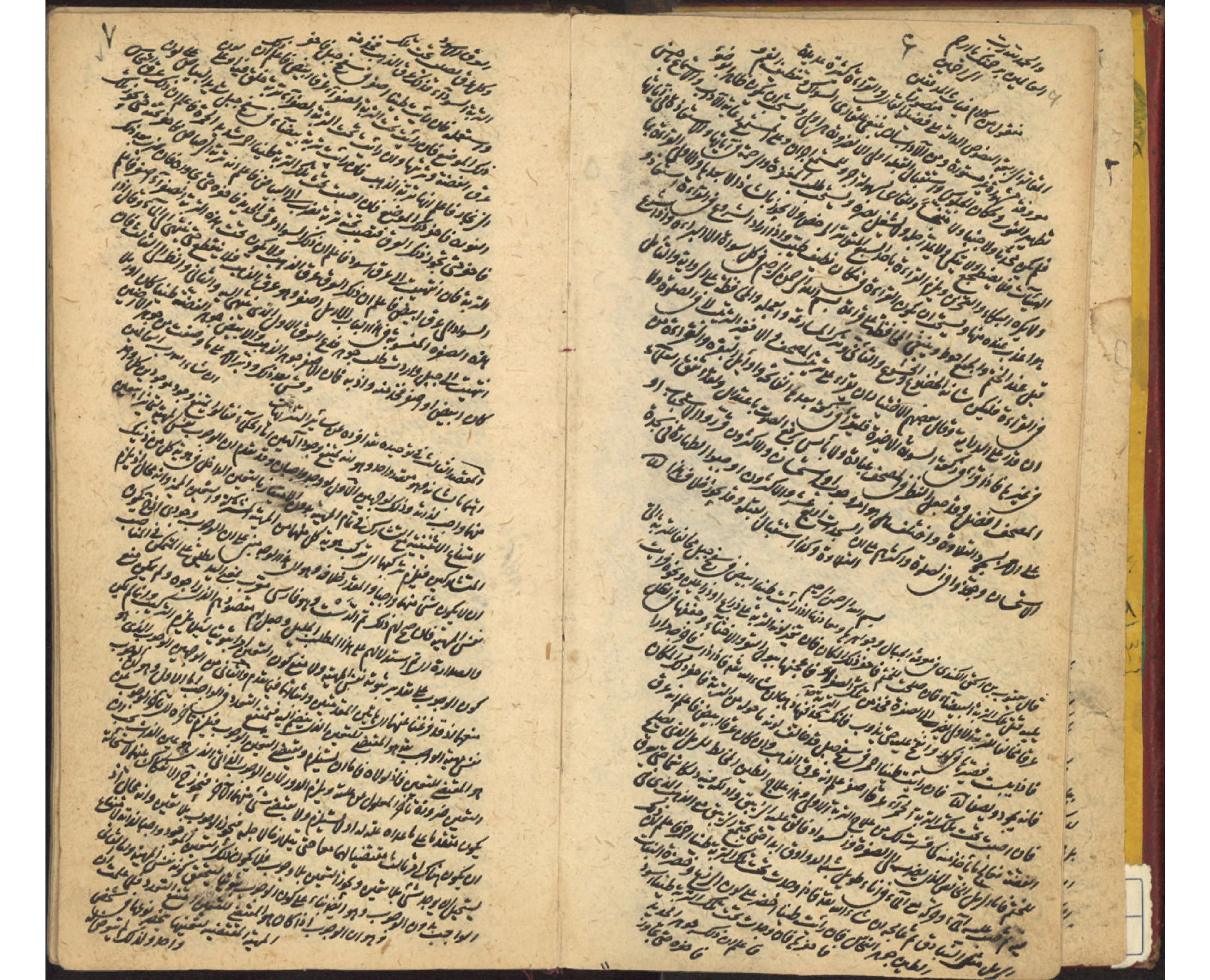


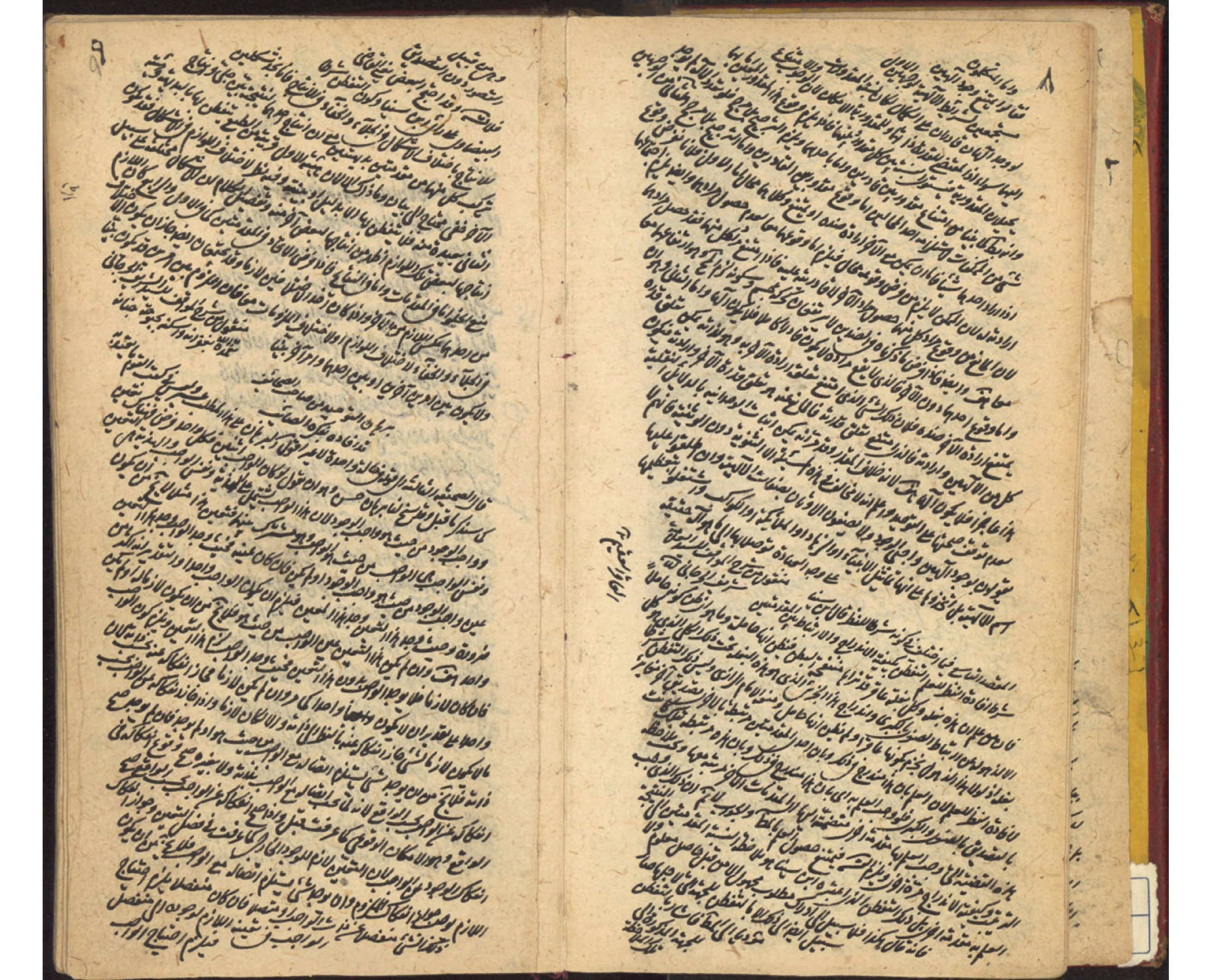
(مجموعة في الرسائل الحكمية)

فهرست ما فيهذه المجموعة من الرسائل العلمية









فی وجوده الی منفصل یخرجه من کونه واجبا وان کان متصلا فاما ان یکون
ذلک الشیء لازما للواجب من حیث هو او لم یکن فان کان لازما لزم
لزوم هذا التعین للواجب من حیث هو الواجب لانه یمتنع انفکاکه عن
الواجب والمقدر انه لیس بلازم هف وان لم یکن ذلک الشیء لازما
للواجب من حیث هو واجب فاما ان یوجد ما یوجب اتصاله مع الواجب
او لا فان وجد عاد الکلام فیه من انه لازم للواجب من حیث هو او لا
فان کان لازما یلزم خلاف المقدر کما مر وان لم یکن لازما فان لم یوجد
شیء ما یوجب اتصاله مع الواجب جاز انفکاکه عنه بحسب الواقع وانفکاک التعین کذلک
وان وجد عاد الکلام فیه فاما ان ینتهی الی ما لا یکون له ما یوجب اتصاله
مع الواجب او یتسلسل والاول یوجب صحة انفکاکه وانفکاک التعین
والثانی موضع المحال وهو التسلسل وعلی تقدیر التسلسل لا یکون مجموع الافراد المتسلسلة
لازما للواجب من حیث هو لان التقدیر انما انه بعدم لزوم شیء من تلک الافراد
فیجوز انفکاکه عن الواجب وانفکاک التعین والوجود کما مر فان قلت مسلم
ان الافراد غیر لازم لکن لکل منها ما یوجب اتصاله مع الواجب الی غیر النهایة
فکیف یجوز انفکاکها عن الواجب من حیث هو قلت ما یوجب الاتصال
انما یفید عدم الانفکاک لو کان لازما للواجب من حیث هو ویسلم ذلک
لان کل ما یوجب الاتصال جاز انفکاکه عن الواجب الی غیر النهایة فیجوز انفکاک
الکل ایضا ونقول لا یجوز ان یکون هذا المجموع لازما للواجب من حیث
هو او لم یکن فان کان لازما یلزم لزوم التعین له والتقدیر عدم لزومه
وان لم یکن لازما جاز انفکاکه وانفکاک التعین

بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین

افاض الله علی روح الشیخ الامین والده انوار الالهیة وطهر نفسه من ادناس الطبیعة
واتاه من الشقاء ما یلیق بکشف اسرار السعادة الحقة ونال الخیر فیما یاتی ویدعی فی الاولی والاخرة



ثم وفقنی لقضاء حقوق الحجة وفرایضه الکثیرة بافضل قضاء واشرفه وهو اداء الحفظ
اللذین قسمهما من المعرفة واوسط قضاء واعداله هو اداء الدعاء الجمیل والثناء
الجزیل علیه وادون قضاء واخسه وهو الخدمة بالبدن حتی ان الآتی فی صورة من
یخل وسعه فی واجب علیه وان لم یقابل بالمستحق منه غیر منفک عما یحض التقصیر
ثم تحمل بعد یده ووصل الی ابی فی صدیق اسرته وعدو حسد منتقضه الشامتین
عنه ورجعنی الی خیر ما فوق المدبران ... وبینه من حسن حال وکفایة وتحمل وفراغ
قلب من الدنیا والاقوة فقد طال تبلی فی محن لو دهمت الجبال او دهمت الصخور
فتتتها وانا منقطع الیه دون السحاب وهو ایضا مخصوص بتبل دون السحاب الشیء بعد انقطاع
الیه ان انصرف عنه خیر الی متی تحناه وهو الحکمة ولا شبهة بحانحوله ایاه ان تهیأ بی کلی
یمضی الی البحث یجری علی ما یریده واکرمه وان یکون لمن هو دعانی فی جملة علی
یدی ویتصل فی مبتغاه من قدری ویقضی من مشتهاه من اذلالی ویتوصل الی مبتغاه
من خلالی ثم لا یکون تفاوت اللذة بینها یسیرا ولا ستره مستدعی مستحقها ولا اشتغاله
بسائل شیء یجوزا ولا مفارسته ابایی او درایة او صیانة او لعابة او نسب او
جاه او وجاهة کانه وحیث یکون سیدا رجال منسیا وحیث اکون فی الحفظ مشتغلا
ویکون باشتغاله فی جملته بجملة مشتغلا وبسیرة مباحا واکون له بجمیل الدعاء والثناء
والشکر والنشر کاسبا وعلی الاقتداء بسبقة الرشد وسیرته الجمیلة مواظبا
ویکون بسببه فایزا بالجاه الموروثی والمال العدید جابر المجبر مکسور حاله وستر سبابه
واکون قریبا من ان الکادو لیا تم لا یکون الشیخ الامین ادام الله توفیقه ممن یلبس علیه
حال الرجلین والبون الذی بینهما کبعد المشرقین وهذا الکلام من مخنوق ونفثة من مصدور
وهو ادام الله اسعاده ولی النصیحة عن زلة الایام وسعت فی ذلک کما دلت مقتضی
کرمه والان فلنشرع الی الغرض الذی عنه انفصلنا وهو نقول هذا المعنی ولنتبت
فهرست الفصول الموردة فی هذه الرسالة مستعینین بالله ولی الرحمة الفصل
الاول فی ماهیة المعاد الفصل الثانی فی اختلاف الآراء فیه الفصل الثالث فی

ای بخ

فيما نقضنا الآراء الباطلة فيه الفصل الرابع في الشيء الذي هو الانية الثابتة من
الانسان والذي هو اذا هو فرض موجودا وسائر الاشياء المتقضية بالاسر
معدوما كان الحاصل الانسانية ثابتا وكانت الهوية المعتبرة من الانسان
موجودة واذا لم يوجد هو وكانت سائر الاشياء موجودة لم يكن الحاصل
والهوية المعتبرة من الانسان موجودا وما هذه الهوية المعتبرة من الانسان
الفصل الخامس في ان هذا الشيء غير قابل للفساد وانه جوهر مجرد الفصل
السادس في وجوب المعاد الفصل السابع في شرح طبقات احوال الناس
بعد الموت وتحقيق النشأة الثانية الفصل الاول في ماهية
المعاد اما المعاد في لغة العرب فمشتق من العود وحقيقته المكان او الحالة التي
كان الشيء فيه فبانه فعاد اليه ثم نقل الى الحالة او الموضع الذي يصير اليه الانسان
بعد الموت لما اتفق ان كان الرأي الظاهر والظن الاغلب ان الشيء الذي
يصار اليه بعد الممات منفصل عنه قبل الحياة الاولى فان اكثر الامم على ان الارواح
كانت موجودة قبل الابدان وانها كانت في العالم الذي هو ثاني هذا العالم
وان عودها اليه للسعيد الى الخير الافضل منه وهو الجنة والعليون وللشقي الى
الخير الاوحش منه وهو الجحيم والسجين وكثير من هؤلاء الاكثرين يرون ان
ابن الانسان واقعة وردا لهم من ذلك العالم فالفصل منهما انس يعود اليه هذا
في كتب الاولين وصحف الانبياء المتقدمين الاسرائيليين والحنفيين
وجعل لهذا في كتاب الله المنزل على نبيه المصطفى محمد صلى الله عليه وآله
والفضح وهو قوله تعالى يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية ولا
رجوع الا الى حيث الورود فهذا قلنا ان في المعاد ماهو الفصل
الثاني في اختلاف الآراء فيه العام في المعاد على طبقتين طبقة لا يقولون بعد الا
والاصحون بصيرة منكرون له وطبقة وهي السواد الاعظم والاظهرون مقرون
مقرون به وبعد ذلك فهم فرق فرقة يجعل المعاد للابدان وحدها وفرقة يجعله للنفوس



ثم فرقة من

وحدها وفرقة يجعله للنفوس والابدان جميعا والذين يقولون بالمعاد للابدان وحدها
اهل الجدل من العرب يقولون ان البدن وحده هو الحيوان وهو الانسان بحياة
وانسانية خلقتا فيه وهما عرضان والموت هو عدمهما فيه او ضدهما
وفي النشأة الثانية يخلق في ذلك البدن حياة وانسانية بعد ما عدمتا وتفتت
ويصير ذلك الانسان بعينه حيا ثم اختلفوا بعد ذلك وتشعبوا فرقا
فقائل ان الناس بعد ذلك فرقتان بر وفاجر فالبر مثاب خلودا والفاجر معاقب
خلودا وقائل ان الناس اذ ذلك ثلث فرق مؤمن بر وهو مثاب خالدا ومؤمن فاسق
فقائل انه في مشية الله ان شاء يعذبه وان شاء يغفر له ولا يخلد عقابه و
قائل انه يعاقب لا محالة ولا يخلد وكافر وهو معاقب خالدا وقائل ان المعاقب لا يخلد عقابه
سواء كان مؤمنا او كافرا لكن المثاب يخلد ثوابه وقائل انه لا المعاقب ولا
المثاب خالدا واما الذين يقولون بالمعاد للنفس والبدن فكلهم يجعلون الحياة بوجود النفس
للبدن والموت بمفارقة النفس للبدن ويردون في النشأة الثانية النفس
في البدن بعينه الذي كان فيه ثم اختلفوا فمنهم من يجعل النفس جسما
الطف من سائر الاجسام فقائل ان النفس اذا ردت الى البدن كان للمثاب والمعاقب
جميعا ثواب وعقوبة في البدن والنفس جميعا فكان للمثاب لذات بدنية من المحسوسات
واللذات نفسانية من السرور ومشاهدة الملكوت بعين البصيرة والالم من
العذاب والسموم وهؤلاء هم المسلمون كافة وكان للمعاقب الالام بدنية من الحرق والبرد
والضرب ونفسانية من اللعنة والخزي والخوف واليأس والغم وقائل بان اللذات
اذ ذاك يكون روحانية فقط وكذلك الآلام وهؤلاء هم النصارى وكثير منهم الاختلاف
في الخلود والا خلود فذلك يوجد في هؤلاء كما في الاولى واما الذي يقولون بالمعاد
للنفس فرق فرقة من ذلك يعتقدون ان النفس وفرقة يعتقدونها جوهرا روحانيا
من عالم النور مخالطا للبدن الذي هو من الجوهر المظلم من عالم الظلمة وهؤلاء هم المجوس
والثنوية والمانوية ومن ذهب مذهبهم وسعادته خلاص النور من الظلمة وفوقه الافلاك

نور انما خلق

وفوجاً الى عالم السرور وشقاوة بغاية فى احوال الظلم فرقة ترى ذلك لها بالكور
فى الابدان وهم اهل التناسخ وفرقة ترى ذلك لها لا احتباس فى احوال العنصرى
والانفلات عنه وفرقة ترى ذلك لها باستكمال جوهرها وخلوصها عن علائق آثار
الطبيعة فيها وضد ذلك وهم الحكماء الفاضلون واهل التناسخ فرق فرقة تجوّز كون
النفس فى جميع الاجساد النامية نباتية كانت او حيوانية وفرقة تجوّز ذلك
فى الابدان الحيوانية وفرقة لا تجوّز دخول نفس انسانية فى نوع غير الانسان
اصلاً وهم بعد ذلك فرقتان فرقة توجب التناسخ فى النفس الشقية وحدها حتى
تستكمل وتسعد فتتخلص عن المادة وفرقة توجب ذلك للنفسين جميعاً الشقية
والسعيدة للشقية فى ابدان شقية وللسعيدة فى ابدان ذوات نعم وراحة
وقال القائلون بالتناسخ المؤمنون بالكتاب ايضاً نحو قول الله تبارك وتعالى
وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم هو انهم مشاركون
لنا فى نفوسهم بالقوة وقال فرقة منهم فى قول الله تعالى حتى يلج الجمل فى سم الخياط
ان النفس الخبيثة لا تزال تتردد من بدن الى بدن الطف منه حتى يصغر ويتصغر
بحيث يحصل فى بدن دودة صغيرة بحال ان تنفذ فى سم الابرة بعد ما
كان فى بدن جمل واما ما يصح من اوائل الحكماء فهو رموزهم والغازهم ويرون ان
كل نفس شريرة فانها تنتقل من بدنها الى بدن شبيه الطباع بالرذيلة
الغالبة عليها حتى تتخلص عن المادة فالذى رذيلته من باب الشهوة ينتقل مثلاً
الى بدن خنزير والذى رذيلته من باب الغضب تنتقل مثلاً الى بدن سبع حتى
انه ان كان الرجل رذيلته فى باب المعاملة مع هو مضار ينتقل فى بدن سمك وان
كان صياداً انتقل فى بدن النوع الذى يصيده وربما قالوا ان النفس الشريرة
يحدث فى ناحيتى الجنوب والشمال بتوسط البر والبحر فهذه الاقاويل من الحكماء
امثال ورموز ضربوها ليكون اقرب الى افهام العامة ويكون ذلك سبباً
لردعهم عن الرذيلة فانهم اذا خوطبوا بالامر الذى هو الحقيقى وبالسعادة الحقيقية و



الشقاوة الحقيقية لم يتصوروا ذلك اصلاً بل رأوا بادى الرأى من الامور المتشبهة
فهذه جمل آراء الناس فى المعاد **الفصل الثالث فى مناقضة الآراء**
**الباطلة فيه** اما الفرقة التى جعلت المعاد للبدن وحده فالذى الجأهم الى ذلك بعد ما ورد
الشرع من بعث الاموات ثم ظنوا ان الشىء المعتبر من ذات الانسان هو
البدن ثم بلغوا من فرط نقصهم للحكماء وعشقهم لما الفهم ان انكروا ان يكون للنفس
او للروح وجود اصلاً وان الابدان تصير حية بحياة تخلق فيها ليس وجودها
هو وجود النفس للبدن لكنه عرض من الاعراض يخلق فيها اما امر الشرع فينبغى
ان يعلم فيه قانون واحد وهو ان الشرع والملة الآتية على لسان نبى من الانبياء
يرام بها خطاب الجمهور كافة ومن المعلوم الواضح ان التحقيق الذى ينبغى ان يرجع
اليه فى صحة التوحيد من الاقرار بالصانع موحداً مقدساً عن الكم والكيف و
الاين ومتى والوضع والتغير حتى يصير الاعتقاد به انه ذات واحدة لا يمكن
ان يكون له شريك فى النوع او يكون له جزء وجودى كمى او معنوى ولا يمكن
ان يكون خارجاً عن العالم ولا داخلاً فيه ولا بحيث يصح الاشارة اليه انه
هناك ممتنع القاؤه الى الجمهور ولو القى هذا على هذه الصورة الى العرب
العاربة او العبرانيين الاجلاف لتسارعوا الى العناد واتفقوا على ان الايمان
المدعو اليه ايمان بمعدوم اصلاً ولهذا ورد ما فى التوراة تشبيهاً كله ثم لم يرد
فى القرآن من الاشارة الى هذا الامر الاهم شىء ولا اتى بصريح ما يحتاج اليه
من التوحيد بيان مفصل بل اتى بعضه على سبيل التشبيه فى الظاهر وبعضه تنزيهاً
مطلقاً عاماً جداً لا تخصيص ولا تفسير له واما الاخبار التشبيهية فاكثر من ان
تحصى ولكن لقوم ان لا يقبلوه واذا كان الامر فى التوحيد هكذا فكيف بما بعده
من الامور الاعتقادية ولبعض الناس ان يقولوا ان للعرب توسعاً فى الكلام
ومجازاً وان الالفاظ التشبيهية مثل اليد والوجه والاتيان فى ظلل من الغمام
والمجىء والذهاب والضحك والحياء والغضب صحيحة لكن نحو الاستعمال ووجه الجبلاة

بل على استعمالها استعارة ومجازا او بل على استعمالها غير مجازة ولا استعارة
بل حقيقة والمواضع التي توردونها حجة في ان السور يستعمل هذه الالفاظ بالاستعارة
والمجاز على غير معانيها الظاهرة مواضع في مثلها يصلح ان يستعمل على ذلك
الوجه ولا يقع فيها تلبيس ولا لبس واما قوله سبحانه في ظلل من الغمام وقوله هل ينظرون
الا ان يأتيهم الملائكة او يأتي ربك او يأتي بعض آيات ربك على الشبهة
المذكورة وما جرى مجراه فليس على تلك الاوهام فيه البتة الا ان العبارة
استعارة او مجازة فان كان اريد فيها ذلك اضمارا لغرض هو موقع الغلط
والشبهة والاعتقاد المعوج بالايمان بظاهرها تصريحا واما قوله يد الله
فوق ايديهم وقوله ما فرطت في جنب الله فهو موضع الاستعارة والمجاز والتوسع
في الكلام ولا يشك في ذلك اثنان من فصحاء العرب ولا يلتبس على ذي حرفة
في لغتهم كما يلتبس في الامثلة الاولى بل كما في هذه الامثلة لا يقع شبهة في انها
استعارية مجازية كذلك في تلك لا يقع شبهة في انها ليست استعارية
ولا المراد فيها شيء غير الظاهر ثم هب ان هذه كلها ماخوذ على الاستعارة
فاين التوحيدية المشيرة بالتصريح الى التوحيد المحض الذي يدعو اليه حقيقة
هذا الدين القيم المعترف بجلالته على لسان حكماء العالم قاطبة واين
الاشارة الى التوفيق من المعاني المستندة الى علم التوحيد مثل انه عالم
بالذات او عالم بعلم قادر بالذات او قادر بقدرة وواحد بالذات على كثرة
الاوصاف او قابل للكثرة تعالى عنها بوجه من الوجوه متحيز الذات او منزه عنها
عن الجهات فانه لا يخلو اما ان يكون هذه المعاني واجبا تحقيقها واتقان المذهب
الحق منها او يسع الصدوف عنها واغفال البحث والروية فيها فان كان اغفال
البحث عنها معفوا عنه وغلط الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به فجل مذهب
هؤلاء القوم الذي طبيعي بهذه الجملة تكلف عنه غنية وان كان فرضا
محتوما فواجب ان يكون ما صرح به في الشريعة وليس التصريح المعمى او الملبس او

فجمل مذهب اكثر
نسخه



المقتصر فيه بالاشارة والايماء بل التصريح المستقصى فيه والمنبه عليه والموفى حق البيان
والايضاح والتفهيم والتقريب على معانيه فان المهرة المتفننين آباؤهم و
لبابهم وساداتهم مع غرائب اذهانهم وذكية افهامهم وترشيح نفوسهم لسرعة
الوقوف على المعاني الخفية محتاجون في تفهيم هذه المعاني الى فضل شرح و
شرح عبارة فكيف غتم العبرانيين واهل الوبر من العرب لعمري لو كلف الله
رسولا من الرسل ان يلقي هذه الامور الى الجمهور من العامة الغليظة طباعهم
المتعلقة بالمحسوسات الصرفة اوهامهم ثم سامه ان يكون منجزه منهم بالايمان والاجابة
غير مهمل فيه او سامه ان يتولى رياضة نفوس الناس قاطبة حتى تستعد للوقوف
عليها لكلفه شططا او ان يفعل ما ليس في قدرة البشر اللهم الا ان يدركهم
خاصية الهية وقوة علوية والهام سماوي فيكون حينئذ وساطة الرسول مستغنى
عنها وتبليغه غير محتاج اليه ثم هب ان الكتاب العربي جاء على لغة العرب وعادة
لسانهم من الاستعارة والمجاز فما قولهم في الكتاب العبراني كله وهو من اوله
الى آخره تشبيه صرف وليس لقائل ان يقول ان ذلك الكتاب محرف كله وانى
تحرف كلية كتاب منتشر في امم لا يطاق تعديدهم بلادهم متنائية واوهامهم
متباينة منهم يهود ونصارى وهما امتان متعاديتان فظاهر من هذا
كله ان الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون مقربا ما لا يفهمون الى اوهامهم
بالتمثيل والتشبيه ولو كان غير ذلك لما اغنت الشرائع البتة فكيف يكون ظاهر
الشرائع حجة في هذا الباب ولو فرضنا الامور الاخروية روحانية غير مجسمة
بعيدة عن ادراك بدائه الاذهان تحقيقها لم يكن سبيل الشرائع الى الدعوة
اليها والتحذير عنها منجحا بالدلالة عليها بل بالتعبير عنها بوجوه من التمثيلات
المقربة الى الافهام فكيف يكون وجود شيء حجة على وجود شيء آخر لو لم يكن
الشيء الآخر على الحالة المفروضة لكان الشيء الاول على حالته فهذا كله هو الكلام
على تعريف من طلب ان يكون خاصا من الناس لا عاما ان ظاهر الشرائع غير

محتج به

حقايق ٢

مجمع بل هي شيء غير هذه الابدان ولنرجع الى المعقول الصرف فنقول ان الانسان ليس انما
هو مادته بل بصورته الموجودة في مادته وانما يكون الافعال صادرة عنه لوجود
صورته في مادته فاذا بطلت صورته عن مادته وعادت مادته ترابا او شيئا آخر
من العناصر فقد بطل ذلك الانسان بعينه ثم اذا خلق في تلك المادة بعينها
صورة انسانية جديدة حدث منها انسان آخر لا ذلك الانسان فان الموجود
في هذا الثاني من الاول مادته لا صورته ولم يكن هو ما هو ولا محمودا ولا مذموما
ولا مستحقا لثواب او عقاب بمادته بل بصورته وبانه انسان لا بانه تراب فليس
ان الانسان المثاب بالحقيقة ليس هو ذلك الانسان المحسن والمسيء بعينه بل
انسان آخر مشارك له في مادته التي كانت له قبل ان وقع البعث فيعاد
الى ثواب المحسن وعقاب المسيء بل يثاب غير المحسن ويعاقب غير المسيء
فاما ... الاقاويل في الصورة في امر المعاد وقول من جعل المعاد للبدن وحده
واما من جعل الروح باقية فله ان يجعل ... الثواب والعقاب الحقيقيين اليها
وهي باقية بعينها فلا يكون تجدد البدن عليها الا كتجدد شيء من الاعراض على
جوهر قائم ولكن مذهبهم لا يستقيم اذا تقدم فعرفنا ان الارادة للكائنات لا
تلي بالشيء من الكائنات الخارجية اذا بعثت او عرفنا ان الفعل الالهي واحد
لا يتبدل عن مجراه المضروب له او عرفنا ان السعادة الحقيقية للانسان
يضادها وجود نفسه في بدنه وان اللذات البدنية غير اللذة الحقيقية وان
تطير النفس في البدن عقوبة لها او عرفنا ان الامور الواردة اثرها الموضع في
الشرائع اذا اخذت على ما هي عليها لزمها امور محالة وشنيعة اما الموقف
الاولى فكشفها عند وضوح العقل الالهي الازلي وقد حقق في العلم الطبيعي
والالهي واما الموقف الثانية فكشفها عند وضوح ان الاول الواجب الذات
بري عن جميع انحاء التغير والتبدل وان فعل الصادر عن حكمته وارادته مغاير
للارادة وحكمته الازلية بيقين وقد حقق في العلم الالهي واما الموقف الثالثة



فستزيد لها فصلا خاصا واما الموقف الرابعة فان العالم مطلع عليها بلا اطلاع ... والى الكل
مثل حدس لا يكشف له ذلك فبلا حفظ الديانات الالهية والشرائع الحقيقية بحيث
الاستخفاف في اي مقدسة من ذلك ولا من اوتي الالهي الآية الحكمية ونزه جوهر نفسه
عن السبيل الى انكار ما ليس نسخه ظاهرا او تعيين بالاشتراع النقض المكنون فيه
لتضاد في بنية الشريعة اذا اوردت هذه الصورة اصول صحائف شرائعها
اي وروده على صورة صريح الحق او مثال لما ليس كل المألوف والموقف
على ما في شرائع المجوس واي تونية اعظم اشتراط وجودها وخلوها عن الحاكم
السماوي واما الموقف الخامسة فكشفها عند وضوح بطلان مذهب التناسخ
واثبات امتناع عود الانفس المتعلقة الى الابدان ونحن نتكفل ذلك من قبل
ولكن لا نخلي هذا الموضع من نكتة من سائلها فنقول لا يخلو اما ان يكون النفس تعود
الى المادة التي فارقتها او الى مادة اخرى وقد قيل من حكايات مذهب المخالفين بهذه
الفصول انهم يرون عودها الى تلك المادة بعينها حتى لا يخلو اما ان يكون تلك المادة
هي المادة التي كانت حاضرة عند الموت او جميع المادة التي فارقته جملة ايام العمر الاول
فان كانت المادة التي حضرة حالة الموت فقط وجب ان يبعث المجذوم والمسلول
والمقطوع يده في سبيل الله على صورته تلك وهذا قبيح عندهم وان بعثت
جميع الاجزاء التي كانت اجزاء له مدة عمره وجب ان لا يكون جزء واحد بعينه
يبعث يدا ورأسا وكبدا وقلبا وذلك لان الصحيح الثابت ~~...~~
~~...~~ ان الاجزاء العضوية ينتقل بعضها الى بعض في الاغتذاء
ويتغذى بعضها من فضل غذاء البعض ووجب ان يكون انسان اغتذى من الناس
في البلاد التي يحكى ان اهل الناس فيها الناس اذا اقتات من الغذاء الانساني
ان لا يبعث لان جوهره من اجزاء جوهر غيره وتلك الاجزاء يبعث في غيره او يبعث
هو وينقص اجزاء غيره فلا يبعث فان قالوا ان المبعوث من اجزائه اجزاؤه
التي بها يصح حياته فلا خلاص فيه لانها قد تحللت وقت ما في استغراق

ان يكون بعضها منورا بالحياة وبعضها ما بجا غير منور وصار البعث عن ذلك التراب
وعن تراب غيره سواء لا فرق فيه فقد [illegible] حكم العدل الذي [illegible]
بعثنا اعضاء البدن الآن يجعل الاجزاء المخصوصة بالبعث خصوصية [illegible]
زايل عنها وهو انها في حال الحيوة الاولى كانت مادة الاجزاء المتنورة بالحياة
فيكون القول بالبعث لا فايدة فيه ولا جدوى بوجه من الوجوه اذ لا تخصيص
بعض الاجزاء المثاب بها بالبعث دون جنس هو القول بتغير عدم [illegible] كان
سببا في استحقاق شئ للمنح دون غيره وحال العدم للكاينين في [illegible] الكون
النير الكاين في المادة التي بلا لها واحدة وانت اذا تاملت وتدبرت
ظهر لك ان الغالب [illegible] ظاهر ترتبه المنورة بحيث المعنى البشرية فقد [illegible]
فيها فرزع وتكون منها الاغذية وتغتذى بالاغذية بحيث القوى فان يكون
بعض مادة كانت حاملة لصورتي انسانين في وقتين او انا الحيواني في وقت
واحد بلا قسمة فان قال قايل انه بحث النفس [illegible] من اتى بتراب اتفق
وماء وهواء ونار وليس من شرطه ان يكون الاجزاء الموجودة في الحياة
الاولى بعينها فهو بعينه القول بالتناسخ الصراح والقول الاول ايضا هو القول
بالتناسخ الا انه مقصور في صورة اخرى بالحيل النوليه واما بالحقيقة فلا فرق بين
المادتين والمنتقر من المتشابهين اذ ربما قد كانت فيها صورة انسانية
فقدت والان لم يكن فيها والان ليست اعنى في وقت التصور عنها [illegible]
النشأة الثانية فان كان مرد الروح الى اصل المادتين [illegible] فكذلك
المادة الى فرادا البدن الانساني الثاني ليس هو البدن الانساني الاول بعينه
ورد الروح في بدن غير البدن الاول هو التناسخ فان اجتنبوا ان يسموا باسم
التناسخ البدن الغير المشارك للبدن الاول في المادة الموجودة بالعدد فلهم ذلك
ولكن المعنى فيهما واحد غير مختلف البتة وصنف المتكلمين بهذا القول النصارى
والتناسخ هو اول الشرع الى ثبته ان بينها فقد جاءت افضل ما يمكن ان

بحث حشر الجسد

من ح



عن علية الشرايع وحكمة واكمل ولهذا صح ان يكون خاتم النبيين الشرايع واخر الملل الموا
ان الانسان في نوعيه كمال سعادة البشرية وفضلها وقصور الشرايع المتقدمة عن شأوها
اجل من ان يحصل حصول في غرض غيره لا حقيقت فيه لكن الذي يحتاج اليه من ذلك
تعريف نفسه منه بهمان المعاد وهو انا قد بينا ان الشريعة اعظم مقصدها انما الحق من
افعال الانسان في فضيل الخير كل واصلاح نفسه ومع شريكه في نوعه وشريكه في جنسه واما
المقدار الذي يخوض فيه الكلام الشرعي من امر المبادي فالدعوة الى وجود
الصانع ووحدانيته وحكمته وعدله وبرائته عن صفات المحدثين والتصديق بوجود
الملائكة والاخبار من العالم الآخرة بالجليل دون الدقيق وتصويرها بالحسي
عند الجمهور وتصوير الملائكة في احسن صورة يتخيلها الجمهور دون المعاني العقلية المحضة
والسعادات الموعود بها التي لا يتخيل اليها عقول دون عقول الحكماء ثم ترغيب
الجمهور وترهيبهم بالبشارة بالثواب والانذار بالعقاب والتصوير للسعادة
الثوابية لا بالصورة الالهية الجليلة الفائقة التي هي لها بل بالصورة المتوهمة
عندهم المستحسنة لديهم من اللذة والراحة وتصوير الشقاوة على ما عرفوه من الم
اللذة اي اللذة المبصرة والمسموعة والمشمومة والملموسة المطعومة والمنكوحة
من الملموسة والتشاغل المشوق في استيفاء كل واحد منها من حور عين وولدان مخلدين
وفاكهة مما يتشهون وكاس لا يصدعون عنها ولا ينزفون وجنات تجري
من تحتها الانهار من لبن وعسل وخمر وماء زلال وسرور واراك وخيام
وقباب فرشها من سندس واستبرق عرضها السموات والارض وما يجري
مجرى ذلك وتصوير الراحة الى الخلود من الاوقات والمنى ودفع الدوام على البقاء والنشاط
واعظم ذلك كله زيادة رب العالمين وكشف الحجب عنه لهم وان ما في ذلك فانما تشرع
فانه شرع ما بحث بحكم اتفاق السواد الاعظم عليه وتواتر الاخبار به فان العوام
من البشر اذا دعوا الى الخير والعدل لا يطمئنون فكانهم دعوا الى امر هو خلاف
طبايعهم البشرية وعندهم ذات نفوسهم الحيوانية فتجانبته عن التكاليف النطقية المحضة [illegible]

من ح مين

الروحانية ح

كانها معدومة الجهلاء وموجودة الفضلاء والسلطان البدنية لم يحسبوا اليها الا قدرا او نصيبا
ثم من الممتنع ان يحصل واحد من البشر بالنفس كاملة وتكون كاملة من الرجي
والرجي الرجاء وبين ما يلحق به هذا الغرض فلا بد من نوع ما عند المحصلين من المشتبهين
من ذلك عندهم في الدار الآخرة يتخلى من الملتذ والالام متعال جدا وتضور
ذلك بصورة يتهمونها ويتخيلونها اما الحس فيا هو مقدرها واما الحسي فيه متضاد
ذلك من السعيد والظهور والزبانية والسلاسل والاغلال والاكل الصديد
التجاوز وتفيح شقاء مع الحد ايام ويشد على جلودهم ضيقت جلود كلها النار
حتى لا يغني عقابهم فانه اذا لم يشتمل لهم العقوب والثواب الحقيقي السعيد من الالهام
وانما لم يمر عنوا ولم يهرعوا فلم يبعث ابدانهم ولم يجتنبوا الاثم خوف
في حكم السياسة الشرعية تقرب الامر المبعث الاقصى الثواب العقلي باذن خوفه.
وقد يخرج صاحب شرحنا في ذلك مستقبلا لا يكون ان يزاد عليه فيما ليته واما الطبل
عند الفضلاء منه اقرب الابدان ثم عقولها في الدار الآخرة عن المطبوع الملتبس الحكم
فهوا ذلك كانه بسبب الاوهام وفي حدا لمدة وذلك انه ان كان السبب في البعث هو ان
الانسان هو البدن او ان البعض يشرك النفس في الاعمال الحسنة والسيئة فينبغي
ان يبعث لاجل هذا القول بعينه او بعض ذلك فانه يجب ان يجتنب البدن ويجاف
بالثواب والعقاب البدني المعلوم عند العالم وان كان الثواب والعقاب روحانيا
فالنوع الحسي في بعث الجسد ثم انما ذلك الثواب الروحاني والعقاب الروحاني كثير تصور
ذلك لهم حتى يرغبوا او يرهبوا كلا بل لا يتصورهم من هيئ غير انهم يكونون في الآخرة
كالملائكة يتصورهم من اجزاء روحانية زيادة على هذا الضعف في تعذيبهم غير
الذين قيل لهم على ان ما يتخيل الجمهور من امر الملائكة وانهم لا يحسون وانهم يتطلعون ابدا
هو انهم يستقبحون اللذة لهم ولا لطافة ولا يأكلون ولا يشربون ولا ينكحون ولا يسعون
ويعيدون ان ذاته الليل والنهار لا يغيرون ثم ان شأنهم اللذة التي هو الذي يختيل
من هذا في نفوس الجمهور والعامة وان حملوا انفسهم على اعتقاده فلا فرق بأفهامهم



هو انهم يستحقون بان السعادة الحقيقية واللذة الروحانية غير مفهومة عندهم اصلا الا انهم
في اوهامهم وجود وان اعترف بها طائفة منهم قولا فتكون هذه الاقسام في مناقضة القائلين
بالمعاد البدني وحده او بالمعاد البدني معا

القول في مناقضة اصحاب التناسخ

القائلون بالتناسخ يحتجون بحجة ويقولون ان النفوس ليست جسما من امرها انها
جوهر مفارقة للمادة ومع من امرها انها تفارق الابدان بعد الموت ومع ان الابدان
الانسية غير متناهية فلو نح الامر ان يكون النفوس متناهية او غير متناهية فان كانت
النفوس موجودة الآن مفارقة للابدان الانسية غير متناهية وجب ان تنضاف بالفعل
وهذا محال وان كانت متناهية والابدان غير متناهية لم يكن بد من التناسخ وكرورها
في الابدان فانها وان كانت النفوس موجودة قبل الابدان فعلى ما هو الرأي الصحيح
فو جوب التناسخ ظاهر ثم اكثر الآراء في وجود النفس قبل البدن وكيف لا يكون كذلك
وهي ان كانت موجودة عند وجود البدن على ما قد يظهر من الهيئات المتعلقة بالبدن
والصور المادية والهيئات المادية محال ان يفارق فخلا من ان حولوا في ذلك
ان هذا ما ان تتحول جواهرها وما حيثها عند المفارقة فلا يكون حينئذ المادية الاولى
ويكون الكائنة الاولى قد بطلت اما ان يبقى فيها شيء لانه محال ان يكون المادية الاولى
مركبة من صورة ومادة وجوهرها حتى يكون السبيل فيها انفكاك المادة والمادة
ثابتة فيلزم ان يكون مادتها مادة غير المادة التي قبلت بالاضافة الى انها مادية
ويلزم ان يكون لكل المادة من طرف المادة الاولى ويكون السؤال فيها ثابتا بعينه
واما ان تتحول صورها ويكون مهيأتها ثابتة في الحالين فيكون مفارقة للمادة
عارضة لها الا ان في وجودها ثابتة في المادة بل على انه جوهرها مستغنية عن المادة
وقد فرضنا ثابتة في المادة بجوهرها بل فرضت ان جوهرها جوهر لا في مادة فهي لا ان
يعرض لها ملابسة المادة وانها في جوهرها وصورة مخصصة لكيفية لها ولا متوارد ولا يمكن
ان يقبل التجزي وكل ما في الجسم فانه ضرورة يقبل التجزي وان يصير شيئا يتجزى
الجسم كلا الاحوال المنقسمة فيها بانقسام الجسم كالاشكال والالوان المنقسمة بانقسام محالها

الا ان الجسم كالنفس والصورة التركيبية وان يكون النفس ان كانت صورة مفارقة فى حال من
بازاء الجثة فان هذه ابتداء الصورة من ان يفارق فى الوجود وان ظن قوم انها من المفارقات
فهذا افلاطون ويتبع ارسطاطاليس فيها ثم فيها بجعل الطبيعة حينئذ ان النفس اذا
كانت فى حال تفارق المادة طلبت من الهيئات المتعلقة بالمزاج البدنى و
المتوزرة فى المادة طلبت ما يحدث بحدوث البدن واذا كانت النفوس
موجودة قبل الابدان وجب ان يكون لها فى الوجود السابق على الابدان عدد
محدود والابدان غير محدودة فالتناسخ اذن وجب قالوا وليت شعرى لم
وجب للنفس لما كانت مفارقة للمادة ثم قارنت المادة وقرنها تلك المادة ولم
يجب مثل ذلك لم يجز فى مادة اخرى اذا فارقت النفس المادة الاولى وحدوث
كما كانت فاما ان كان السبب فى المفارقة طبيعة النفس فالطبيعة ثابتة
فى الحالة الثانية وان كان السبب فيها تهيؤ مزاج بدنى بعينه للنفس كالشرك
للطائر فيجاب بانه يمكن ان يحصل مزاج ثان مشاكل لذلك المزاج ومقارب له
فليس الذى يتعلق بالنفس من المزاج اولا يحتمل التفاوت فان النفس الواحدة
تتعلق بابدان واحد مختلف المزاج فى ازمان مختلفة والاغذية مختلفة ومثالها
انه ان كان ذلك فلا يحتمل التفاوت توجد مثل هذا المكمل وان كان السبب فى
المفارقة هيئة من هيئات شىء ذو وانه مفقود لكن الهيئة من الممكن ان يحصل
وان كان السبب هو اشتراط وجود الملائكة فهم باقون فيمكن ان يعود النفس
المفارقة الى البدن ممكن والممكن فى الاوليات واجب وهذا دليل على جواز التناسخ
النفوس انما قصد انه ان كان السبب فيه طلب الكمال بتوسط الالات البدنية
كما قال الحكيم ابونا نصير الدين الطوسى فظهرت لكن ما شىء كما قال الا وانها اذ وجدت انما
وجدت لتستكمل بالبدن اذا هبطت الى البدن فهذا ايضا جائز لها فى حال
مفارقتها للبدن ناقصة كما كانت قالوا بل كانت واجبة ان كان السبب
الداعى لها الى الاستكمال موجودا معها وانما يشغلها وتنظر الى البدن والحواس



التى فيه والقوى الشهوانية والغضبية المسلطة عليها فيه فلا شىء مخصص لها ولا محرك الطلب
كمالها وما لها تعلق فى بقائها بعد خروجها من البدن ناقصة معطلة وقد قالوا
ان المعطل لا وجود له فى الطبيعة قالوا ويتجه من ثابت بجهة فى ان تصير النفس
لا يتناسخ لانها لو تناسخت كانت مدة وجودها بين البدنين معطلة
ولا معطل فى الطبيعة فهذا يمنع ان يكون النفس فى مدة متناهية معطلة ويوجب
ان تبقى معطلة مدة لا نهاية لها والمجيب من ذلك قوله انه يحل من البدن جسما
لطيفا اشبه الاجسام ولا يتخلص عن المادة فهو ذو صورة بل بعد خلع الجثة
يكون بهذا الجسم معطلا وما معنى هذا الجسم اللطيف اللائق بانه مشف او متخلخل
لين وكيف ما كان فهو جسم طبيعى لا محالة حامل للنفس فهو حيوان اما ناطق
واما ناطق وهذا خلف فهذا الخلف ما يحتج به القائلون بالتناسخ على الاشتراك
والقائلون بتناسخ النفس فى كافة انواع الحيوان محتجون بان النفس اذا قدرت
على تهيئة مساكن لها مثل بدن الانسان فهى قادرة على تهيئة مساكن لها
دونه وان كان ذلك بتقدير الهى او بتقدير سماوى فالابدان الانسانية و
الحيوانية غير الانسانية داخلة فى ذلك التقدير والتقدير فلا يمتنع ان تسكنها
النفس فى الابدان الغير الانسانية اما فى القسم الاول فلا علة لها كانت
النفس لها خلق من اخلاق الحيوان الغير الناطق ولم يكن لها التعقل الا بتبع
وكان قادرا على تكوين بدن غير الانسان على ما قلنا ان يكون بدن النوع
الشبيه به فى الخلق ان كان غضبيا فبدن السبع وان كان شهوانيا فبدن
بهيمة كالخنزير وما اشبهه بحسب الخلق فيسكنه واما فى القسم الثانى
فاولى ما يحقق به النفس الرديئة الى استحقاق الكمال بسبب ان زمان محنة
بالمشقة مبتلاة بالخوف والرهبة وقال المحتجون منهم بالشرع وان
الله تعالى قال فى محكم كتابه وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا امم امثالكم وهذا هو الحكم الجزم بان الحيوانات الغير الناطقة امثالنا فى

اشتغالنا بالنفس في اشتغالنا بالقوة ونحن ايضا اشتغالها بالقوة وعادتهم شكلا وهم
في جملة التناسخ ومثال لوهم ان يجوز تناسخ النفس الناس في ابدان غير الناس لان
النفس صورة وكمال للبدن الا انها من شأنها ان تفارق والانواع المختلفة لا تتفق
في الصورة العقلية بكمالها البتة وهذا امر اورده ارسطاطاليس فقال ان
نفس الانسان يدخل بدن غير الانسان فكانه جعل صورة الحداد تدخل
في آلة النجار وهذا حق لازم ووجهه ان نفس الانسان ليس بصورة حتى يقبل
ولا بقوة الطبيعية وهذا هو انما يستكمل الانسانية بنفسه هو مبدأ الفصل
المقوم للنوع يعني ان يشترك غيره نوعه ويفارقها بامور بعده ليست بفصول
بل عوارض فاذن لا يشترك الانسان في نفسه غيره من الحيوانات واذ قد حكينا
مذهب القائلين بالتناسخ واختلافهم فيما بينهم فانا موقوفون على موضع الدليل
من كلامهم وهو في قدم النفوس موجودة قبل الابدان ثم في احتياجهم لذلك الى ان
ما حدث بحدوث المزاج انما هو صورة مادية وهذا غير قوي ولا الذي عليه الاطلاق
وان كان فيها مضاد ذلك عند قوم مخصوصين ثم ليس بواجب ان يكون وجود
النفس بعد مفارقة البدن كوجوده قبله فضلا عن بعد لم يعرض له من قبل
من الحصول في الابدان وعرض له ذلك عند وجوده في البدن فاذن قد ثبت
بهذه المقدمات ان تصحيح التناسخ الى غيرها على تسليمها لكن بين جوابا بزيادة
انه لا يمكن ان يعود النفس بعد الموت الى البدن البتة بان نقول انه لا يخلو اما
ان يكون وجود النفس في البدن على سبيل مقارنة النفس للبدن بعد وجوده كان
خارجا عنه او يكون على سبيل حدوثه لحدوث البدن بان يكون مزاج البدن
موجبا لحدوثه من السبل الى علة او يكون كذلك على سبيل الاتفاق والبحث
فنقول لا يمكن ان يكون النفس موجودة قبل الابدان لان النفوس الانسانية متفقة
بالنوع وواحدة فيه فان وجدت مفارقة للمادة الجسمانية فاما ان
يكون منها كثرة او يكون النفوس كلها نفسا واحدة فان كانت منها كثرة

التفصيلية نخ

من شأن ان صح

موقوفون نخ

فيه صح

ذلك نخ



ودوع المعنى واحد وهي متكثرة لا في المعنى بل بالمادة المتكثرة التي يتكثر بتكثرها المعنى
فلها اذن مواد متعلقة فاما ان يكون موادها روحانية فيكون السؤال في تكثر تلك
المواد الروحانية المعنوية هو السؤال بعينه او جسمانية متكثرة تقبل التكثر بالقسمة
الكمية وان لم تقبله بالقسمة المعنوية ولا جل تقسيم محل جسماني متفرقة في الاجسام
او كانت في اجسام وقد فرضت مفارقة للاجسام لم يكن فيها البتة اختلاف
وان كانت النفوس كلها نفسا واحدة فنفس زيد وعمرو واحدة بالعدد هي
وكذلك التي في النفوس غير الانسانية فليست النفوس الابدان البتة موجودة قبل
بل هي حادثة مع الابدان ولن نجوز ان يكون ذلك على سبيل الاتفاق والبخت
لانه قد تبين في الكتب الحكمية ان الامور الطبيعية ليست اتفاقية لان الاتفاقية هي
الاقلية والطبيعية اما اكثرية او دائمة فاذن الحق ان النفس حادثة مع حدوث المزاج
البدني فان المزاج البدني سبب لان يصير البدن قابلا من النفس او العقل الطبيعي
بسبب من الاسباب المفارقة جوهر النفس الذي يستكمل به نوع ذلك البدن بان يكون
شأن ذلك السبب نوع من التعلق ليس بان ينطبع النفس فيه انطباع الصورة الى دنية
في مادتها بان يجعل فعلها المتعدي عليه وينفعل اول جوهره العقل عنده واما
العقل فهو فعل في جوهر ذاته لا حاجة في وجوده منه الى شيء غيره بل هي
يحتاج في مبادي وجوده الى الحاجات عنه وهذا لفظه فقد فرغ من تقريره في علوه
كتب فاذا ثبت ان وجود النفس مع حدوث المزاج معا فبين انه كلما حدث المزاج
يجب معه وجود نفس حادثة اذ ليس انما ذلك بالاتفاق ولا بالعرض بل لا جرم هو
بالضرورة فاذا حدث مزاج بدني وحدث معه نفس متعلقة بالتعلق المذكور فمحال
ان يقال بالتناسخ لان الحيوان الواحد نفسين واحدة فاذا قيل بالتناسخ وجب وجود
نفسين في بدن واحد النفس التي حدثت بحدوث البدن والنفس المتناسخة كل واحدة
منهما نفس كاملة واحدة مع الاخرى بالنفس فاذا يكون وجود نفسين في البدن الاول انها
وانقسام فعلها المتعدي عليه انما يكون واحدا في البدن فنفس من نفسين واحدة لا يكون البدن

بل صح

المفارق ان يقتضي وجود النفس متعلقا تهيأ المزاج بصيرورة البدن متعلقا بذلك النفس صح

امر صح

كلي نخ

حادث نخ

وكان هو بالحقيقة نفسه عنده نفسه شيئين مختلفين اثنين منفصلان حيوانية بل البداهة
ظاهرا لان في الحيوان واحد وباطنه المشعور به واحد ليس باثنين مختلفين فظاهر
ان النفسين لا يكونان محال من ان الذي الشيء فيه غير هذه المشعور بها وغير هذه التي يعقل
انما عنيها لا يكون لها تعلق بالبدن لان التعلق به هو هذا فلا يكون لها وجود في البدن
فيتبين من هذا ان كل بدن فان نفسه يحدث حدوث مزاجه وانه ليس يتعين حدوث
كانه يحتمل لا بعد مفارقتها ابدانها قبل ولا اطلاق ذلك انما المنع في التناسخ الذي
ذكره اجلة الحكماء مثل افلاطون وفيثاغورس وغيره قبيل وكلام ما نحوكي
والغرض فيه الاشارة الى اللذة التي تبقى في النفوس بعد الابدان اذا
كانت النفوس كالشريرة فاجرة فيتعذب بها النفوس ويكون كلامها يتلطف في الابدان
لان وجودها لم يكن بمخالطة ومجاورة وانطباع في المادة بل تعلقا منها على القوى
البدنية وانقصار فعلها على البدن وهذا الفعل كما ان التحقيق من
الاشكال الذي يخصها والفعل الذي لها في جوهرها والشعور باللذة التي تخصها
والشهوة التي لها في جوهرها فاذا وجدا احدهما وهو الاثر الثابت في
النفس من القوى البدنية بعد الموت فكانه في جميع البدن ولان الآثار الردية اما
شهوانية بهيمية واما غضبية سبعية فكان الآثار المكتسبة للنفوس اما
بهيمية او سبعية فكانهم قالوا ان النفس الشريرة الفاجرة يحصل بعد الموت في
ابدان من هذه الحيوانات الردية سبعية وبهيمية واقول ان اكثرها يتعمد
من التقية ومن سمعت من اهل التناسخ حكايات واخبار محكية عن قبل الصين
و[illegible] وغيرها ليس يحسن في مثل الايمان مثل هذه الدعوى الفاسدة فطلبها
فاذا بطل ان يكون النفس للبدن وحده وبطل ان يكون للنفس والبدن
جميعا وبطل ان يكون على سبيل التناسخ فالبدن دون النفس وجودها مع ما فرغ
بعد ان كان البدن موجودا وذلك ما سنبينه

الفصل الرابع في الانية الثابتة للانسان

الانسان اذا بدا له ان يتأمل في الشيء الذي لا يطلب

وسائر صح | فرق | في الابدان صح | للنفس صح



يقال له هو ويقول لنفسه انما تخيلي لان ذلك بدنه وجسده ثم اذا فكر وجد ان يده ورجله
واضلاعه وسائر اعضائه الظاهرة لو لم يكن له من جوهره ما يبطل بذلك البحث الذي
اليه يشير كنفسه عرف ان هذه الاجزاء من جوهره غير داخلة في هذا المعنى حتى يرجع الى الاعضاء
الرئيسة كالدماغ والقلب وما يجري مجراها فكثير منها عنده مفارقته لا يبطل هذه
الحقيقة منه ذلك بل يبقى بعد مدة قليلة او كثيرة وبقي القلب والدماغ اما الدماغ
فقد يحتمل ان يفارقه جزء منه ويكون ذلك المعنى باقيا فيه واما القلب فلا يمكن ذلك
في الوجود ويمكن في التوهم لانه قد يجهل الانسان ان في بنيته التي يتكلم عليها هو قوته
ويجوز ان لا يعلم ان له قلبا وانه كيف هو وما هو واين هو وكثير من الناس
ممن اخبر القلب يتوهم حقيقته كما [illegible] ويظن المعدة ومن المحال ان يكون
الشيء واحدا ويعلم ويجهل معا او يكون جزء من ذلك الواحد داخلا في حقيقته الى انه
ثم يعلم ذلك الواحد دونه فقد تقرر من هذا ان ليس البدن بالكلية غير داخل في المعنى
المعتبر من الانسان بل الشيء يكون محله ادهنا او مسكنه على انه غيره وخارج عن الانسان
منه الا ان الانسان الغالب يحكم احساسه وشكل اتحاده به حتى يظن انه هو
يشتبه عليه مفارقته اذ قد يشتبه عليه مفارقة كثيرة من التي رجاها عنه على سبيل الالف
واما في التحقيق فان الانسان والشيء المعتبر من الانسان الذي هو الواقع عليه
انما هو ذاته الحقيقية هو الشيء الذي يعلم منه انه هو وهو النفس ضرورة وانما
يلحق ويتوجه الشر والخير الواصلين اليه بالحقيقة والخير والشر الواصلين الى البدن بالعرض
لا بالحقيقة لا جل ما يشركه فيه من الجسم والالام الواقع والبهجة وما يعلمه من الشفقة
والبغضة والالتذاذ والسرور وتحتها الخيرات والشرور الواصلة الى البدن وما هو
القسم الثاني فيتبين من هذا ان جميع ما يحتمله الانسان التي تقتضي خيرا او شرا بالحقيقة
هو ما يصيب نفسه وحده اذا من هذا ان التي غير البدن نفسه ففي الخيرات
والشرور الواصلة الى بدنه هي خارجة عنه وانما يشركها فيه على سبيل الذكر
فاذا توهم الانسان ان هذه الانية منه قد تجردت من هذه التوابع البدنية فقط

والكبد صح | بل صح | خلي صح

انواعها من اللذة وانها لم تكن شاعرة له بالشركة مع البدن لكون لكن فقد اللذات والآلام
الموجودة في اخوانه والآفة واذا فاتت اللذات والآلام خاصة به كان حينئذ
الملتذ والمتألم بالحقيقة هو هذا الشيء المجرد لا الآن اشتغالا وبانه على نفسه وتخيل
بانه ان هوية الشيء الان نفسه فظن غيره انه هو وظن خيراته وشروره
انها خيرات ذاته وشرور ذاته وظن انه اذا خلا عن تلك الخيرات والشرور
فقد خلا عن الخير والشر بالاطلاق فظن انه لا سعادة له باللذة الجسمانية ولا
شقاوة له اذا لم يكن الالام الجسمانية ولم يكن يمكن رفع هذا منه وما ابتلى به الناس في قوة
دون الخطاب فاضطروا واضعوا الشرائع في الترغيب في الثواب والترهيب
بالعقاب الى ان قالوا ان السعادة الاخروية باللذة الحسية والشقاوة الاخروية
بالالم الحسي والغرض في هذا الفصل هو تشريد النفوس الحكيمة عن فساد هذا الظن
المذكور آنفا وتقصير الوهم فانهم انهم اذا لم يكونوا في الدار ها هنا ووجدوا هذه الصورة
وفقدوا ابدانهم فقد استحالوا اشياء اخر ونسوا انهم باعيانهم المعاقبين
واذا لم يكن لهم شيء من اللذات الحسية والآلام الحسية فاتهم فهو ضرب فيه وضرب
منه في الدار الآخرة فكان المعاقب الذي عقب ليس هو الشخص بل جزءا منه كأنه
مثلا بدا وجبل مضاء وصده جانبه وغاب عنه ان يكون له ثواب وعقاب فان
هذا الظن عاجز تضليل النفوس فاذا قررنا انا نحن نحن ليس ها وبعينها ان نحن ليس
بانية بجواهرها ظهر من ذلك انا في الحياة الآخرة لا يحتاج الى استحفاظ اشياء اخر
بل تجرد عما البسنا من الى درجات عظمى فنحن في الحالين جميعا نحن باعياننا
لا مستبدلين باشياء غيرنا نحن الان هو الذي باقيين حتى ما نحن الان هو

## الفصل الخامس

**في اثبات استغناء النفس في القوام عن البدن** قد ذكر عدة من كتبنا بيان تجرد
النفس فاحضر في شرحنا لكتاب ارسطاطاليس في النفس واما الذي نشير اليه
من ذلك في هذا الكتاب فهو ان نبرهن ان النفس الانسانية التي المدركة
بالناطقة ليست منطبعة في المادة ولا قائمة بالجسم من وجوه احدها انه لا يمكن

الآخرة حق

في ذلك حق

انما نحن حق



موجودة

ان يكون للجسم من الاجسام قوة غير متناهية البتة ولا يمكن ان يكون قوة غير متناهية
في جسم لان كل جسم قابل للتجزي فالقوة قابلة للتجزي ضرورة فتتوزع كل واحد من تلك
الاجزاء اما ان يكون متناهيا من جملة الغير المتناهي الذي يحتوي عليه الكل فيكون مجموعها
متناهيا وذلك محال بل هو ذاته الكل فالكل يحتوي على متناه فقط واما ان يكون
كل جزء او جزء ما يحتوي على جميع ما يحتوي عليه الكل وهذا ممتنع لان قوة الكل اشد من قوة
الجزء وهو محال كما تبين لنا بان هذا انه لا يمكن ان يكون قوة غير متناهية في جسم البتة ولا
سيما اذا ثبت ضرورة ان كل جسم متناه ثم النفس غير متناهية القوة لان ما يحتوي عليه من
المتصورات العقلية غير متناهية مقدارا لان جميع المعقولات من الامور الغير متناهية في
غير متناهية وكذلك كثير من الامور الطبيعية والكلية الالهية ونحوها النفس على كل واحد
من تلك الغير المتناهية قوة واحدة فتبين ان النفس لا يمكن ان يكون جسما او في جسم
فيكون قوتها في جسم ولا يمكن ايضا ان يكون في شيء متجزي من لواحق الجسم الا الجزء
الذي لا يتجزأ فقد فرغ عنه في كتب المهندسين والطبيعيين واما النقطة فليست مما يمكن
ان يحل انها ستقبل نوعا من المزاج عند اجتماع العناصر فيصير به قابلة لقبول النفس
اذ قيل ان وجود النفس في البدن على هذه السبيل والاجزاء التي فيه منقسم الى ان لحيث ما
من المزاج شيء البتة غير انها مجردة موجودة ليست من الصفات الوجودية القائمة
وهي انما يكون طرف فيه طرف جزء من العناصر هو بسيط من ذلك الجسم الذي فيه النفس
ولكن انه طرف الجسم بالحقيقة تحويل طرف بالعرض المحمول الجسم فحكم بكمية الجسم الا و على ان
النقطة لها وضع ما والا من وضع للشيء كلما لا لذات ولا بالعرض الذي هي الحيات او الارادة
من جهة ذلك الجسم الذي هو فيه وله وضع برهان ذلك ان الكميات المعقولة الا وضع
لها الا انها ان كانت ذات وضع فلا يخلو اما ان يكون لها الوضع الذي هو قبول
الاشارة اليه في جهة او نسبة الاجزاء بعضها الى بعض في الجهات فالنقطة ذات وضع
بالمعنى المتقدم ليست ذات وضع بالمعنى الثاني فان كانت الصورة المعقولة ذات وضع
فكما النقطة في نفوس الجهات الاشياء اما بالذات كل او اما بالعرض

غير مح

كما المجردات الابعاد وكل صورة معقولة مضافة الذوات الى محسوسة الى المادة
وان كانت بالمعنى الثاني كان لها حد من حدود الوضع في الشكل والسطح والصغر
فقد تبين ان كل ذي وضع فله مقدار محدود فاذن الانسان المعقول الذي في العقل
مقدار محدود دون انسان المعقول هو بعينه المعنى الذي لا يختلف فيه احد من الناس
وهو موجود عند الناس فاذا كان هذا المعنى هو الانسان المعقول وهو واحد معلوم
وجب ان يكون ذلك له المقدار المعقول مقابلا له مقدار موجود فوجب ان يكون
مقادير الناس كلهم في السطح والصغر واحدة وهذا خلاف ذلك ووجب
ان يكون احد الخلق له في الوضع واحدة وهذا محال فتبين انه لا وضع
للصورة العقلية وهذا البرهان ليس قياسه على مجرد امتناع فرض الصورة المعقولة
في النقطة فقط بل هو على امتناع ذلك في الجسم وكل ذي وضع من ذوات المقادير
فتبين من هذا ان النفس مفارقة للمادة بالذات وغير داخلة في ذوات الجهات
الجهات وان حكمة البتة واما الصورة المحسوسة فلما كانت ذوات اوضاع
كلية وكانت تستدعي مقادير المنطبعة منها في الالات مقابلا لمقادير
المحسوسات مثاله ان الشيء المحسوس اذا انطبعت صورته في الرطوبة الجليدية كانت
لها ذات وضع ومقدار صار ما ينطبع منها عادة صورة اصغر من تلك
اذ كان من ذلك المبصر بعينه ما فوقها اكبر فلكل واحد من الخارجة حصة من الموازاة
ولو كانت الصورة المستفادة منه ذوات وضع وجب ان يكون للامور المفارقة
اوضاع مقابلة للمعقول منها اذ ليس لتلك الا وجود واحد فقط وهذا الوجود المعقول
ولا يلزم مثل ذلك القول اعني ان لا يكون للامور المحسوسة اوضاع تقابل المعقول منها
اذ كل محسوس فله وجودان وجود هو به محسوس لم يعقل اصلا وذلك الوجود
هو وجوده ذو الوضع ووجود هو به معقول هو وجوده الذي لا وضع له فتحقق
ان الصورة المعقولة من المحسوسات مقابل وجودها الخالي عن الوضع [illegible] وتبين
ان النفس آلية بذاتها لا في المادة ولا في الة وان يكون فعلها الخاص بذاتها [illegible]



وبالذات

لا حاجة لها في التعقل الى شيء غير ذاتها من آلة او يكون فعلها اعني التعقل بالة
من جسم فان كان فعل ذلك بذاتها فلها قوام ووجود متفرد بذاتها لان ما لم يكن
لها ذات متفردة فليس لها فعل غير الذات المفردة لان الفعل بعد الذات فاذا كانت
الذات بالحد مفارقة جاز ان يكون الفعل بالحد مفارقا دون الوجود [illegible] ان الفعل
بالوجود مفارقا فقد وجدت الذات اولا بالوجود مفارقة ولا يمكن ان يكون
الذات بالحد دون الوجود مفارقا والفعل بالحد والوجود معا مفارقا [illegible]
الا يعترض علينا بالطبيعة فيقول انها صورة مادية [illegible] ذلك تحرك مادتها
فيوجد فعلها وهو التحريك مفارقا لان التحريك لها وحدها ونصيب منها وحدها و
المتحرك فقط فالجواب عن هذا ان فعل الطبيعة هو التحريك وهو غير مفارق لان ذات الحركة
موجودة في المادة والتحريك هو الحركة بالذات وان اختلف بالاضافة والتحريك ليس
ذاته الوجودي الا اضافي موجودا قائما بنفسه ولا في المحرك بل في المتحرك وقد قيل
هذا في السماع الطبيعي مثال ان نسمي الطبيعة هو الفعل اعني قوة ظهر بها الفعل
من طبيعة والمادة والمادة متفعل فيها الوجود فيها لان وجودها التفعيل
وجوهرها ذلك فالاضافة للفعل اليها امر جوهري حيث يوجد جوهرها وجد فعلها
وليس كالاضافة فيما يجري هذا المجرى بل فيما ليس بعد ذاته بل امر تابع غير ضروري للذات
فان فعله حيث ذاته فهناك الفعل فلا يحتاج ان يتقوم ذاته ولا ثم يعرض له الفعل
فيكون وجود ذاته مستغنيا بذاته عن الالة والمادة موجبا للقوام فذاته متفردة قبل الفعل
واما الشيء الذي يوجد ذاته ولا فعل ثم يوجد من ذاته الفعل فهو لا محالة [illegible]
الى آلة ومادة فمعلوم ان المادة غير جوهر [illegible] من تلك الجهة [illegible]
للامور الجوهرية لانه يكون جزء صورة ويكون المادة ايضا جزء من الاجزاء [illegible]
او خارجا من حده ويكون جائزا ان يسبق ما ليس بجزء [illegible]
انه لا يمكن البتة ان يكون شيء [illegible] ذاته فعله غير مفارق الذات ومفارق
التعقل والنفس الانسانية لا تحتاج في تعقلها المعقول الى ذاتها [illegible]

التعقل صح

والاذن [illegible] ان الجزء [illegible] فاعلا
بعض الاجزاء [illegible]
ما ليس بجزء [illegible]
ليسبق ما ليس بجزء [illegible]

او بذواتها فعقول الشيء بذاته سواء كان بآلة او بمادة آلية لان النفس الناطقة تعقل
ذاتها وتعقل انها عقلت وليس بينها وبين الآلة ولا المادة آلة ولا مادة
وليس بينها وبين ذاتها وعقلها آلة فاذن النفس الناطقة قد تعقل ذاتها
وفعلها فقد يكون بذاتها وحدها وليس فعلها ذلك بجوهرها فاذن النفس الناطقة
مفارقة الذات للآلة والمادة ولما كانت الحواس غير مفارقة للمادة لم تدرك ذاتها
ان فيها الحس الا يحس الحس ولا وان كان محسوسا لجوهره وذاته [illegible]
وايضا لو كانت النفس الناطقة قائمة في المادة لكان تكرار التعقل يضعف القوة
القوية لانها [illegible] التأثير [illegible] في المادة فيضعفها ويكلها
كما في المبصرات القوية تكل البصر بل تذهب به والمسموعات القوية كذلك وليس
الامر كذلك في الناطقة بل كلما كثر تعقلها وكثرت المعقولات القوية ازدادت
قوة وايضا لو كانت النفس الناطقة قائمة في المادة لكان المعقول القوي الوارد عليها
لا يدرك في اثره المعقول الضعيف لاستيلاء تأثير القوي على المادة كما ان العين
لا تبصر بعد النور القوي الاشياء الخفية والاذن لا تسمع بعد الصياح الاصوات
الخفية واما النفس الناطقة فانها كلما عقلت معقولا قويا ازدادت
قوة على تعقل الضعيف اثره وايضا لو كانت النفس الناطقة قائمة في المادة
لكانت تضعف بضعف المادة ضرورة ولكانت الشيخوخة في جميع الاحوال
يوهن القوة النطقية كما توهن القوى الحسية والحركية القائمة في المادة لكنه في كثير
المشايخ بل في اكثرهم انما تشتد القوة العقلية عند ضعف البدن وانحطاطه عن
وهو منتهى قوة البدن [illegible] وقد اخذ البدن في الضعف فليست
النفس الناطقة قائمة في البدن وايضا جميع المعقولات فانها من حيث هي معقولة متحدة
ولا يمكن ان تكون صورة الحد موجودة في جسم البتة لان كل جسم متجزئ وهي لا
بعض المعقولات كذلك الذات [illegible] كالواحد والنقطة [illegible]
الكثرة ولا يحتمل القسمة [illegible] المعقولات [illegible] لا منقسم يكون له اجزاء



وفي اجزائه اجزاء ومعاني المعقولات واجزاء الصورة المعقولة موازية لها فاذا كان المعقول
ان كان بالكم فبالكم وان كان بالمعنى فبالمعنى ثم ليس كل شيء منقسما بالكم ولا كل
شيء منقسما بالمعنى وايضا كل واحد من الاشياء وان كان متكثر الجوهر فهو في
وجوده الذي يخصه واحد في وجود الكثرة فيه فهو من حيث انه يكون من جهة ما هو
ذلك الشيء ما حدث اجزاؤه وبطلت تلك الكثرة فيه وصحت بعضها مع بعض
ولا يمكن البتة ان يكون في مادة منقسمة شيء هو وحدته حتى يكون الاجزاء متحدة فيكون
بحالها من المادة متحدة فيكون الجسم [illegible] بل كل صورة ذات اجزاء تكون
في المادة الجسمانية فهي منفصلة الاجزاء والكل اجزاء من جملة وليس البتة لها وحدة
بوجه من الوجوه فتبين ان الصورة المعقولة ليست في مادة ولا في شيء من مادة
فيكون محلها مادة فالحقيقة من ذات الانسان مفارق جوهر قائم بنفسه

## الفصل السادس في وجود المجاد

اقول ان النفس الانسانية اذا كانت صورة
مفارقة غير مادية فهي خالدة غير قابلة للفساد لان الشيء الموجود لا يخلو اما ان يكون
حين ما وجد واجب الوجود فان كان ممكن الوجود فذاته محتمل لان يكون ولان
لا يكون فليس له ان يكون اولى من ان لا يكون فمادة وجوده ان يكون و
مادة وجوده ان لا يكون وكلاهما وصفان يتصف بهما ومحال ان يكون في جميع
الاحوال متصفا بهما واحدا بل له امر وحال عنده يكون موجودا لا محالة
وامر وحال عنده يكون معدوما لا محالة والامر هو المحتمل لامرين فلا محالة ان
الامر المحتمل لامرين ثابت لانه من المحال ان يكون الشيء محتملا لشيء وهو معدوم
فاذا [illegible] ثبت هو المادة والامر الذي به وعنده يكون موجودا بالفعل هو الصورة
والذي به العدم فاذن كل ما لا مادة له فهو غير قابل للعدم اصلا ولا للتكوين
بل كل قابل لهما فهو اما من مادة او في مادة فاذن النفس الانسانية وهي العقل
غير قابل للفساد فاذن هو بعد البدن ثابت [illegible] كل ما ثبت لذاته
الجوهر اما ان يكون [illegible] او [illegible] فاذن النفس في الحيوة الثانية

او ممكن الوجود

او موذون

اما مشركة او مشغولة او متألمة وكل قسم ... فهو اما مغتبط بذاته
من جهة ذاته اذ كان مدركا لذاته هكذا ذلك النفس في حال الآخرة اما مغتبط
واما موذوه ثم من المحال ان يكون موذوها لان الموذي ضد الراحة فاذن هو
مغتبط والاغتباط خير ما ولذة ما فاذن حال الآخرة يكون لذة
فان ليست الحسية تمشي على اختلاف قبائلها ومتلذذ والالم السرمدي شقاوة
واللذة السرمدية الجوهرية بالخير المتشوقة سعادة فالنفس بعد البدن اما
شقية واما سعيدة وذلك هو المعاد

**الفصل السابع في توقع احوال طبقات الناس بعد الموت وتحقيق النشأة الثانية**

ينبغي ان تعلم ان اللذة ليست كلها حسية بل من اللذات ما ليست بحسية ولا بدنية الحسية
وكذلك الالم ... اللذة هي ادراك الملائم والملائم هو الداخل في تكميل جوهر
الشيء وتتميم فعله فالملائم الحسي هو ما يكمل جوهر الحاسة او فعلها والملائم
الغضبي والشهواني والتخيلي والفكري والذكري كل واحد على قياس ذلك
ولولا ان الكلام في تفصيل هذا مما يطول جدا لافضت فيه ولكني اقول
قولا مجملا ان كل قوة دراكة حصلت لها غرض فعلي او غير فعلي فالشيء الواصل
اليها الموصل اياها الى ذلك الغرض هو الملائم وادراكه هو اللذة فلذة الذوق الحلو
لانه اكثر الجميع حلاوة والذوق لاجل التغذية وكذلك البصر لا ... المعتدل
في الشكل والخفة كيلا يفرق كثيرا ولا يجمع كثيرا واللمس اللين المعتدل الملمس
لهذه العلة بعينها والسبب في هذا ان النفس لما خص بالشيء هو الغرض
في جوهره وهذه الاشياء المذكورة اغراضها موضوعات خارجات منها
ما لم يصل اليها لم ينفعل واذا وصلت ولم يؤذ كانت ملذة ملائمة واما
اللذة الحقيقية الحسية فهي احساس برجوع الى الحال الطبيعية اذا احس
بضار موذ فزال فلذة المطعم والمشرب لزوال الجوع والعطش ولذة
النكاح شبيهة بلذة الدغدغة وهي اما سيلان ... على العضو السيال الرخو



الى حاله

الملتهب عند برده سيلانه فيكون كحدوث لم ... سريعا وتحلل ... ونحوه
رطوبته بالسيلان اليه من غير تأذ وبلا فصل يحس باللذة لقوة حس العضو وهذا جنسه
كسيلان دهن او رطوبة لزجة دسمة على ظاهر جراحة قريبة من الاندمال او انبات
الجلد ثم ينضم ... الامر الحيواني الذي هو الاعضاء الحيوانية ... ينضم الى هذا الحس
فيزيده ذلك ... الانزال ... الجماع ... مختار الجماع في وقت ...
النسيء بها اكثر ويكون ... ماذا ... اللذة البالغة فيه
فيها وربما كان ... اسباب زيادة اللذة ولولا ان
الرغبة ... المغروزة في الحيوان ... ما كان ... اللذة ...
ما تغرز عليه ... او يكون اليه قصد ... من الحيوان واما المغتبط فلذة
حصول الغلبة لانه مجبول في الحيوان لاجل ... ثم تركب من هذه اسباب
ملذات وقد يكون من اصناف الملذات ما اللذة فيه بالشركة كما الفكرة في الغلبة
او اللذة فان ذلك بشركة القوة المتوهمة التخيلية والقوة الغضبية والشهوانية
فتبين من هذا كله ان اللذات بادراك الملايمات والملايمات ... الكمالات
او ... اللذات بعضها الى بعض بنسبة القوى المدركة والامور الملايمة
والكمالات والادراكات ثم من المعلوم البين ان النفس الناطقة مدركاتها جوهرها
افضل من جواهر القوى الاخرى لانها البسيطة ... الاطلاق ومفارقة ... الاوائل
ولكن ... فانها للمركب والنفس ... ادراكها افضل من ادراك
الحاسة لان ادراك العقل ... كلي ابدي ... وادراك الحس ظاهري جزئي زائل
ثم مدركاتها افضل لان مدركاتها الحقائق الثابتة والصور الروحانية والمبدأ الاول
للوجود وكل ... والملائكة ... وحقائق الاجرام السماوية
والعنصرية ... افضل من كمال القوى الحسية لان ... عالم
منزهة عن التغير والتكثر فيها صورة كل موجود مجردة عن المادة ... روحاني رباني لطيف مقدس ... 
الصحافي

محسوس كما شوهد بالارادة وما بالقوة والعدم كيف فلذة فاي قياس بهذه اللذة العالية
الارفع الى النفس الانسانية الى اشتغالها الى النفس الحيوانية فتبين اذن ان
الى الجوهر الانساني الذي هو عند المعاد اذا كان مستكملا ليس بعاقل بعاقل قياس اليه
لذة فقط من اللذات الموجودة في عالمنا هذا وما سبحان الله الى الخير واللذة التي
تخص جواهر الملائكة تكون في قياس الخير واللذة التي تخص جواهر البهائم والسباع
والنفس الانسانية لا محالة من الجوهر الملكي ان كانت مستكملة لانها صورة
عقلية مفارقة وهذا حينها صورة الملائكة الا انا لا نحس بهذه اللذة ونحن في
ابدانها لان القوى البدنية مستولية على النفس حتى ان النفس تابعة للبدن
لذاتها وحتى ان العظم والسلطان للحس والوهم والغضب والشهوة والدليل على
ذلك نقصان سلطان النفس النطقية عند زيادة سلطان هذه واذ وجود
تلك اللذة واجب للنفس عند مفارقة البدن فالسبب في البدن ومثل هذا
موجود في القوى الحسية فان المرور لشعيرة الطلوع وكربه وايضا ليس من المنكر
ان يكون لذة يعتقد وجودها ولا يشعر بكيفيتها ولا يشتاق اليها فان العنين
يعتقد وجود اللذة في النكاح والاعمى والاصم يعتقد وجود اللذة في السماع والالحان وفي
وجود لذة الصورة الجميلة ولا يشتاق اليها والنفس على مقدار شعار قوى الانسانية
والحيوانية يكون الاحساس والشعور بتلك اللذة فمن قوي سلطان نفسه النطقية
في هذا العالم على سلطان القوة الحيوانية حصل له شيء من تلك اللذة
على التفاوت والاولى او فوق الجميع ذلك استحقاق القوى النطقية
على الحيوانية والباطنة على الظاهرة حتى لا يغلبها الحيوانية والظاهرة فحينئذ تكون
له من تلك اللذة في هذه الدنيا جزء له قدر وانما على الاطلاق فلا سبيل اليها
الا في الآخرة فالسعادة الاخروية عند تخلص النفس عن البدن وآثار الطبيعة وهو
كما لها الكمالات نظرا الى اعتقاد نفسها وفوزت من له الملك الاعظم والى آخره حاضرين
الذين يعبدونه والى السماء فوق وصول كما لها اللذة الجليلة عند ذلك

الاعلى

والسعادة

والشقاوة الاخروية عند هذه فكما ان ملاك السعادة عظيم جدا فكذلك الشقاوة
التي تتلو لها النفس جدا والالم النفسي في الشر التي كالصورة في الارادة عظيم جدا من البدن
بل الكامل جنبه وبين السعادة بل الآثار والهيئات المنزوعة فيه عن البدن فاذا
ثبت الهيئات البدنية كالشهوة والغضب والرغبة عنها في غير الفوز بمصيبة
الامور الدنيا وبقي في النفس ما يحدث وفارق البدن وهي فيه ثابتة كانت ثمرة
عن الاستكمال الحقيقي والسعادة الحقيقية ويكون كانه يحدث البدن والحاله
الا فروق من الكمال بالنسبة فلا سبيل الى الاتقن ومن ذلك الا بالصوال فان
المعتدل ليس في الطرفين حسنها وبقي جوهره فالنها من الطبيعيين هيئاتها على
المعتدل في الحر والبرد الا الذي لم يحصل في البرد الشديد واشراق الحسن وانفعالها
بالصوال وما نزعه النفس عن لطيفة الطبيعة الالهية واستعمال واجب الاحكام
الشريعة النبوية فانها حصن وجنة للنفس من هذه الآفة فالنفوس المفارقة
للابدان على طبقات نفوس كاملة منزهة ولها السعادة المطلقة ونفوس كاملة
غير منزهة وهي في حرمانها بينها وبين اشغالها وتمام تجردها وتخلصها بهيئات
الاذلة من اصابة السعادة المطلقة ولان اتصالها الشر عنها انقطعت بمفارقة
البدن تكون النفس آخذة في الشعور بالسعادة وممنوعة عنها بالبنية الاذلة
فتتوقف في ذلك لانها شاهد الان هذه الهيئات غير جوهرها ثم تفنى يوما الدهر كله
كما بل تجلى عنها وتخلص آخرها الى السعادة الحقيقية ولان هذه الهيئات باقية
من الكمالات الى النوع من الحزن والشر ووجودها طلب اللذة والحيواني وفقد
ذلك البعض من الالم النفسي في الحياة الاخروية ونفوس ناقصة منزهة وقع نقصها
في حياتها ان كمالها فهم المطلقة او مجادلة او اعتقادات غير الحق فمن غايتها نقصانها
الالام السرمدية ونفوس ناقصة منزهة لم يصح ان كمالها البتة وحالة غير
كمالها مثل الصغير الذي ليس من المسلمين فلم تطلبه ولا خوطبت بالتجديد ونفوس
ناقصة منزهة لم يصح عندها ذلك ولا خوطبت بها ان كمالها هو معدوم كالنفس البله

السعادة المطلقة والشقاوة المطلقة

والصبيان فاما ان لا يشعران بشي بكل واحد منهما لا لها السعادة المطلقة ولا الشقاوة
لانها لا تشعر بالكمال فتحن اليه وتطلبه بالجوهر فيحصل لها نقصان فقد الكمال وفقدانه
كما يولم الجائع الجوع ولا يشعر بها الآثار والهيئات الطبيعية المضادة
لجوهر النفس لانها منزهة والطبقة الاولى بقدر ما تشعر بالمبادي يكون لها
اثر يسير من آثار السعادة والنفوس الناقصة غير منزهة فلها الشقاوة
فان كانت شاعرة ان لها كمالا ما على الاطلاق لازما لها وان كان نقصانها
غالبا عن الشعور بان لها ذلك فلها الالام بحسب الهيئات الردية التي ورثتها من
عالم الطبيعة والذي يلزم مذهب الاسكندر ان النفوس الناقصة على الاطلاق
تفسد مع فساد البدن فذلك امر غير حق ولا مذهب ارسطاطاليس فان النفس
لا تفسد بما [illegible] اضطرارا قال بعض العلماء ان الانفس الخيرة تزداد
لذات وبهجات بالتلاحق والانفس الشريرة تزداد الاما وشرا بالتلاحق
وان كل طبقة يتصل بشكلها كيفية وهيئة اتصالا معقولا وان للذة والالم
بالتلاحق غير متناهية فمعنى هذا ان النفوس الفاضلة اذا اتصلت بها نفوس
فاضلة تلذذت بها والشرير بضد ذلك وكل واحد من النفوس العاقلة يعقل
ذاته ويعقل مثل ذاته اضعافا الاخر لانه يعقل مبادي عقلية هي اسبابه وقال
بعض العلماء ان التناسخ ان كان حقا فغير ممتنع ان يكون لبعض الفضلاء
ببعض النفوس على هذا السبيل تاثير فيها شري او خيري لانه لا يبعد ان يتعلق مزاج
قريب من مزاج البدن الذي كان فيه فيتعلق النفس به بالعلاقة التي كانت في البدن
الاول الذي فارقته لانه يمتنع ان يتعلق به التعلق الكلي المذكور ومثاله
امتناع نفسين في جسم واحد فيتعلق به تعلقا دون ذلك وهو ان يتصل نفسه
اتصالا روحانيا فيزداد نفسه به شرا ان كان شريرا وخيرا ان كان خيرا وهو
يحدث من اتصالها انواع من الالم والاخلاق في النفس البدنية منها فقال
قوم من اهل الآراء ان القوة الوهمية تفارق المادة بتوسط السبب القوة النطقية

النفوس



العقلية الصرفة

ويكون لها سعادات التي في الموجودة في عالم الحس الطبيعية كلها دون المعاني
اذ يعتبر العالم الحسي لها جدا مثل الاجماع بجنس حسي ولا يتعداه الى العالم الاعلى
فيعتبر لها العقل جميع الاسباب الجزئية في العالم اذ ليس بعضها اولى بذلك من بعض
مقدار معرفة الكائنات التي تتأدى اليها الحركات الجزئية فيستفيد النفس البعيدة
المتصلة بها مقدار معرفة بالكائنات وقالوا ان الشريرة منها يكون اصل
للشر الذي يكون لانها قد خرجت من المادة المعنية بحركاتها فوقعت على سبيل
واحدة ان شرا فشر وان خيرا فخير وهو اجمعوا الا ان الشريرة شياطين
والخيرة من هذه الطبقة الناقصة جن ووضعوا الجن والشياطين علاقة مع البشر
[illegible] الارواح التي تتولد عنها افعال طبيعية ووضعوا التجرد عن المادة وانها التي نوعها
على انواع الفعل الملائم لهيئاتها ان كانت هيئة ردية او خيرة وافضل العلماء
على ان النفس الكاملة المنزهة لا نظر لها الى المحسوسات وقال بعض العلماء ان النفوس
اذا فارقت البدن وحلت القوة المتوهمة معها على السبيل المذكور يتخيل
ان يتجرد عن البدن منزهة ليس يصحبها شي من الطبيعة ففي حين الموت تتأذى
بالموت وبعد الموت تتخيل نفسها الانسان الذي مات على صورته كما كانت
في الرؤيا يتخيل وتتخيل نفسها مقبورة وتتخيل الالام الواصلة اليها على سبيل العقوبات
الحسية المتعارفة ويحتمل ان يعتقده حالة الحياة انه يكون له ان كان
متعارفا في تلك الصورة الجيدة في الصورة الحسية وعلى ما كان معتقده و
متعارفه للسعداء فقالوا فهذا عذاب القبر وثوابه والنشاة الثانية قالوا
فوجب من ان يتلو هذه الهيئات وقبر هذه الهيئات قال فلا عجب ان يتخيل
الصورة الجيدة الجميلة ونظايرها في اللذة قبل النشاة الثانية وبعدها تتيح
الاصول المذكورة في كتب الانبياء من الجنان والحور العين وما يجري مجرى
ذلك واما الموذوات التي لم تتعذر الواردة الا على سبيل مذهب فيه البله
التي يلتبه والمقلدة فاكثر من الحكمي والغائب من قوة مذهب [illegible]

واقتصر [illegible]

فان كانت سعيدة تخيلت على الصورة [illegible]

ان ينفسخ فيفصل من السبب في حفظ الطبيعة وذلك محال الا وجه له الا ان يرى [illegible]
كسائر الامور واذ قد بلغنا بهذا المبلغ فلنختم المقالة ونحمد الله على
ما وفقنا له ونسأل الشيخ الامين ادام الله دولته ملاحظته بعين الرضا
واصلاح ما وقعت فيه الزلة منها ان شاء الله تعالى والحمد لله
رب العالمين والصلوة على نبيه محمد وآله
الطيبين الاكرمين تم بعون الله
وحسن توفيقه بيمين اخر العباد
محمد بن حسين الحسيني [illegible]
سنة ثمان [illegible]
من الهجرة
النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه توكلت واليه انيب

الحمد لله واسع الرحمة وسابغ النعمة وصلى الله على شارع الامة وكاشف
الغمة وآله اولي العصمة وذوي الحكمة وبعد فقد التمس مني من هو اوحد
زمانه والفضل اوانه الاخ الاجل الامام الاكمل مجد الدين شهاب الاسلام
[illegible] ادام الله بهجته [illegible]
[illegible] رسالة وجيزة في معرفة الركن الثالث من اصول الدين والكلام
في امامة الائمة الطاهرين بما يقتضيه الانظار ويقتضيه المعقول دون ما [illegible]
من المسموع المنقول وذلك [illegible] لكن النظر بسبب [illegible]
[illegible] فاجبته مستغنيا رضاه [illegible] مع [illegible]
وعدم المهارة في الصناعة واستجماع الموانع التي تحول بين [illegible]
الوقت [illegible] على [illegible] الكلام [illegible]



يليق بالحال مقتصرا على ما لا بد منه من اصول المقال غير مطنب بكثرة ايراد السؤال والجواب كما هو سنة
اصحاب الاعتراض والجدال فان اصل [illegible] الكلام
الشيخ [illegible] المستقبل [illegible] الشرح في المقصد والله ولي الاحسان

**فصل** ينبغي ان يعلم ان لكل صنعة موضوعا معلوما من [illegible] الذي
هي [illegible] لا يتقدم عليه ولا يتوقف فيه بل يبين فيها ما يتعلق بها دون ما
[illegible] مسائل [illegible] ان ينظر فيها [illegible]
فيها [illegible] المبادي التي عليها [illegible]
ولا يعترض عليها فيها لان [illegible] والاعتراض عليها [illegible]
غير [illegible] الذي [illegible] فان [illegible] او اعتراه وهم فيها [illegible]
الى المواضع المخصوصة بها [illegible] الى ان يتحقق المبادي التي
[illegible] من قدرة الله تعالى [illegible] في حدوث الاجسام
ولا [illegible] بل يكون ذلك [illegible] عنده [illegible] وكذا في كل مسئلة من مسائل
[illegible] والمسئلة التي نحن بصددها [illegible] على التوحيد والعدل والنبوة
على الوجه الذي [illegible] الادلة [illegible] المحقة عليها
ان العالم حادث وان الله تعالى محدثه وهو واجب الوجود لذاته ازلا وابدا
قادر على جميع المقدورات عالم بجميع المعلومات غني عما سواه [illegible]
[illegible] لا يفعل [illegible] ولا يخل بالواجب [illegible] ولا يريد ذلك وقد خلق [illegible]
[illegible] بالالطاف الواجبة عليه [illegible] وان [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] واحسانه [illegible] وتكميلهم [illegible] الفضل
والتبليغ بهم الى الثواب الاجزل وقد ارسل محمدا صلى الله عليه وآله وسلم رسولا
[illegible] بالحق [illegible] بالصدق وانزل عليه الكتاب العزيز الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد [illegible] الشريعة
والسنة [illegible] الى يوم القيمة الى غير ذلك من الاصول [illegible]

ريث شئ من ذلك فليس من الناظرين في الامامة بل ما يتبع بالنظر فيه
فلنقتصر هنا على ذكر ما اوردنا بيانه قبل افتتاح الكلام **فصل**
ثم اعلم ان الكلام في الامامة مبني على خمس مسائل يعبر عن كل واحد منها بصيغة
مفردة هي كلمة وتلك الكلمات ما وهل ولم وكيف ومن فاولها قولنا ما الامام
وهي التي يبحث فيها عن تفسير هذه الكلمة وحدها على حسب العرف والاصطلاح
وثانيها قولنا هل الامام اي هل يكون الامام موجودا دائما او في بعض الاوقات
ام لا وهي التي يبحث فيها عن جواز خلو زمان التكليف عن وجود الامام
او امتناعه وثالثها قولنا لم الامام اي لم يجب ان يكون الامام موجودا
وهي التي يبحث فيها عن العلة المقتضية لوجود الامام ورابعها قولنا كيف الامام
وهي التي يبحث فيها عن الصفات التي ينبغي ان يكون الامام موصوفا بها و
خامسها قولنا من الامام وهي التي يبحث فيها عن تعيين الامام في زمان
شريعة الاسلام وهذا الترتيب هو الصحيح الا انه ربما تقدم الكلام في الكيفية
والكيفية على الكلام في العلة من بعض الوجوه لانها اعرف منها ونحن نورد كل
مسئلة في موضعها ونوردها بما يليق بها على شرط الايجاز الموعود ان شاء
الله تعالى **المسئلة الاولى** الامام هو الانسان الذي له الرياسة
العامة في امور الدين والدنيا بالاصالة في دار التكليف وهذا الحد اتم
مما ذكر في بعض الكتب واعلم ان الحد لا يستبين بالبرهان بل بالوجه الذي يستبين
غيره فلا يرد عليه اعتراض ومنع اذ لا مانع للمصطلح ان يضع لفظا بازاء ما
يريده الا انه ينبغي ان يكون مطردا في المواضع المستعمل بالمعنى المراد من
غير مناقضة ومخالفة **المسئلة الثانية** لنا في اثبات اللطف فيها مسلكان
المسلك الاول ان الامام الذي حددناه اذا كان معصوما ممكنا يقرب المكلفين
الى القيام بالواجبات والانتهاء من المقبحات ويبعدهم عن الاخلال
بالواجبات وارتكاب المقبحات واذا لم يكن كذلك كان الامر بالعكس وهذا الحكم



المكلفين
مما قد ظهر لكل عاقل بالتجربة وصار ضروريا له بحيث لا يمكنه ان ينكره فكل ما يقرب
الى الطاعات ويبعد عن المعاصي فهذا يسمى لطفا اصطلاحا فظهر من ذلك ان كون
الامام معصوما ممكنا لطف في التكاليف الواجبة ثم ان الامام المذكور اما ان يكون
بحيث يجوز منه ان يخل بواجب او يفعل قبيحا او يكون بحيث لا يجوز ذلك منه
فان كان بحيث يجوز منه ان يخل بواجب او يفعل قبيحا يمتنع ان يكون لطفا اي
مقربا او مبعدا والا لزم ان يكون داخلا فيما هو خارج عنه اي يكون من المحتاجين
الى غيره لجواز المعصية عليه ومن غير المحتاجين لكونه محتاجا اليه والمحتاج اليه غير
المحتاج وسنزيد بيانه فيما بعد فاذا امتنع ان يكون من القسم الاول وجب
ان يكون من القسم الثاني وح لا يمكن نصبه من فعل غير الله لان غير المطلع على السرائر
لا يكون مطلعا على السرائر فلا يقدر ان يميز الموصوف بالامتناع عن وقوع المعصية
عنه من غيره حتى ينصبه واما ما قلنا ان نصب الامام يجب ان يكون من فعل غير الله وانما
لكونه لطفا من على ما ثبت في الاصول انه من افعال المكلفين اذا توقف عليها
على ضده راجحا اليهم وما تبين في باب العدل ان اللطف ينقسم قسمين احدهما
ما يكون من فعل الله وثانيهما ما يكون من فعل غيره وكل قسم ينقسم منهما ايضا
الى قسمين احدهما ما يكون لطفا في واجب وثانيهما ما يكون لطفا في مندوب وتبين
ان كل لطف من فعل الله في واجب تكليف العبد به على وجه لا يقوم غيره مقامه
من افعاله او افعال غيره مقامه فيما هو لطف فيه واجب على الله والا لنقض التكليف
باللطف فيه وانتقض غرضه ونصب الامام فيما نحن فيه كذلك فثبت ان
نصب الامام ما دام التكليف باقيا واجب على الله ومن المسالك هنا المذكور في باب
العدل انه سبحانه لا يخل بما يجب عليه فيكون الامام منصوبا ما دام التكليف باقيا
فيكون الامام موجودا وهو المطلوب فان قيل لو لا انا لا نجوز ان يقوم غيره او غيرهم
على الله من افعاله او افعال غيره مقامه فح لا يكون نصب الامام بعينه
واجبا ويتم بيانه فيما يجب اذا النصب اذا كان خاليا عن جميع وجوه القبح مطلقا

الاول مسلم والثاني ممنوع ولم لا يجوز ان يكون فيه مفسدة خفية لا نعرفها فلا يجب نصبها
لا يجب عليه وثالثها لو وجب وجود امام معصوم لكونه مقربا مبعدا لوجب ان
يكون في جميع نواحيه ورؤساء والقرى والنواحي من الحكام بأسرهم معصومين
لان ذلك اشد تقريبا وتبعيدا اولا بجامع ان الامام منصوب الحكيم
لم قلتم ان كون الامام منصوبا حكمة لطف فعند عدم تمكينه لا يحصل اللطف
وان لم اسم كان النصب الذي لا يتم به اللطف عبثا فلا يجب عليه اجيبنا
عن الاول ان قيام البدل مقامه لا يتصور الا في حال عدمه ووقت غيبته الى صور
المسئلة انا نعلم ضرورة ان التقريب والتبعيد عند عدم نصب الامام او تمكينه
على عكس ما ينبغي ويستحيل ان يكون له بدل وعن الثاني بوجهين الاول
ان قرب المكلفين من الطاعة وبعدهم عن المعصية مما يدل على غرض الحكيم
من التكليف ويترتب حصوله وعكسهما على نقيضه ويتعذر حصوله فلو كان فيما
يطابق غرضه ويترتب حصوله مفسدة لكان حصول غرضه مفسدة وذلك
باطل على ما تبين في باب العدل انه لا يريد القبائح الثاني ان المفسدة يستحيل
ان يكون راجعا الى الحكيم اذ هو واجب الوجود لذاته غني عن غيره لا يصح عليه جلب
نفع ولا دفع ضرر فلو كانت لكانت راجعا الى غيره والذي اثبتناه من
وجوب نصب الامام فيها المصلحة العامة للمكلفين فلو كانت فيه مفسدة راجعة
اليهم لكان عين ما هو مصلحة لهم مفسدة لهم هذا خلف وعن الثالث
انا اوجبنا عليه ما يفيد التقريب والتبعيد لا ما يزيد التقريب والتبعيد و
ذلك غير وارد علينا بيانه ان المكلف اذا استوت نسبته الى ما يريده الحكيم
منه والى ما لا يريده يجب على الحكيم ان يقربه الى ما يريده ويبعده عما لا
يريده حتى يحصل ترجيح احد طرفي النسبة ومن على الاول فان لا يتم الوقوع
الا به واما اذا كان ما يريده اقرب فالترجيح حاصل وهو موجب الوقوع فما
زاد على ما يرجح الوقوع زائد فلا يجب عليه وعن الرابع ان المكلفين



اذ لو كان

ليس من فعاله سبحانه ولا يجوز ان يخل بالواجب عليه لاخلال غيره بما يجب عليه خصوصا
الواجب المشتمل بالغير موقوفا على الواجب المشتمل به لان ارادته سبحانه واجب عليه
سبحانه وهو لا يخل بواجب

## المسلك الثاني

ما يجمل كل عاقل بالضرورة ان كل
حاكم يشتمل به حكم من احكام الجماعة يكون له اعتناء بذلك الحكم مصلحة لهم الا التوقف
فيه مفسدة لهم ولا يريد الحاكم الا ما يقتضي مصلحتهم فيجب عليه ان لا يضيع من يكون
فيهم ذلك الحكم اذا لم يتوله بنفسه ولذلك في قرون كل وال ناحية وراعي قطيعة
ينصب عليهم غير مخلف من يتولى فيهم مقامه مع عدم الموانع ويتحقق ان الباري
سبحانه هو الحاكم على الاطلاق وقد يتعلق به احكام المكلفين بل ليس لغيره التصرف
فيهم على الاطلاق ونفاذ كل ما يتعلق به الرسل في انتظام الامور الى اجراء الحاصل
فيهم مصلحة لهم وهو لا يريد الا ما يقتضي مصالحهم ولا يتولى بنفسه ذلك الحكم فيجب
منه ان لا يضيع فيهم من يتولى بما ان يجب عليه نصب امام لهم وهو لا يخل بواجب
فالامام موجود منصوب وهو المطلوب ان قيل لم لا يجوز ان يحيل الى نفسه على
ذلك اليهم قلت لانا نعلم ضرورة ان كل حاكم يكون اعلم برعيته منهم بانفسهم
ولا يريد الا مصلحتهم يقبح منه ان يحيل الخيار الى نصب الامام الى غيرهم ممن
اليهم اذ فيه جواز ان يولوا فيما يجب النصب فيه حال الوقوع فيه ولا يحيل كذلك
ان لم يجعل ذلك اليهم

## المسلك الثالث

تقرر لانا ما سلف ان جواز وقوع
الاخلال بالواجبات وارتكاب المنهيات محوج الى نصب امام يمنع المكلفين
من ذلك ويزجر المخالفين والمرتكبين ويحملهم على اضدادها ليصير المكلفون
مقربين الى الطاعات مبعدين عن المعاصي فذلك هو السبب المقتضي لوجوب الامام
ووجوب نصبه على الله وتمكينه على الخلق

## المسلك الرابع

الصفات
التي ينبغي ان يكون الامام عليها ثمانية اولها العصمة وهي ما يمتنع المكلف
معه من المعصية متمكنا منها ولا يمتنع منها مع عدمه ويجب ان يكون الامام
موصوفا بها لوجهين الاول انه لو كان غير معصوم لكان محتاجا الى غيره والى

اولا المعصوم

اماما آخر بعده وراء وجسه وهلم جرا الا ان وذلك لوجود العلة الموجبة اليه فان قيل
لا نسلم ان الامام ان يقدر على العصمة او لا يقدر فان كان يقدر فلا يجب ان يكون
وقوعها منه او لا يمكن وقوعها منه فان امكن فهو كسائر المكلفين في الحقيقة
من غير امتياز وان لم يمكن فقدرته على ما لا يمكن وقوعه لا يكون قدرة وان
لم يقدر فهو مجبور وليس ذلك بشرف له وايضا اذا جاز ان يمنع وقوع المعصية
من شخص من المكلفين بفعل الله ولا يغير ذلك قدرته وتمكنه من الطرفين
فالواجب ان يفعل في جميع المكلفين كذلك لان الغرض من وجودهم يحصل بذلك [illegible]
دون رفع المعصية منهم ويعاقبهم عليها وايضا لم لا يجوز ان يكون الانتفاء
في الاحتياج الى النبي او الى القرآن وشرط التكليف اجتناب الاول انه يقدر
عليها ولكن لا يقع صدورها منه لعدم ظهور الداعية اليها كما تقول في امتناع
وقوع القبائح من الحكيم تعالى وكما تقول في عصمة الانبياء عليهم السلام فان القدرة
على ما لا يمكن وقوعه لا باعتبار شيء غير ذاته لا يستلزم انتفاء القدرة على ما
يمكن وقوعه لذاته وعن الثاني انا لا نقول ان الحكيم سبحانه يجعل شخصا
واحدا بعينه معصوما من غير استحقاق منه لذلك بل نقول كل من يستحق الالطاف
الخاصة التي في العصمة بكسبه فهو سبحانه يخصصه بها ونحن لا نمنع ان يكون
من يستحق الالطاف في المكلفين باسرهم لو استحقوا بكسبهم تلك الالطاف
الخاصة لكان لو الكل معصومين فظهر ان الخلل في عدم عصمتهم راجع اليهم لا
اليه تعالى وعن الثالث ان الحاجة الى غير المعصوم الى النبي او الى القرآن [illegible]
واحدة فلو جاز ان يكون النبي الموجود في زمان سابق او القرآن مغنيا
للمكلفين مع جواز الخطأ عنه على الامام لجاز في الجميع مثل ذلك وح لا يجب
احتياجهم حينئذ الى الامام وقد سبق فساد اللازم فظهر فساد الملزوم الثاني
انه ثبت وجوب نصب الامام على الله بالطريق الثاني فنقول انا نعلم ضرورة
ان الحاكم اذا نصب في رعيته من يعرف منه انه لا يقوم بمصالحهم ولا يرعى

النبي آ



ما لاجله احتاجوا

فيهم ما لاجله نصبه كان غرضه من نصب الامام ان يقوم بمصالحهم ورعايتهم من
الى منصوب من قبل فيستقبح العقول منه ذلك النصب وغرضه ونصب غير المعصوم
الله داخل في هذا الحكم فعلمنا انه لا ينصب غير المعصوم فكل امام ينصبه تعالى فهو
معصوم وثانيها العلم بما يحتاج اليه الامام من امامته من العلوم الدينية والدنياوية
كالشرعيات والسياسات والآداب ودفع الخصوم وغير ذلك لانه لا يستطيع
القيام بذلك مع عدمه وثالثها الشجاعة التي يحتاج اليها في دفع الفتن
ودفع اهل الباطل وزجرهم اذ لولاها لما تأتى القيام بما يقوم الامام به ولانه اذا فر
يلزم ضرورة تخلف غيره فاذا فر كل واحد من رعيته ورابعها كونه افضل من
كل واحد من رعيته واشجع والحكمي وبالجملة اكمل منهم كما بعد من الكمالات لانه مقدم
عليهم وتقديم الرجل على من هو اكمل منه قبيح عقلا وخامسها كونه طاهرا من
العيوب المنفرة خلقا وخلقا واصلا وفرعا كالجذام والبرص في الخلقة
والحقد والبخل في الشيمة ودناءة النسب كونه ولد الزنا في الاصل والصناعات
الركيكة وان حال الخسيسة في الفرع لان جميع ذلك بما يوجب الطعن فيه الموجب
النفرة الى سكينته واستمالة قلوبهم اليه وفي ضده ذلك ضده وسادسها كونه
اقرب الخلق الى الله واكثرهم استحقاقا للثواب لانه مقدم على كل واحد من رعيته
بامر الله وتقديره اياه والله لا يقدم عبدا على عبد على الاطلاق الا الى
ذلك وسابعها اختصاصه بآيات ومعجزات تدل على امامته اذ لا طريق
للخلق في بعض الاوقات الى قبوله الا بها فانها اذا ظهرت على يده في وقت
مست الحاجة اليها وقرنت به دعواه الامامة علم انه منصوب من قبل الله
تعالى وثامنها كونه اماما في جميع دار التكليف بانفراده في زمانه واستقلاله من
اهل النظر على ذلك بان كثرة الائمة مع اختلاف [illegible] يمكن ان يصير سببا [illegible]
والاختلاف كما يحدث منهم فيظهر بسبب الفتنة والخلف [illegible]
وجودهم ما لاجله احتاجوا الى وجودهم فلا يجوز وجودهم [illegible] اماما

واصوا جر تنفع بهذا الجواز وتحصيل المقصود على طريق القطع فان قيل اذا لم تثبت العصمة
كيف يكون الاختلاف المؤدي الى خطأ بعضهم بين تقابل العصمة بل الالطاف
التي لاجلها لا تخلص في دواعي صاحبها الى فعل القبيح ومن تلك الالطاف عدم
من تقع ووجوده مخوفي عن [illegible] المقاومة والاولى ان يستدل في هذا المقام
بالسمع فهذه هي الاوصاف اللازمة لكل امام من الائمة وذلك ما اردناه

المسئلة الخامسة اذا ثبت ان زمان التكليف لا يخلو عن وجود امام
معصوم ممكن او لم يمكن وجب ان يكون كل ما قاله او فعله اهل زمان بأسرهم
متفقين عليه صدقا وحقا لدخول المعصوم فيه قطعا ولامتناع وقوع
الكذب والباطل منه واما اذا اختلفوا فكل منفرد بقول او مذهب او بفعل
قبيحا ما لا يكون قوله او فعله الذي انفرد به الا [illegible] كذبا وباطلا لانه
غير المعصوم الصادق المحق بل يكون ما اتفق عليه الباقون بعد هذا المنفرد صدقا
وحقا او يكون الحق والصدق منحصرا في اقوال الباقين واذا كان كذلك فهم
مخالفه ثبات من ذلك ان اجماع اهل الدنيا باسرهم حق فان اختلفوا فالحق
ما اجمع اليه اهل الاسلام دون غيرهم فان اختلفوا فان اختلف اهل الاسلام
فالحق ما اجمع عليه اهل الحق وهم الذين يقولون بالتوحيد والعدل والنبوة والامامة
على الوجه الذي اقتضاه العقل وادلة النقل فاذا عرفت هذا فاعلم ان
الناس قد اختلفوا في هذا الباب فذهب بعضهم الى عدم وجوب نصب الامام اصلا و
ذهب بعضهم الى وجوبه على الناس وذهب بعضهم الى وجوبه على الله و[illegible]
ما فيه كفاية من بيان صحة المذهب الاخير وفساد [illegible] وبين من اختلفوا في
تعيين الامام فذهب الفرقة الامامية الى وجوب النص على الله ان الائمة
اثنا عشر نقيبا من اهل بيت النبي ص وذهب الباقون الى غيرهم كل
فرقة الى فرقة وقد عرفت ان الحق لا يخرج عن الجميع فلما كان الباقون بعدم
وجوب نصب الامام مبطلين ظهر صحة ما ذهب اليه الاثنا عشرية [illegible]



فذهب بعض الحشوية [illegible] العصمة بل العصمة اللازمة للامام وانكر باب قوله ذهب
مثبتوا العصمة الى الاثني عشر والباقون الى غيرهم ومعلوم ان الحق لا يخرج
فيجب ان يكون معهم ههنا والا لاجتمعت الامة على الضلال والباطل ان قيل
اولا من المحتمل ان يكون قائم في امة محمد ص غير باسمهم ويكون المحق
هو دون غيره فان قلنا لو كان لعرفناه ووصل الينا خبره قيل عدم
معرفتكم اياه لا ينفي علمه وثانيا ان حاصل كلامكم ان الامام المعصوم
ليشهد على كونه اماما معصوما فيكون اثبات الشيء بنفسه وثالثا السمعية
[illegible] قائلا ان الامام منصوب من قبل الله وانه لا يخل بواجب ولا يرتكب
لا قبيح فيجب كونهم على الحق ايضا اجيب عن الاول ان العلم بذلك لا يستفاد من
الدليل بل يحصل بسبب كثرة تتبع التواريخ والسير وممارسة علوم
اختلاف الاهواء والملل والقاضي في تميز المسلم من غيره هو العقل واذا
جزم على امر تواتر شاهد اماراته كان ذلك علما ولا يلتفت الى الاحتمالات
الواقعة لذلك كما لا يلتفت الى الاحتمالات الواقعة للمحسوسات وذلك ما
يتحقق في العلوم الحاصلة من طريق التواتر والتجربة ولا شك ان العقل
جازم [illegible] على عدم امام [illegible] به بعد النبي ص غير علي ع وابي بكر والعباس
فكذا في سائر الازمنة فلا يقدح في هذا العلم بالاحتمال المذكور وعن الثاني
ان العلم بوجود الامام المعصوم يدل على تعيينه وذلك ليس مشكل وعن الثالث
انهم فانهم [illegible] باذعانهم قدم الاجسام وغيرها من الخرافات ولا
ينفون اخلال الواجبات وارتكاب المقبحات عن الامام بانه لا بشارة بل [illegible]
كل ما يفعله الامام طاعة وان كان كذبا او ظلما او شرب خمر او زنا فلظهور
بطلان قولهم لم نعده في سائر الاقوال

فصل واما غيبة الامام
الثاني عشر وطول حياته فليس بمستبعد عند من اعتقد ان [illegible]
عالم واذا ثبت وجوده بالدليل فذلك هو الحق ونفار [illegible] المستبعد من [illegible]

بانه بهو اليه من القول بطول المدة والغيبة عن الخلق في الخضر والياس عليهما السلام
من الانبياء والدجال والسامري من الاشقياء وبيان انه جائز
في العقل فيمن ذلك فهل لا يجوز في الاواسط مثلا في الاولياء واما بغيبة
فلا يجوز ان يكون من الله سبحانه ولا منه كما عرفت فيكون من المكلفين
وهو الخوف الذي لا بد من عدم التمكين والظهور عند زوال السبب والى فلاة
وفينا بما وعدنا فلنقطع الكلام حامدين لله تعالى على الآية مصلين على
محمد سيد انبيائه مسلمين على خير اوليائه واصفيائه
داعين لجميع المؤمنين والمؤمنات ملتمسين
من الناظر فيه اصلاح خلل وقع نظره عليه
مستغفرين من جميع ما كره الله
حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة في التتميم

قال الفاضل العلامة امير الملة والدين الابهري قدس سره الحمد لواهب العقل
ومفيض العدل والصلوة والسلام على خير البرية الطاهر من كدورات البشرية
وعلى آله وعترته فانا نورد في هذه الرسالة ما خطر ببالنا من بحث ومغلطة
مستعمل في علم الجدل ونسميها الرسالة الزاهرة ونستعين بالله تعالى ونتوكل
عليه وهو حسبنا ونعم الوكيل **المقدمة الاولى** قال المجد لبوت الشي
اذا كان لازما للشي لا يكون منتفيا لا زماله حتى اذا قلنا لو ثبت الحكم ههنا
منضما الى عدم الحكم ثم يكون عدم الحكم ثم لا زما للثبوت هذا المجموع واذا كان
عدمه لازما لا يكون ثبوته لازما له فلا يلزم ان عدمه اذا كان لا زما له
لا يكون ثبوته لا زماله ومستند المنع ان ثبوت الحكم ههنا منضما الى عدمه



محال منضما واتى جاز ان يستلزم المحال وهو اجتماع النقيضين فان قيل ثبوت الحكم ههنا منضما
الى العدم ثم ممكن لكونه مختلفا فيه والممكن لا يستلزم المحال قلنا ان اردتم بالا
مكان الامكان الخارجي وهو كونه غير ممتنع في نفسه فهو ممنوع فان ذلك منضما محال
وان اردتم بالامكان الامكان الذهني وهو تردد العقل فيه فلا نم ان الممكن بهذا
المعنى لا يستلزم المحال ومستند المنع وجود الحوادث فممكن بهذا المعنى مع
ان وجوده يستلزم المحال **المقدمة الثانية** قالوا ان ملزوم الملزوم
ملزوم حتى اذا كان الحكم في صورة مع علية المشترك بينه وبين الحكم في صورة اخرى
ملزوما لعلية المشترك على معنى انه لو ثبت الحكم في صورة علية المشترك لثبت
علية المشترك لكان علية المشترك ملزوما لثبوت الحكم ثم على معنى انه لو ثبت
علية المشترك لثبت الحكم ثم يلزم منه انه لو ثبت الحكم ههنا مع علية المشترك لثبت
الحكم ثم قلنا لا نم انه يلزم منه ذلك ومستند المنع ان علية المشترك ملزوم
لثبوت الحكم في نفس الامر الملازمة بينهما ثابتة في نفس الامر والملزوم وهو علية
المشترك ثابت على تقدير ثبوت الحكم ههنا منضما الى علية المشترك فهذا قياس
استثنائي مركب من متصل صادقة في نفس الامر ومن استثناء المقدم الصادق
على تقدير ثبوت الحكم ههنا منضما الى علية المشترك فالنتيجة انما يلزم منه لو
كانت المتصلة والاستثناء صادقين في حالة واحدة وليس كذلك واذا عرفت
هذا فنقول لا نم انه يلزم من ثبوت ما ذكرتم من الملازمتين انه لو ثبت الحكم
ههنا مع علية المشترك يلزم ثبوت الحكم ثم وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة
الثانية على تقدير ثبوت الحكم ههنا منضما الى علية المشترك فلم قلتم بانها باقية
ثم لا بد لهذا من برهان فان قيل اذا ثبت الحكم ههنا مع علية المشترك ملزوم
علية المشترك وان علية المشترك ملزوم لثبوت الحكم ثم فنقول لو ثبت الحكم ههنا
مع علية المشترك منضما الى الملازمتين لثبت الملازمة الاولى مع الملزوم الاول
ولو ثبت الملازمة الاولى مع الملزوم الاول لثبت الملزوم الثاني مع الملازمة

فلو ثبت الحكم

الثانية ولو ثبت الملزوم الثاني مع الملازمة الثانية لثبت اللازم الثاني
معها مع علية المشترك مفضيا الى الملازمتين لثبت اللازم الثاني قلت لا نم
وسند المنع ان الملزوم الثاني مع الملازمة الثانية ملزوم لثبوت اللازم
الثاني في الواقع وهذا المجموع ثابت على تقدير ثبوت الحكم معها مع علية المشترك
فنقول انه لا نم انه لو ثبت الحكم معها مع علية المشترك لثبت اللازم الثاني
ولا يلزم ذلك من انه لو كان الملزوم الثاني مع الملازمة الثانية ملزوما لثبوت
اللازم الثاني على تقدير ثبوت الحكم مع علية المشترك فلم قلتم انه كذلك لا بد
له من دليل في تصويره انه يقال انه لو ثبت على تقدير ثبوت الملزوم الاول
مفضيا الى الملازمتين ان المشترك لو كان علة للوجوب لثبت الوجوب
لكن المشترك علة على تقدير ثبوت الملزوم الاول مفضيا الى الملازمتين فيلزم
الوجوب ثم على ذلك التقدير مردودة **المقدمة الثالثة** قالوا الشيء
اذا كان لازما لشيء لا يكون عدم اللازم ملزوما لعدم الملزوم حتى انه يصدق
انه لو ثبت هذا الشيء مع ذلك فلو لم يثبت ذلك لم يثبت هذا الانتفاء اللازم
على ذلك التقدير قلت لا نم ان اللازم اذا كان منتفيا على ذلك التقدير يلزم
انتفاء الملزوم على ذلك التقدير وانما يلزم ذلك ان لو ثبتت الملازمة مع ذلك
التقدير وحاصله ان الملازمة ثابتة في نفس الامر واللازم منتف على
ذلك التقدير فصار حال الملزوم غير حال انتفاء اللازم فلا يلزم منه انتفاء
الملزوم في حال انتفاء اللازم والصحيح ان يقال اذا صدق قولنا انه لو ثبت
هذا الشيء مع ذلك فلو لم يثبت ذلك مفضيا الى الملازمة لما ثبت هذا لصدق
الملازمة مع انتفاء اللازم على ذلك التقدير **المقدمة الرابعة** قالوا
الحكم الثابت على تقدير جاز ان يكون مترتبا عليه حتى قالوا لو ثبت الحكم معها
على تقدير كذا الثبت في موضع كذا بالقياس عليه قلت لا نم ان ثبوته على
تقدير كذا فعل الشارع حتى يقاس عليه بل ثبوته على ذلك التقدير مفضاه



ثبوت الشيء

لازم له ولا يلزم من كونه لازما له وجود الشيء به **المقدمة الخامسة** قالوا ان
في الواقع موجب لثبوته على التقدير الملائم فيقتضيه للدوران قلنا ان اردتم ان ثبوته
على كل التقدير ثابت في الواقع فهو ممنوع وانما يكون كذلك ان لو كان ثابتا
على ذلك التقدير وان اردتم انه صحة بتحقق التقدير والواقع ثبوته في نفس الامر
فمسلم ولكن لا يلزم من هذا ان يكون ثابتا على ذلك التقدير لا بد له من دليل
**المقدمة السادسة** قالوا ان الشيء ملزوم لوجود الشيء او لعدمه حتى لو
ثبت الحكم معها فلا بد من ان يلزم ثبوت الحكم آخر او عدمه فهو ممنوع لجواز ان
لا يلزم من ذلك لا وجوده ولا عدمه ثم لو قلنا ان ثبوت الحكم اما ان يكون ملزوما
لثبوت ذلك او لا يكون ملزوما لثبوته لكان صحيحا لكن لا يلزم من ان لا يكون
ملزوما لثبوته ان يكون ملزوما لعدمه **المقدمة السابعة** ان اثبات الملازمة
بالدليل الواقع غير لازم من فرض وجود الملزوم كما يقال لو ثبت هذا الشيء لثبت ذلك
لقيام الدليل الدال على ثبوت ذلك في نفس الامر قلت لا نم ان الدليل الدال على
ثبوت ذلك في نفس الامر دال على الملازمة بينهما وانما هو دال على ذلك ان لو كان
دالا على انه يلزم من فرض وجود هذا وجود ذلك فلم قلتم انه كذلك فان قيل
لو ثبت هذا مفضيا الى الدليل الدال على ثبوت ذلك لثبت الدليل الدال على
ثبوت ذلك والدليل على ذلك ملزوم لثبوته فيلزم من ثبوت هذا ثبوت ذلك
قلنا لا نم ان الدليل على ثبوت ذلك ملزوم لثبوته وهذا لانه ليس كذلك الا ان الدليل
على ثبوت ذلك وان صح عدم ثبوته فلا يكون الدليل ملزوما لثبوته هذا اذا كان
الدليل مجامعا لعدم ثبوت ذلك اما اذا لم يكن مجامعا بان يكون الدليل قطعيا
ويكون ذلك الشيء محتمل الثبوت والانتفاء فنقول لا نم ان ثبوت هذا مفضيا
الى الدليل اذا كان ملزوما للدليل ويكون الدليل ملزوما لثبوت ذلك الشيء يلزم
ان يكون ثبوت هذا مفضيا الى الدليل ملزوما لثبوت ذلك الشيء وانما يكون
كذلك ان لو كان ملزوم الملزوم ملزوما فلم قلتم انه كذلك لا بد له من دليل **المقدمة الثامنة**

فلو ثبت هذا مستندا الى جميع الامور الواقعة لثبت هذا فاذن هذا على هذا التقدير
يلزم ثبوته في نفس الامر لان هذا ثابت على هذا التقدير وما ليس بثابت في نفس الامر
فهو ليس بثابت على هذا التقدير ضرورة تحقق جملة الامور الواقعة على هذا التقدير
فيلزم ثبوته في نفس الامر فنقول لا نسلم انه يلزم من ثبوت ما في المقدمتين ثبوت
هذا في نفس الامر غاية ما في الباب انا نقول كل ما ليس بثابت في نفس الامر فهو ليس
بثابت على هذا التقدير فكل ما هو ثابت على هذا التقدير فهو ثابت في نفس الامر والا
فنقيض ما هو ثابت على هذا التقدير فهو ليس بثابت في نفس الامر وكل ما ليس بثابت
في نفس الامر فهو ليس بثابت على هذا التقدير فينتج ما هو ثابت على هذا التقدير فهو
ليس بثابت على هذا التقدير هذا خلف فنقول لا نسلم انه خلف وهذا لان هذا
التقدير عندنا محال ومن المحال جاز ان يستلزم المحال اي ما هو ثبوت هذا وعدم ثبوته
فلم قلتم انه ليس كذلك **المقدمة التاسعة** اقامة الدليل على عدم ثبوت
المدعي عند تمام المقدمات المنتجة له فاسدة لان المقدمات اذا صدقت لزم
منها النتيجة بالضرورة فلا يحكم بنفيها فان قيل لم لا يجوز تعيين مقدمة من مقدمات الدليل
ونقول انها غير ثابتة لانها لو ثبتت مع بقية المقدمات الثابتة يلزم ثبوت
المدعي لتمام الدليل والمدعي غير ثابت لما اقيم الدليل على عدمه قلنا المقدمة
التي تعين اما ان تكون بديهية او مسلمة في العلم او ثابتة بالدليل فان كانت
بديهية فلا تقبل المعارضة وان كانت مسلمة واتفق المتخاصمان على صدقها
فالمعارضة فيها تكون دعوى للنقيض ما سلمه الخصم فيكون باطلا وان كانت
ثابتة بالدليل تكون نتيجة لمقدمات اخرى فاذا تحققت المقدمات كان لزوم النتيجة عنها
ضروريا فلا يمكن اقامة الدليل على عدمها فلنقتصر الاشارة الى ما ذكرنا من المقدمات
التي المستندة اليها اكثر المباحثات لتسهيل حلها بالوقوف عليها لبطلان الشكوك المستندة
في زماننا والحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد واله اجمعين
**فائدة** لعز الدولة ابن كمونة المسألة الثانية للجميع بكل الافراد

[illegible]



كل واحد منها ممكن لا بد وان يكون علة لكل واحد من تلك الافراد والا لكانت علة
بعض تلك الافراد غير تلك العلة وذلك الغير اي علة ذلك البعض اما ان يكون واجبا
لذاته او ممكنا لذاته والاول ملزوم للمدعي والثاني محال لانه يلزم امتناع وجود
العلة التامة مع وجود ذلك الغير الذي هو ممكن بالامكان الخاص وعلة ذلك
البعض من الافراد وهو محال لان وجود ذلك الغير يستلزم جواز وجوده بحسب
ذاته جواز عدمه فيلزم منه هذا ان يكون وجوده يستلزم جواز عدمه ولو جاز امتناع
وجود العلة التامة للمجموع المذكور مع وجود ذلك الغير الذي هو علة لذلك البعض من
الافراد يلزم جواز اجتماعه مع لازمه لان اجتماع الشي مع الملزوم يستلزم اجتماعه
مع اللازم لكن اجتماع العلة للمجموع مع عدم ذلك الغير محال لانه جواز اجتماع العلة
التامة مع عدمه يستلزم جواز وجود العلة التامة للمجموع بدون ذلك المجموع ضرورة
عدم الجزء الذي هو معلول لذلك الغير اجاب عنه سلطان المحققين كمال الدين [illegible]
رده بان الذي يلزم من جواز امتناع وجود العلة التامة مع وجود ذلك الغير المستلزم
لامكان وجوده المستلزم لامكان عدمه هو جواز اجتماع تلك العلة مع امكان عدم
ذلك الغير لا مع عدمه والامكان عدمه لذاته لا ينافي وجوده لعلة فلا يلزم
تخلف ذلك المجموع عن تمام علته فلا يمتنع اذن لو كان يمكن اجتماع العلة للمجموع مع عدم ذلك
الغير محال لان اجتماعها انما هو مع امكان عدمه اللازم لذاته وهو يستلزم ذلك
اجتماعها مع عدمه **فائدة** في بيان اقسام القضية الى المخصوصة والمحصورة والمهملة
والطبيعية موضوع القضية ان كان شخصا معينا فالقضية مخصوصة وان كان
كليا يصح الصلاحية لان يصدق على كثيرين بالفعل فان لم يبين فيها الافراد ابتداء فالقضية
مهملة وان اعتبرت فان كان الحكم فيها على الافراد باعتبار الطبيعة فمحصورة
كلية ان كان الحكم على كل الافراد بكل واحد واحد ايجابا او سلبا او جزئية ان
كان الحكم على بعض الافراد ايجابا او سلبا وان كان الحكم فيها على الطبيعة
باعتبار الافراد او باعتبار اشتراكها بين الافراد بالفعل فطبيعية كقولنا الانسان

نوع والحيوان جنس وكذا الكلي السواتي وانما قيدنا الكلية بجهة الصلاحية ليلا يخرج عن التقسيم
المهملة اذ الكلية موضوعها انما هو بجهة الصلاحية لا بالفعل والا لم يكن الشخص نوع
[illegible] من حيث هو مفهوم وانما قيدنا ما علم اعتبار الافراد في المهملة بقولنا
ابتداء لان المهملة وان لم يعتبر فيها الافراد ابتداء فقد اعتبرت ثانيا
باعتبار كونها في قوة الجزئية اي لوحظت فيها الافراد وقد تكلف ابن البديع
في بيان كون مثل هذه القضايا [illegible] قضايا مهملة قائلا بان الحكم
في هذه القضايا معتبر بحسب الاعتبار الذي يعتبر به موضوع المهملة اي ماخوذا
كليا [illegible] ماخوذا جزئيا [illegible]
في كون الطبيعة ماخوذة بقيد كونها كلية وبغير هذا القيد من القيود
الاعتبارية معا فردا منها من افراد الطبيعة المطلقة التي هي موضوع المهملة
مع تحقق هذا الاعتبار في قوة الجزئية لانه يصدق بعض ما صدق عليه الانسان
من حيث هو انسان نوع لان الانسان المقيد بقيد الاشتراك بين كثيرين
بعض ما صدق عليه الانسان المطلق لكونه صادقا في ضمن جميع الاعتبارات
وهو نوع وفي هذا الكلام نظر لان المراد من كون موضوع المهملة صالحا لجميع الاعتبارات
انما هو امكان اعتبار كل منها معه وامكان اعتبار كل من هذه معها لا يقتضي
كونه فردا منه كيف ولو كان ان افراد الطبيعة النوعية يجب صدق تلك الطبيعة عليها
على سبيل الحمل والانسان من حيث هو انسان لا يمكن صدقه على الانسان
المقيد بقيد الاشتراك بين كثيرين لانه لا يتحقق الا في الذهن [illegible] يصدق
عليه الانسان من حيث هو الذي هو طبيعة متحققة [illegible] فان الانسان المقيد
بالقيد المذكور هو كلي عقلي والانسان من حيث هو جزء منه [illegible] من الحمل
على الانسان المقيد بالقيد المذكور فالحق ان هذه القضية قضية [illegible] منافرة بالاعتبار
للمخصوصة والمحصورة والمهملة [illegible] من القضايا [illegible]
في المخصوصة والمحصورة والمهملة ان القضايا الماخوذة المحققة في [illegible]



في هذه الثلاث لان القضايا مطلقا كانت ماخوذة من المواد المتحققة في الواقع او من المواد الذهنية
فان خصصنا مورد القسمة فلا شك في انحصارها في الثلاث وان عممناه فنحصر [illegible] في
الاربعة ووجه انحصاره ما ذكرناه **تقسيم آخر** موضوع القضية ان كان جزئيا فهي
شخصية وان كان كليا فان اعتبر الصدق على الافراد وتعرض لبيان كميتها
فمحصورة وان لم يتعرض له فهي مهملة لانه قد اعتبر الصدق فيها على
الافراد ولهذا كانت في قوة الجزئية وان لم يعتبر فيه الصدق على الافراد بل
اعتبر فيه الصدق على الطبيعة فان اعتبر اشتراكها بين الافراد فهي عقلية كقولنا
الانسان نوع والحيوان جنس لان الحكم فيهما على نفس الطبيعة باعتبار وجودها واشتراكها
بين الافراد لا على الافراد باعتبار صدق الطبيعة عليها كما في المحصورة والمهملة
وان لم يعتبر اشتراكها ووجودها بل اعتبر فيه الصدق على الطبيعة من حيث
هي هي فهي طبيعية كقولنا الانسان نوع طبيعي والحيوان جنس طبيعي
**فائدة** اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال لان [illegible] انما هو في الصدق واما في
الوجود فكلاهما جائز وبه ينحل كثير من الاغاليط **فائدة** الصدق اخبار
مطابق والكذب اخبار غير مطابق وليس كل اخبار عن اشياء [illegible] موجودة في
الخارج بل قد يكون الاخبار عن اشياء يمتنع وجودها في الخارج ومع ذلك
يصدق ويكذب كاحكام الاشكال الهندسية من المخروطات والاكر
والمضلعات التي يشك في وجودها خارجا وان وجدت في الخارج فان
الحاكم لم يحل الحكم الصادق [illegible] ليس [illegible] مستقيم مثلا انا
نحمل شكلا في الخارج ولا يكون زواياه مثل قائمتين نتيقن انه لم يكن شكلا
فتطبق الخارج بالصدق لا الفعل بالخارج واذا تقرر ذلك فنقول هذه المطابقة
مع ما ذكر لا يمكن ان يقال انه ليس كما تصورنا [illegible] المقصور كونه والا لم يكن
فرق بين المطابق من المقصور وغيره لاستوائهما في المقصود [illegible] فلا بد
في المطابقة من امرين لانها اضافة ولا يمكن ان يقال انه مطابقة لمعقول

سائر الناس لا فضل في الناس في الاعتقادات ولانا لو فرضنا ان ليس في العالم
الا عاقل واحد كان اعتقاده لا محالة اما مطابقا او غير مطابق [illegible]
الشك ان الصدق والكذب في الامور الحقيقية يكون باعتبار السفسطة [illegible]
الثانية واذا تقرر ذلك فلا بد من ان [illegible] اعتبار مطابق او لا مطابق
ما ذكر [illegible] بعض المحققين ان السفسطة [illegible] الصبيان [illegible]
وما يخطر ببالهم السفسطة وبالجملة تحقيق [illegible] **فائدة** قيل
الستين وجودي لانه جزء الستين الموجود قال الكاتبي ان اريد بالستين [illegible]
الستين [illegible] الستين جزء او المجموع [illegible] انه موجود [illegible] المحسوس
المشار اليه فانه ليس [illegible] الاشتراك [illegible] وان [illegible]
موجودا وان [illegible] فجزؤه غيرها [illegible] بالستين غير ذلك
**فائدة** قيل المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من
المحوي وهو باطل لان [illegible] الحركة الدورية [illegible] اذا تحرك دورة في النصف
الذي [illegible] دائرة الافق [illegible] والنصف الذي [illegible] كل
من النصفين تحرك [illegible] كل من النصفين مكانية بالضرورة وان كانت
الحركة [illegible] والحركة مكانية لا يتصور الا بخروج كل منهما من مكانه و
دخوله في مكان آخر وحصول ذلك [illegible] فان لكل من النصفين مكان
وليس هو السطح [illegible] سطحها [illegible] فيكون هو البعد [illegible]
لبطلان غيرها بالضرورة اذا ثبت هذا وقد ثبت ان المكان موجود
[illegible] الجسم اليه والمعدوم لا يكون كذلك فقد ثبت وجود البعد [illegible]
[illegible] وجود [illegible] **فائدة** اذا قيل الانسان حيوان فمعناه ان الانسان
نفس الحيوان وكذا [illegible] وان الحيوان صفة للانسان [illegible] وان
[illegible] الحيوان جزء [illegible] البيت [illegible]
غيرها فلا بد من [illegible] معناه وجودهما واحد والا [illegible] متغايرة



بحسب الماهية فقط واما في الذهن فمتغايرة بحسب الماهية والوجود كليهما [illegible]
وجودهما فان كان للحيوان وجود آخر كان له وجودان [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] وبطلانه ظاهر وان لم يكن له وجود آخر بطل [illegible]
ان وجود [illegible] مستلزم [illegible] وجود الكل [illegible] المراد [illegible] في الذهن لا في الخارج
[illegible] العرض الواحد [illegible] وقد قال ان [illegible] متغايرة في
الذهن دون الخارج [illegible] الصور [illegible] مطابقة للبسيط [illegible]
[illegible] غير مشترك [illegible] الانسان والفرس [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] ان لا يكون بينهما اشتراك **فائدة** الانسان ناطق من حيث هو ناطق و
[illegible] الناطق من حيث هو ناطق [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] زيادة [illegible] المحمول [illegible] المحمول [illegible]
انه ناطق من حيث هو ناطق [illegible] المحمول [illegible]
[illegible] فان [illegible] الناطق من حيث هو [illegible] باعتبار
[illegible] يصدق على الانسان [illegible] من حيث هو
ناطق في الكبرى جزء من الموضوع [illegible] الناطق من حيث هو
ناطق لا يصدق عليه الحيوان [illegible] الكبرى [illegible] بالحمل [illegible]
صدق عليه الناطق باعتبار كونه ناطقا لا يصدق عليه الحيوان [illegible] الكبرى
ولكن يكون [illegible] النتيجة ان الانسان باعتبار كونه ناطقا لا يصدق عليه الحيوان
وهو [illegible] لا يكون الاوسط مكررا فان محمول الصغرى الناطق
من حيث هو ناطق وموضوع الكبرى الناطق فقط وقوله من حيث هو [illegible]
جزء من الموضوع ثم لما كان موضوع الكبرى جزءا من محمول الصغرى [illegible]
[illegible] **فائدة** قيل [illegible] ان كان [illegible]
[illegible] ان كان [illegible] قال [illegible] ان اراد
[illegible] الادراك [illegible] الحكم [illegible] التصور [illegible]

غير الشي

ايضا ثم ان كل تصديق فيه ثلث تصورات او الادراك فيكون مرادفا للعلم فيلزم
انقسام الشي الى نفسه وغيره وحصول قسم الشي قبله وكلاهما باطلان واجاب بان التصور
لفظ مشترك بين المعنيين والمراد هنا الادراك المعتبر فيه عدم الحكم وفي قولهم كل
تصديق فيه ثلث تصورات التصور المطلق قلت كل من طرفي التصديق معلوم
والتصديق ايضا فان لم يكن تصورا بالمعنى الذي قسيم التصديق يبطل الحصر الذي [illegible]
واجاب صاحب المطالع ان المراد بالادراك [illegible] الادراك [illegible]
عدم الحكم لا الذي اعتبر فيه عدم الحكم قلت حاصل هذا ان الادراك من حيث هو
تصور ومن حيث معه حكم تصديق فيتحد التصور والتصديق بالذات ويختلفان
بالاعتبار فيصدق كل منهما على الآخر وهو باطل بالاتفاق او يقال الادراك
هو التصور ومجموع الادراك والحكم هو التصديق فلا يصدق على التصديق انه
ادراك اذ مجموع الادراك مع غير الادراك لا يكون ادراكا واذا لم يصدق عليه
ادراك وهو مرادف للعلم لم يصدق عليه العلم فلا يصح جعله قسما من العلم

فايدة قال الجمهور الجنس هو المقول [illegible] ثم قال الشارح ومن نقل عن الشيخ و
الامام انه حد للجنس المنطقي ونحن نقول فيه نظر وذلك لان التعريف [illegible]
لا نوعا للطبيعي او للمنطقي لا وجه للاول لانه ليس بكلي بل الكلية عارضة له
وايضا اطبقوا على انه تعريف للمنطقي فقط والعطا الطبيعيات [illegible]
الاسم والحد كما هو المشهور من مذهبهم في مباحث [illegible]
بهذا التعريف كذلك وهو ظاهر ولا يجوز ان يكون تعريفا للمنطقي ايضا والا فيستلزم
ان يكون الجنس المنطقي مقوما للانواع الحقيقية لانهم فسروا النوع المأخوذ
في حده بالحقيقي لا بالاضافي كما نص عليه الشيخ والمقول في جواب ما هو بحسب
الشركة المطلقة [illegible] وهو باطل ظاهر [illegible] ان الجنس المنطقي لا يقوم
شيئا من الانواع وانما [illegible] فلانه تعريف للجنس الذي هو جزء الحد ولا شي من المنطقي
كذلك [illegible] وما نقل عنهم [illegible] الى [illegible] الجنس



الجنس الطبيعي

بالحقيقي وفيه ما فيه اذ [illegible] نوع حقيقي لا نوعا تحت جنس [illegible] وما قالوا ان
لا يقوم النوع الطبيعي الحقيقي وهذا الاتفاق بالجنس [illegible] في بحث الكليات لو
فسروا الجنس المنطقي بانه الكلي الذي يصلح ان يكون [illegible]
مختلفين بالنوع الحقيقي في جواب ما هو [illegible] فايدة
الكاف في قوله ليس كمثله شي زائدة لانها لو لم تكن زائدة لكان التقدير ليس مثل
مثله شي ولو كان كذلك لزم نفيه [illegible] واللازم باطل فالملزوم مثله اما المقدمة
الاولى فظاهرة واما المقدمة الثانية فلان مثل مثل الشي هو نفس الشي
وانما قلنا ذلك لان [illegible] اذا كان مثل الالف كان الالف مثل البا و
البا مثل الالف فيكون الالف مثل مثلها فيكون مثل مثل الشي هو الشي
فان قيل لا نم ان مثل مثل الشي هو الشي وانما يلزم ذلك ان لو كان للشي مثل
واحد فقط نحن نقول [illegible] ان يكون للشي مثل [illegible] واحدا واكثر
وربما كان يلزم من نفي مثل مثل الشي نفي الشي مطلقا [illegible]
فقط وربما اذا كان الواقع هو الثاني فلا [illegible] يكون مثل مثل الشي [illegible]
الشي وغيره ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص فيلزم نفيه [illegible]
انه [illegible] فظاهر [illegible] كل واحد من [illegible]
ولا [illegible] باطل فيكون [illegible] باطل وهو ملزوم له فايدة [illegible]
الجوهر الروحاني ان كان متعلقا بالبدن [illegible]
فهو العقل وهو على خمسة اقسام ١ العقول المجردة [illegible]
[illegible] ٢ العقل الهيولاني وهو
القوة القابلة للصورة العلمية [illegible] ٣ العقل بالملكة وهو ادراك [illegible]
والضروريات [illegible] ٤ العقل بالفعل وهو القوة المستنبطة
[illegible] ٥ العقل
المكتسب [illegible]

كما نطق به الكتاب الكريم واما الشجرة المباركة الزيتونة فهي عبارة عن القوة الفكرية
الموقدة لهذا المصباح التي لا شرقية ولا غربية الا طارة [illegible]
للافكار [illegible] ولا بارد بل برودة موجبة للكلالة والبلادة فيهما
انما هو البرهان المركب المرتب بواسطة الفكر الذي يكاد زيتها يضيء بوصف السلم
بالنتيجة وان لم يوجد الالهام الملكي والفيض الالهي [illegible] النار كما
قال الله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار والله اعلم **فائدة** الحركة
اما ذاتية واما عارضية فالذاتية اما بسيطة او مركبة والبسيطة اما ذاتية
للمادة او غير ارادة [illegible] الطبيعية والحركة البسيطة اما ارادية
وهي الفلكية او طبيعية وهي العنصرية والمركبة اما حيوانية او غير حيوانية
والحيوانية اما ارادية او غير ارادية وغير الارادية تسمى بالتسخيرية وغير
الحيوانية هي النباتية واما العارضية للارادة فاما ان يكون المتحرك بها جزء من
المتحرك وتسمى عرضية اولا كالجزء منه وهي القسرية والحركة التسخيرية هي التي
تكون مركبة وحيوانية وغير تابعة [illegible] **فائدة** قال نجم
الدين النخجواني ان الاشكال الذي يوردونه على قولهم المجهول مطلقا يمتنع الحكم
عليه من المغالطة وان الغلط انما نشأ من حيث انهم لم يفرقوا بين الموضوع
وبين ما به تعيين الموضوع لان الموضوع في هذه القضية هو الحكم على
المجهول فالموضوع هو الحكم لكن لما كان الحكم شيئا عاما لم يكن الحكم عليه بامر
خاص الا بعد تخصيصه وتخصيصه [illegible] لم يكن الا باضافته الى المجهول فالمجهول
مذكور ومأخوذ في القضية بطريق الوصف وتوهموا انه هو الموضوع فالقضية
هي ان الحكم على المجهول ممتنع فالموضوع هو الحكم والمجهول هو الممتنع فلا يرد
شيء مما ذكر فقولهم المحكوم عليه في هذه القضية اما ان يكون معلوما او لا يكون
قلنا يكون معلوما قولهم [illegible] ان كل معلوم يصح الحكم عليه قلنا وقد
صح الحكم عليه وحكمنا عليه بالامتناع ولم نحكم عليه بامتناع الحكم عليه حتى يكون



ممتنعا قطعا والمحكوم عليه بالامتناع في القضايا كثيرة وليس فيها تناقض وان قال
لو صدق هذا الصدق قولنا المجهول يمتنع الحكم عليه [illegible] ينتقض الاشكال قلنا [illegible]
تلك القضية فان الموضوع هو الحكم سواء [illegible] لفظ المجهول على الحكم او اخر
كما تقول ابن زيد عالم فان الموضوع هو الابن وزيد ذكر لتعيين البنوة فلو
غيرت الترتيب وقلت زيد عالم ابنه لا يصير زيد موضوعا في القضية فكذلك ما
نحن فيه وهذا حل حسن لا غبار عليه **هذه مغالطات تتعلق بالشكل
الاول** آ منها انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان
الاثنان عددا كان زوجا فينتج كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وحله
ان نقول الكبرى ان كانت لزومية فممنوع وان كانت اتفاقية فلا ينتج الشكل
الاول والكبرى فيه اتفاقية **مغلطة اخرى** وهي قولنا زيد فرس صادق لان
كل من قال ان زيدا فرس قائل بان زيدا حيوان وكل من قال ان زيدا حيوان
فهو صادق ينتج ان كل من قال ان زيدا فرس فهو صادق وحلها ان نقول
ان اردت بقولك كل من قال ان زيدا حيوان فهو صادق في جميع اقواله فهو
كاذب وان اردت انه صادق في بعض اقواله فالنتيجة صادقة وهي قولنا كل من
قال ان زيدا فرس فهو صادق في بعض اقواله وهو انه حيوان او [illegible] ذلك
**مغلطة اخرى** الثلثة عدد وكل عدد اما زوج واما فرد ينتج الثلثة اما زوج
واما فرد او يقال كل خاص فهو عام وكل عام اما خاص او غيره فكل خاص
اما خاص او غيره وحلها الزام صدق النتيجة فان المنفصلة الحقيقية يصدق
بصدق احد جزئيها وههنا صدق احد جزئيها **مغلطة اخرى** وهي ان يقال
كلما صدق الخاص صدق العام وكلما صدق العام لم يلزم صدق الخاص
ينتج كلما صدق الخاص لم يلزم صدق الخاص وحلها ان يقال الكبرى ممنوعة
لانه قد لا يكون اذا صدق العام لم يلزم صدق الخاص بل يلزم صدق الخاص
على بعض تقادير صدق العام فلا تكون الكبرى كلية **مغلطة اخرى** في بيان

مغالطات الشكل الاول

وجود الممتنع في الخارج وهو ان يقال كل ما هو شريك الباري ممتنع فهو شيء لكنه الممتنع
والا لما كان شريكا له وكل ما هو شريك في الشيء فهو واجب لذاته وهذا ينتج لما
من الشكل الاول كل ما هو شريك الباري ممتنع فهو واجب لذاته وكل ما هو واجب لذاته
فهو موجود ينتج كل ما هو شريك الباري موجود حله ان يقال ان اللام تصدق شيء
من المقدمتين وانما هو صدق شيء منهما الا لو كان له موضوع موجود محققا
او مقدرا وذلك ممنوع لانه ليس لنا شيء من الاشياء موصوف بانه شريك الباري
ثبوتا انه موصوف بانه شيء لكن في الشيء واذا كان كذلك لم يثبت شيء
من المقدمتين **مغلطة اخرى** نحو ان يقال الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك
حيوان ينتج الانسان وحده حيوان حله ان يقال الوحدة المعتبرة بالصغرى
[illegible] فلم يتكرر الحد الاوسط فاذا وقعت الكبرى بالا [illegible] ينتج وبالسلب فلا
**مغلطة اخرى** وهي ان يقال لا شيء من [illegible] ب [illegible] ج ينتج ليس بعض
ا ج فلا يشترط ايجاب الصغرى ولا كلية الكبرى في الشكل الاول حله ان
يقال ان هذا القياس ان اعتبر بالقياس الى النسبة [illegible] كان شكلا رابعا وان
اعتبر بالقياس الى النسبة [illegible] كان شكلا اول لا غير [illegible] والصغرى والكبرى
انما [illegible] الاصغر والاكبر وعند [illegible] الصغرى عن الكبرى [illegible] الشكل
**مغلطة اخرى** بعض الموجود ليس بجسم والا فكلما كان الشيء موجودا كان
جسما ومعنا مقدمة صادقة وهي عكس الاخر وهي قولنا كلما كان الشيء ليس بجسم
ليس بجسم وهو موجود فهو موجود فيجعل هذه المقدمة الصادقة صغرى المقدمة
اللازمة من نقيض المطلوب كبرى لينتظم منهما قياس في الشكل الاول على تقدير
صدق نقيض المطلوب ينتج كلما كان الشيء ليس بجسم وهو موجود فهو جسم وانه محال
وهذا المحال لزم من [illegible] فنقيضه [illegible] المطلوب
[illegible] المطلوب حله ان يقال لا نم استحالة اللازم من
نقيض المطلوب وهو قولنا كلما كان الشيء ليس بجسم وهو موجود فهو جسم المستند [illegible]



للنقيضين ممنوع **مغلطة اخرى** ان الذي حمل الشيء على نقيضه حملا كليا وذلك انه
يصدق قولنا كل زوج من الاعداد مركب من الوحدات وينعكس بعكس النقيض
الى قولنا كل ما لا يكون مركبا من الوحدات فهو فرد وكل فرد مركب من الوحدات
فكل ما لا يكون مركبا من الوحدات فهو مركب من الوحدات وهو المدعى حله
انا لا نم صدق الكبرى وهي قولنا كل ما ليس بزوج من الاعداد فهو فرد منها
لان جزء الاعداد مستحق بزوج لا بما [illegible] كلها ليس **مغلطة اخرى** وهي
ان نقول زيد انسان والانسان كلي او يقال الانسان حيوان والحيوان
جنس ينتج ان زيد كلي والانسان جنس حله انه منع الكبرى ولو قيل الانسان
له شعر وكل شعر نابت ينتج الانسان نابت حله انه لم يتكرر الاوسط
**مغالطات من الشكل الثاني** منها قولنا الناطق مساو للانسان
ولا شيء من الانسان بمساو للانسان ينتج الناطق ليس بانسان **مغلطة اخرى**
الانسان ولا شيء من الناطق بنوع ينتج الانسان ليس بناطق **مغلطة اخرى**
الانسان اخص من الحيوان ولا شيء من الحيوان باخص من الحيوان ينتج الانسان
ليس بحيوان حل هذه المغالطات الثلث هو ان صدق الصغرى مع
صدق الكبرى لان الاصغر مما يصدق عليه الاكبر فيكون [illegible]
جزئيا اضافيا واذا كان الاوسط صادقا على الاصغر الذي هو جزئي
من جزئيات الاكبر فلا يسلب الكبرى عن كل افراد الاكبر فلا يصدق الكبرى
كلية فلا ينتج **مغلطة اخرى** الامكان ليس علة الحاجة الى المؤثر لانه
لا شيء من الامكان بضروري ان يكون علة الحاجة الى المؤثر وكل علة الحاجة الى
المؤثر فهو ضروري ان يكون علة الحاجة الى المؤثر ينتج لا شيء من الامكان بعلة
الحاجة الى المؤثر حله ان يقال ان اريد بالضرورة في قولنا كل ما هو علة الحاجة
الى المؤثر فهو ضروري ان يكون علة الحاجة الى المؤثر الضرورة الذاتية التي
تحكم [illegible] بحسب الظنين فلا نم ان كل ما هو علة الحاجة الى المؤثر فهو ضروري

[illegible]

ان يكون علة اى جزء اى المؤثر بهذا المعنى وان اردتم بها الضرورة الى حيثية
اعنى استحالة انفكاك المعلول عن كل ما هو علة اى جزء اى المؤثر فلا نم لا شي
من الامكان بضرورة ان يكون علة اى جزء اى المؤثر بهذا المعنى حقيقة ما تحصيل
ان لا يكون الامكان علة اى جزء اى المؤثر **مغالطات تتعلق بالشكل الثالث** منها المدعى ان كل ثور ناهق لانه يصدق قولنا قد يكون اذا كان
كل ثور فرسا فكل ثور حمار من الثالث والاوسط مجموع ذلك الجزئين ويصدق
ايضا قولنا كلما كان كل فرس حمارا فكل فرس ناهق وهذا ينتج يصدق كل
ثور ناهق والا لصدق نقيضه ونضم مع المقدمة الاولى وهى صغرى والنقيض
كبرى قياسا منتجا لقولنا قد يكون اذا كان ليس بعض الفرس بناهق فكل
فرس حمار وعكسه يناقض الكبرى وهو محال واما بيان انتاج المقدمة
الاولى مع النقيض فلما برهان فى الاقترانات من المتصلة الجزئية السالبة وكذا
للحملية الجزئية السالبة بالمقدم وذكر البرهان بانه لو لم يصدق المتصلة
لصدق نقيضه فنضم مع الصغرى حتى كونها والنقيض كبرى قياسا منتجا
من الثانى معدوة سالبة جزئية وهى سلب لازم الثانى للمقدم وهو محال
لانه كلما فرض المقدم لزم الثانى لان المفروض صدق نقيض الحملية فلتركب
قياسا من الشكل الاول هكذا كلما صدق المقدم صدق نقيض الحملية وكلما صدق
المقدم ونقيض الحملية صدق الثانى من الثانى ينتج كلما صدق المقدم صدق
الثانى فيكون تلك النتيجة المتصلة السالبة الجزئية المزعومة كاذبة ونقول
لصدق قولنا قد يكون اذا كان كل ثور فرسا وكل فرس ناهق يكون ثم النقيضة
لازمة للمقدمتين المذكورتين فلو صدق نقيض المدعى لانضم مع هذه المقدمة
قياسا منتجا لقولنا قد يكون اذا كان بعض الفرس ليس بناهق فكل فرس
ناهق بالبيان المذكور وهذا محال حاصله انها مبنية على امتناع استلزام
الشى الواحد للنقيضين او امتناع الملازمة الجزئية بينهما وقد عرفت جوازها



عند بعضهم **مغلطة اخرى** المدعى ان الشكل الثالث لا ينتج لاستلزام انتاجه المحال
وهو صدق الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية حقا يمكن ان يقال ان قولنا كل
كلما صدق النقيضان صدق احد النقيضين ان اردتم ان ذلك النقيض الآخر
ملزوما للزوم صدق الثانى للمقدم فهو ممنوع وان اردتم غير ذلك فنغير
القياس هكذا لو صدق احد النقيضين لصدق ذلك النقيض ولو صدق
النقيض الآخر لصدق النقيض الآخر وهذا ليس بقياس فضلا عن الشكل الثالث
ودون هذا الجواب بطلا يعرف بالتأمل واعلم ان هذه المغالطة لم يجب عنها احد
الى هذا اليوم ممن يجب عليها فلذ زيادة فضل وكمال وفطانة وجلال
**مغالطات تتعلق بعدم تكرر الاوسط** منها الدرة فى الحقة
والحقة فى الصندوق فالدرة فى الصندوق وصدق ايضا قولنا زيد مقتول بالسيف
والسيف آلة حديدية فزيد مقتول بآلة حديدية فهذان القياسان
ينتجان وليس الاوسط فيهما متكررا بتمامه حقا ان قولنا زيد مقتول بآلة
حديدية هو قولنا زيد مقتول بالسيف الا ان السيف قد حذف واقيم ما هو محمول
عليه مقامه وح لا يكون بين قولنا مقتول بالسيف وبين قولنا مقتول
بآلة حديدية تغاير يقتضى ان يكون احدهما محمولا على الآخر ام لا بل هما لفظان
مترادفان فان كان الاول كان هذا القياس فى قوة قياس صورته هكذا
زيد مقتول بالسيف وكل مقتول بالسيف فهو مقتول بآلة حديدية وانتاجه
بين وان كان الثانى فلا يكون هذا قياسا بل الذى ظنناه نتيجة
هو بعينه الذى ظنناه مقدمة وقس عليه المثال الاول الا انه انما نشأ الغلط
اذ قلنا الدرة فيما هو فى الصندوق هذا الجواب بعينه جواب عن قياس المساواة
**مغلطة اخرى** المدعى ان المركبات لا تنعدم وانما قلنا ذلك لانها لو انعدمت
يلزم احد الامور الثلثة وهو اما كون الشى فى آن واحد موجودا ومعدوما
او تتالى الآنين المستلزم لثبوت الجزء او الواسطة بين الموجود والمعدوم

باسرها باطلة اما وجه اللزوم فلانها لو اتحدت لكان اتحادها في آن وذلك ظ
فذلك الآن لا يخ اما ان يكون آن وجودها او آن عدمها والاول ملزوم الاول
فتعين الثاني فيتعين الآنين تغاير فلا يخ اما ان لا يكون بينهما واسطة او يكون
والاول ملزوم الثاني والثالث فظهر لزوم احد الامور واما انها باطلة فلان
[illegible] فلان الشرطية لانها حينئذ [illegible] وجود الآن وقد مر بطلان
استحالة ذلك في موضعه واما سيو فيه اتحادها بالنسبة الى العدم علة وجودها
وبالنسبة الى وجود تلك الماهية فلا يكون آنية **مغلطة** للمدعي انه لو كان
الواجب لذاته سببا لما عداه من الموجودات لكان ممكنا واللازم باطل
فالملزوم مثله بيان الملازمة ان ما عداه الواجب من الموجودات الممكنة
العدم من حيث هو وامكان عدم الكل [illegible] امكان عدم اجزائه وكل العدم
لا يكون واجبا حق زمانه امكان عدم [illegible] امكان عدم [illegible] ان اراد
بالامكان امكان عدم المعلول مع قطع النظر عن كونه معلولا وان اراد
امكانه من حيث هو معلول [illegible] ان امكانه من جهة امكانه لكن لا نم ان معلول
الواجب لذاته من هذه الحيثية ممكن العدم **هذه مغلطة باشتراك اللفظ**
واجب الوجود واحد لانه لو تعدد واقله ان يكون اثنين فيكون وجوب الوجود
بالذات مشتركا بينهما فح لا يخ من ان يكون الوجوب بالذات ممتنع الانفكاك
عن هذا المعين اولا فان كان ممتنع الانفكاك بحيث يلزم وجوب الوجود
بالذات كان ممتنع الانفكاك بحيث يوجد وجوب الوجود بالذات بدون ذلك
المعين فح يكون واجب الوجود واحدا وان كان وجوب الوجود جائز الانفكاك
عن ذلك المعين لزم جواز صيرورة الواجب ممكنا لانه متى انفك الوجوب عن الواجب
صار ممكنا حلها ان لفظ الامكان مشترك بين معنيين تحقيق الوجوب بدون
الوجوب فان اريد بالانفكاك الاول فلا نم انه لو جاز ان ينفك لصار الواجب
غير الواجب لجواز ان يوجد لذلك المعين ولغيره [illegible] وان اريد الثاني الى تحقق

واحد فقط

الثاني فقط

يوجب



ذلك المعين

ذلك المعين بدون الوجوب فلا نم انه لو فتح الانفكاك لكان الوجوب واحدا لجواز
بدون الوجوب اصلا ويكون الوجوب لازما منه **مغلطة** واجب الوجود اذ لو كان اثنين
لمجموع فلا يخ اما ان يكون واجبا او ممكنا وكل منهما محال اما الاول فلان المجموع
محتاج الى كل واحد منهما فلا يكون واجبا واما الثاني فباطل لان انتفاء المجموع
انما يكون بان ينتفي احدهما او كلاهما وذلك محال حلها لنفي المجموع مشترك بين
الانتفاء بين صحا وبين المجموع المركب بالنسبة الاجتماعية فان اريد بالمجموع
الاول فلا نم انه ليس بواجب وان اريد الثاني فلا نم انتفاء انتفاء المجموع
لجواز ان ينتفي بانتفاء الهيئة الاجتماعية لا بانتفاء الذات **المغلطة الى شيء بالاجمال**
واجب الوجود غير موجب بالذات اذ لو كان موجبا بالذات لكان
الكل الاول لازما له بالضرورة اذ لو انفك عنه لاحتاج الى شرطه فلا يكون معلولا
بل شرطا واذا كان المعلول الاول لازما له فلا يخ من ان يكون معلولا الاول جائز العدم
او لا يكون فان لم يكن كان واجبا بالذات فيلزم ان يكون الواجب لذاته متعددا
لغيره وان كان جائزا وان كان جائز العدم كان الواجب لذاته جائز العدم لان جواز عدم
اللازم يوجب جواز عدم الملزوم حلها في اصل الوضع انما كان لما يصح توهمه الى ان
ثم استعمل في مساواة نسبة الوجود والعدم الى الذات مجازا فان اريد
بجواز العدم المعنى الاول فلا نم انه لو لم يكن جائز العدم لكان واجبا بالذات
لجواز ان يكون واجبا بالغير اذ المطلق الوجوب بالذات في مقابلة جواز العدم بالمعنى
الاول بل في مقابلة جواز العدم بالمعنى الثاني وان اريد بجواز العدم المعنى الثاني
يكون معناه ان نسبة الوجود والعدم الى ذاته واحدة ولا يلزم من مساواة
نسبة طرفي اللازم مساواة طرفي الملزوم الى ذات الملزوم **المغلطة الى شيء متعلق بالتشكيك**
وجود الواجب غير مجرد اذ لو كان مجردا فلا يخ من ان يكون من حيث
هو مقتضيا للتجرد او للاتجرد او غير مقتض لشيء منهما والكل باطل اما الاول
فلان الوجود من حيث هو لو كان مقتضيا للتجرد لكان وجود الممكن ايضا مجردا لاشتراكه

الواجب

واما الثاني فلانه الوجود من حيث هو لو كان متوقفا على التجرد يلزم ان يكون وجود
الغير غير مجرد واما الثالث فلان الوجود لو كان التجرد واللاتجرد له
من الغير فيلزم ان يكون تجرد الواجب لاجل منفصل وذلك محال متى الوجود
بمعنى اصلا في الواجب والممكن بل هو مقول على وجود الواجب والممكن بالتشكيك
وجاز ان يقتضي وجود الواجب التجرد ووجود الممكن اللاتجرد فلا يلزم شيء مما
ذكرتم **المغلطة الى عشر في تبديل اللاحق بالملحوق** المركب ممتنع الوجود
لانه لو وجد لكان له علة تامة وذلك ظاهر لكن يستحيل ان يكون له علة تامة اذ
لو كان له علة تامة فجميع اجزائه ان كان جزء العلة التامة يلزم توقف العلة التامة
على نفسها فجميع الاجزاء هو بعينه كل المعلول هو موقوف على علته التامة فيلزم الدور
وان لم يكن جميع الاجزاء جزءا لها يكون بعضها خارجا عنها لكن المعلول لا
يحتاج مع علته التامة الى شيء آخر لانها كل ما يحتاج اليه فيلزم استغناء
المركب عن ذلك الجزء وانه محال حلها المحتاج الى العلة التامة وجود المجموع
فحصول مجموع الاجزاء في العلة التامة لا يوجب الدور لانه يحتاج الحاصل التامة
الى مجموع الاجزاء لا الى وجود المجموع ووجود المجموع يحتاج الى العلة التامة فقد
وضع الملحوق وهو المركب مكان اللاحق وهو وجوده **المغلطة في
تبديل ما بالذات مكان ما بالعرض** كل موجود قديم لان
ملزومه قديم لان وجود الواجب يستلزم احد الامرين وهو اما وجود ذلك
الموجود او عدمه لانه كلما فرض وجود الواجب يحصل احدهما ضرورة لانه لو لم
يحصل شيء منهما لزم جواز ارتفاع النقيضين في الواقع وذلك محال وليس
المراد بالملازمة سوى وجود اللازم على تقدير وجود الملزوم واذا كان
وجود الواجب مستلزما لاحدهما فهو مستلزم لعدم ذلك الموجود
والا لما وجد اصلا فيكون مستلزما لوجوده ووجود الواجب قديم فيلزم
ايضا قدم ذلك الموجود حلها الملازمة انما تحقق ان لو لزم وجود اللازم

ووجود صح



وجوب

على تقدير وجود الملزوم من وجود اللازم لا من وجوب نفس الامر فانه ليكن
احد النقيضين لذاته لا بسبب المقدم فلا تحقق الملازمة فقد اخذ ما بالذات
مكان ما بالعرض **مغلطة اخرى في الضرورية** اجتماع النقيضين ممكن لانه لا يخلو
من ان يكون علته التامة محققة اولا فان كانت محققة يلزم اجتماع
النقيضين وتحققه يستلزم الامكان وان لم يكن علته التامة محققة
ومتى كانت محققة كان وجوده ضروريا فيلزم ان يكون عدمه لعدم علته
او نقول عدم العلة للعدم فيكون عدم اجتماع النقيضين لعدم علته وعلة كل
ما عدمه بالغير كان وجوده ممكنا وهو المطلوب حلها انه لا يلزم لو لم يكن
علته محققة كان عدمه لعدم علته لجواز ان يكون بالذات **مغلطة في
اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل** الجزء الذي لا يتجزى موجود لان الجسم اما
ان يكون منقسما الى غير النهاية بان ينتصف وينتصف نصفه ونصف
نصفه لا الى نهاية او يكون منتهى القسمة لا جائز ان يكون منقسما الى غير النهاية
والا لزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لان ما لا يتناهى يكون بين
جانبي ذلك الجسم فتعين ان يكون منتهى القسمة فينتهي قسمته الى ما لا ينقسم
وهو الجزء حلها ان اريد بالانقسام الانقسام بالفعل فلا نسلم انه لو لم ينته
قسمة الجسم الى ما لا ينقسم بالفعل يلزم الجزء لجواز ان ينقسم بالوهم او بالوهم
وان اريد بالقوة سلمنا انه ينقسم الى غير النهاية لكن لا نسلم لزوم انحصار
ما لا يتناهى بين الحاصرين وانما يلزم ذلك ان لو كانت الانقسامات الممكنة
حاصلة بالفعل **مغلطة في اخذ مانع الشيء مكان ما به الشيء** اجتماع
النقيضين وارتفاعهما واقع والا لصدق احد النقيضين مع كذب الآخر
وذلك محال لان صدق احدهما موقوف على كذب الآخر اذ لو لم يكذب يلزم كذبه
دون صدقه فيلزم الدور واذا كان صدق احدهما مع كذب الآخر محالا ثبت اما
اجتماعهما او ارتفاعهما حلها صدق احدهما وكذب الآخر انما يكون منافيا موقوف

شيء منهما عين الآخر فلا يلزم الدور **مغلطة في أخذ المطلق بدل المقيد** كل من قال
ان الانسان حجر قائل بانه جسم وكل من قال انه جسم صادق فينتج كل من قال
بان الانسان حجر صادق عليها آخر في المغالطة التي في الشكل الاول **مغلطة
اخرى في اخذ المطلق بدل المقيد** الممتنعات والمعدومات موجودة
في الخارج والا فلا يخلو من ان يكون عدمها ثابتا في الخارج اولا وعلى التقدير الاول
يلزم المحال اما اذا لم يكن ثابتا يكون نقيضه هو الوجود ثابتا فيلزم تحقق
الوجود للممتنعات والمعدومات فانه عدمها فيلزم اجتماع النقيضين وان
كان ثابتا يلزم ثبوت الممتنع في الخارج لامتناع قيام الثابت بالمنفي
فيلزم اجتماع النقيضين ايضا فاللازم كذا هو اجتماع النقيضين لا يخلو اما ان
يكون ثابتا او لم يكن فان كان ثابتا فكذا هو وجودها وان لم يكن ثابتا
وهو اللازم لعدم الممتنعات والمعدومات فيلزم ان يكون عدم الممتنعات
والمعدومات منفيا فيلزم ثبوتها وهو المدعى حلها ان عدمها
ثابت لكن لا نسلم انه يمتنع ثبوتها بالمعدوم والموهوم كذلك **مغلطة
اخرى في اخذ المقيد بدل المطلق** الجزء الذي لا يتجزى موجود لان الشيء
اذا صار موجودا فوجوده اما ان يحصل في آن وجوده او في غير آن وجوده
ولا جائز ان يحصل في آن وجوده فيه والا لزم اجتماع النقيضين ولا يحصل
في آن غير آن وجوده لانه لا يجوز ان يكون بين الآنين زمان والا لزم ارتفاع
النقيضين في ذلك الزمان واذا لم يكن بين الآنين زمان فيلزم تتالي الآنات
فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى منطبق على الحركة فيلزم تركب الحركة من
اجزاء لا تتجزى والحركة منطبقة على المسافة فيلزم ايضا تركب المسافة من
اجزاء لا تتجزى فتحقق الجزء وحلها انه على التقدير ان يحصل في آن الوجود قوله
في آن الحصول غير آن الوجود قلنا لا نسلم انه لا يجوز ان يكون ابتداء الحصول في زمان
ابتداؤه ذلك الزمان الآن الذي كان الوجود فيه قوله لا يلزم تتالي الآنات سلمنا



فقد اخذ المقيد وهو حصول الشيء في آن غير آن الوجود **مغلطة اخرى في** الواجب لا يكون
اثنين والا لكان احدهما غير واجب وذلك لانه لو كان الواجب اثنين فلا يخلو اما ان
يكون بينهما ملازمة اولا فان كان بينهما ملازمة يكون اللزوم معلول اللازم
اذ يمتنع اللزوم بدون اقتضاء الملزوم واذا كان احدهما معلولا لا يكون
واجبا وان لم يكن بينهما ملازمة جاز انفكاك احدهما عن الآخر والانفكاك
انما يتحقق بانتفاء احدهما فيكون احدهما ممكنا فلا يكون واجبا حلها انه لم يكن
بين الشيئين ملازمة يلزم جواز ثبوت احد المقدم غير مستلزم لما هو اللازم لا
ان يكون احدهما ثابتا مع انتفاء الآخر اذ كون الشيئين بطريق الاستلزام كون
المكان ثابتا مع امتناع تحقق احدهما بدون الثاني فالثاني يقتضي تحقق الاول
لانه متى وجد المقدم وجد الثاني يكون المقدم غير مستلزم له من غير عكس
فاللازم الاستلزام الكلي **مغلطة في تشبيه الجزء بالكل** الجزء الذي لا يتجزى
موجود لان اقل الحركة التي هي تنقض السكون الدائم لا يخلو من ان يكون منقسما
او لا يكون لا جائز ان يكون منقسما والا لكان جزؤه اقل الحركة التي
هي جزؤه هذا خلف وان لم يكن منقسما فالمتحرك اذا تحرك بهذا المقدار على المسافة
فالمقدار المقطوع من المسافة بهذا المقدار من الحركة لا يجوز ان يكون منقسما اذ
لو كان منقسما لكانت الحركة الى نصفه نصف الحركة الى كله فيكون جزء الحركة
ايضا منقسمة وقد بينا انها غير منقسمة هذا خلف واذا لم يكن المقدار المقطوع من
المسافة منقسما يلزم الجزء حلها لا نسلم ان اقل الحركة متحققة حتى يلزم
كونه غير منقسم بل كل حركة نفرض يكون منقسمة الى غير النهاية فقد وضع الكل
مكان الجزء **مغلطة اخرى فيه** الجنس الطبيعي يمتنع وجوده في الخارج لانه
متوقف على نفسه وما يتوقف على نفسه يمتنع في الخارج وانما قلنا انه متوقف
على نفسه لانه متوقف على افراده من حيث وجوده اذ لولا وجود شيء من افراده
لما وجد الجنس اصلا لكن كل واحد من افراده متوقف عليه فيتوقف الكل على الجزء

فيلزم توقفه على نفسه حيث ان الجنس محتاج الى الفصل احد انواعه الا الى احد انواعه والمحتاج
الى الجنس انواعه لا الفصل انواعه فلا يلزم توقفه على نفسه **مغالطة اخرى**
**[illegible]** كل موجود واجب لذاته اذ كل موجود موصوف بالامكان او الامكان
العام واجب لذاته فالموصوف اولى بان يكون واجبا لان ما يتوقف عليه الواجب
اولى ان يكون واجبا وانما قلنا ان الامكان واجب لذاته لانه لو فرض عدمه لزم
المحال وذلك لان عدمه لا يخلو من ان يكون ممتنعا او لم يكن فان كان ممتنعا
فاما ان يكون واجبا او ممكنا وعلى التقديرين يكون ممكنا بالامكان العام فعلى
تقدير عدمه يلزم وجوده وهو محال وكل امر يلزم من فرض عدمه المحال فهو
واجب فالامكان العام واجب لذاته قلنا لا يلزم من كون الامكان العام
واجب التحقق كون موصوفه كذلك وانما يلزم ان لو كان الامكان صفة وجودية
وليس كذلك فقد وضع ما ليس بعلة علة لكون صدق الامكان واجبا مكان العلة
**مغالطة اخرى** كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة موجودة وكلما
كانت الثلاثة موجودة فهي فرد ينتج كلما كانت الاربعة موجودة فهي فرد حلها
ان الصغرى كبرى القياس وهي قولنا كلما كانت الثلاثة موجودة فهي فرد راجع الى
الثلاثة فيكون نتيجة الكبرى كلما كانت الثلاثة موجودة فالثلاثة فرد وح ينتج
كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة فرد وهذا حق فقد وضع ما ليس بعلة
لكون الاربعة فردا مكانها **مغالطة** الكلمة غير منقسمة الى الاسم والفعل والحرف
والا لانقسم واحد من الثلاثة الى الثلاثة وذلك باطل وانما قلنا ان الكلمة لو انقسمت
اليها لزم انقسام احدها الى الثلاثة لان ما صدق عليه الكلمة صدق عليه احدها
وكل ما صدق عليه احدها صدق عليه الكلمة وانقسام احد المتساويين الى
اشياء يوجب انقسام المساوي الآخر اليها فلو انقسمت الكلمة اليها لزم انقسام
احدها اليها فينقسم الشيء الى نفسه والى غيره وهو محال حلها ان المساوي للكلمة احدها
لا على التعيين واحدها لا على التعيين منقسم الى الثلاثة فلا امتناع **مغالطة اخرى**





**السابع** اجتماع النقيضين واقع لانه لو قال قائل كل كلامي في هذه الساعة كاذب
والحال انه لم يتكلم في تلك الساعة غير هذا الكلام فلا يخلو من ان يكون هذا الكلام صادقا
في نفس الامر او كاذبا وعلى التقديرين يلزم اجتماع النقيضين اما اذا كان صادقا
فلانه يلزم كذب كل كلامه في تلك الساعة وهذا الكلام من كلامه في تلك الساعة
فيلزم كذبه والتقدير انه صادق فيلزم اجتماع النقيضين وان كان كاذبا
يلزم ان يكون بعض افراد كلامه في تلك الساعة صادقا والا لكان هذا الكلام
كاذبا لكن ما وجد منه في تلك الساعة سوى هذا الكلام فيلزم صدقه والتقدير
انه كاذب فيلزم اجتماع النقيضين وهذه المغالطة مشهورة وذكروا في حلها وجوها
اما ما ذكره نجم الدين الكاتبي في حلها فهو انه لا نم انه ان كان كاذبا يلزم ان
يكون بعض افراد كلامه في هذه الساعة صادقا لان صدق هذا القول عبارة
عن ترتب الكذب على كل فرد من افراد كلامه [illegible] في هذه الساعة فيكون
صدقه باجتماع صدقه وكذبه محالا وكذبه بكونه باشتماله هذا المجموع [illegible] بعض
كلامه في هذه الساعة عليه فاذا ان يكون اشتماله بكذب الكل [illegible] ان يقول
على هذا الحل كلام ان صدق هذه القضية عبارة عما ذكرتم واما ثانيا فلانه
لا بد ان يصدق السالبة الجزئية التي هي نقيض هذه الموجبة الكلية على تقدير
كذبها وهي قولنا ليس كل فرد من كلامي في هذه الساعة كاذبا وهذه السالبة
تستلزم صدق تلك الموجبة التي فرضت صدقها واما ما ذكره شمس الدين السمرقندي
فهو ان قوله المخبر عنه انما يتعين بارادة القائل فان اراد ان كل ما يقوله
كل كلامي غير هذا الكلام فلا يلزم اجتماع النقيضين لانه يلزم من صدق هذا
الكلام كذب كلام آخر فلا يتوارد الصدق والكذب على شيء واحد وح
يكون هذا الكلام كاذبا وليس له كلام في هذه الساعة غير هذا الكلام فلا
الصدق [illegible] انه كاذب وان اراد هذا الكلام وغيره فكانه تكلم بهذا الكلام
[illegible] ان هذا الكلام كاذب وذلك لانه اراد دخول هذا الكلام

في هذا الحكم يكون المجموع ايضا كاذبا فيجزم بان هذا الكلام وهذا الكلام مخبرا عنه
فنقول هذا الكلام خبر بين كل منهما مشتمل على [illegible] ان هذا الكلام
كاذب فنقول [illegible] يكون بعض افراد الكلام صادقا [illegible] فيكون الخبر الثاني
صادقا لان الخبر الثاني هو الاخبار بكذب هذا الكلام فلو كان هذا الكلام الخبر
الثاني صادقا يلزم توارد الصدق والكذب على شيء واحد هذه مغالطات
نقلت من بعض الكتب التي صنف الامام نجم الدين الكاتبي
وهذا اجاب عنها ولي في بعض اجوبتها نظر كما سيأتي

شريك البارى

منها المدعى حصول شريك البارى في بعض الاوقات موجودا لانه يصدق قولنا
يكون اذا كان البارى تعالى موجودا فشريكه موجود كلما كان البارى تعالى موجودا
دائما فشريكه موجود في بعض الاوقات اما صدق المتصلة فمن الشكل
الثالث والاوسط مجمع الطرفين واما حقية المقدم فلان البارى واجب الوجود
لذاته وكل واجب الوجود لذاته موجود دائما فالبارى تعالى موجود دائما
فالجواب في حقها انا نمنع صدق المقدم فهذه المتصلة الجزئية في جميع الازمنة
مع كل وضع [illegible] الاوضاع المذكورة غير الممكنة [illegible] في جميع الازمنة
مع الاوضاع الى فرض [illegible] وذلك لا نفيد وفي هذا الجواب نظر
لانه لا بد وان يكون هذا المقدم معلوم الوجود في جميع الازمان مع جميع
الاوضاع الى فرض في [illegible] تلك الاحوال
لا بد وان لا يكون منافية لواجب الوجود لذاته الذي هو معلوم الوجود ابدا و
ازلا لانها لو كانت منافية له [illegible] اجتماع المتنافيين في
زمان واحد وانه محال مغالطة المدعى صدق بعض الجسم ممتد في جهات
الى غير النهاية لانه لو لم يكن الصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الجسم بممتد
في الجهات الى غير النهاية [illegible] قولنا لا شيء من الممتد في الجهات
الى غير النهاية بجسم وهو محال لان كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم



او نبين صدق المدعى من الشكل الثاني والاوسط مجموع ذلك الخبر بين [illegible]
صدق قولنا كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وانما يصدق ان لو كان
[illegible] الحقيقية ان حقيقيا او الخارجية او كان خارجيا و[illegible]
بحيث [illegible] في موضوع الممتنع [illegible] كذبا المدعى مغالطة المدعى ان
بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان صادق وذلك لانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو الموجبة الكلية الضرورية وذلك قولنا كل انسان حيوان
بالضرورة كلما صدقت هذه القضية [illegible] منفصلة مانعة الخلو بالمنع الاعم
على معنى انه يمتنع اجتماع هذين الخبرين على الكذب [illegible]
[illegible] هذه دائما اما ان يكون الانسان حيوانا واما ان يكون جسما لانه
لو لم يصدق على تقدير صدق نقيض المدعى منفصلة [illegible] المنافية كان
الخلو عن الخبرين [illegible] اما ثبوتهما او [illegible] او كذب نقيضه
صادقة في نفس الامر وبيان لزوم احد الامرين [illegible] عند التأمل وهذه
المنفصلة مستلزمة لمتصلة [illegible] من نقيض [illegible] واحد منهما وعين الآخر
كما ذكر وان المنفصل مستلزمة المتصلات [illegible] ذكرنا [illegible] يصدق على
ذلك التقدير كلما لم يكن الانسان جسما كان حيوانا وانه كاذب فكذب لازمها
وهو قولنا فيكون اذا كان الانسان حيوانا لم يكن جسما والان انتفاء اللازم
مستلزم لانتفاء الملزوم وبيان انتفاء اللازم استلزم نقيض المدعى
محال [illegible] فيكون المدعى حقا [illegible]
لزوم [illegible] صدق نقيضه لانها سواء
فسرت بالمنع الاعم او بالاخص [illegible] يكون كذب احد الجزئين
مستلزما [illegible] فان [illegible] كل انسان جسم [illegible] كذب قولنا كل
الانسان حيوان [illegible] لو لم يصدق [illegible] في نفس الامر
على تقدير [illegible] ممنوعة [illegible] كذب النقيض [illegible] وصدق

[illegible]

نقيض الآخر مع عدم التنافي المذكور فلا يصدق المنفصلة مع انتفاء [illegible]
كما ذكرنا وان اريد تجويز الخلو عن جواز كذبهما في نفس الامر بل لا بد من التنافي و
الاتفاقية فالشرطية حينئذ كالحقيقية المنفصلة المذكورة **هذه مغالطة**
**ثالثة** وهي انا نتمكن بها اثبات كل مطلوب واكثر مسائل الخلاف يكون من
هذا القبيل في انا يمكننا الغلبة في كل بحث المطلوب فيقال انه حيث
نقيضه بذكر عدة منها **منها** لو كان المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع
في الخارج يلزم وجود المقدم حق فالثاني مثله بيان الملازمة انه لو لم يكن
مستلزما لارتفاع امر في الخارج يلزم وجوده اذ لو كان عدمه ثابتا في الواقع لكان
وجوده مستلزما لرفع عدمه فيكون مستلزما لارتفاع امر واقع والمقدر خلافه
والقول بثبوت الملازمة فيتحول المقدم فلانه كون المدعى غير مستلزم لارتفاع امر
واقع حق وذلك لان وجوده لو كان مستلزما لارتفاع امر واقع لكان
مستلزما لهذا الاستلزام والتالي باطل لان وجوده لو كان مستلزما لاستلزام
رفع الواقع كان مستلزما لوجوده وقد بينا ان عدم استلزامه رفع الواقع
مستلزم لوجوده بحث عليها انا لا نم ان وجوده لو كان مستلزما
لرفع عدمه يلزم خلاف المقدر لان هذا الاستلزام حق يكون مع تقدير عدمه في
نفس الامر فالمقدم عدم استلزام في نفس الامر ولو اخذ المقدم مع عدم
الاستلزام مطلقا او مع جميع التقادير لا يمكن اثبات المقدم ولقائل ان
يقول على هذا الجواب لا نم انه لو كان عدمه في نفس الامر لو لم يكن ثابتا كان
كان الاستلزام في نفس الامر وان لم يكن لكان موجودا وهو المدعى فيصح في
ان هذا المنع لا يضر المقصود **مغلطة اخرى** المدعى واقع لان ملزومه واقع
وذلك لان وجود شيء من الاشياء لو كان ملزوما للمدعى منتفيا لكان [illegible] الامور
الواقعة لكان وجوده مستلزما بالضرورة فهذه الملازمة [illegible] كلما
ثبت هذا المجموع ثبت كونه مستلزما صادقا في نفس الامر [illegible] يلزم ان يكون



وايضا الاستلزام

اللازم وهو كون وجود ذلك الشيء ملزوما وانتفاء في الواقع والا لكان عدم الاستلزام
فيكون عدم الاستلزام من جملة الامور الواقعة فيكون مستلزما مع عدم استلزامه
فكلما ثبت هذا الشيء ثبت الا انه لم يثبت استلزام وجود ذلك الشيء فهذا المقدر يكون
مستلزما لاستلزامه وعدمه معا استلزامه في نفس الامر حق فلهما
انا لا نم انه لو صدق قولنا كلما ثبت هذا المقدر ثبت الاستلزام يلزم
ان لا يكون هذا المقدر مستلزما لاستلزامه غاية ما في الباب انه يكون المقدر
مستلزما لاستلزامه ولعدم استلزامه ولا يلزم من ذلك ان يكون مستلزما
لغير مستلزم والمحال جاز ان يستلزم النقيضين ولا نم ما ذكر **مغالطة**
**اخرى** الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما للمدعى لا يخلو اما ان يكون
ثابتا في الواقع او لم يكن لا جائز ان يكون معدوما والا لزم المحال فيكون
موجودا او وجوده ملزوم للمدعى فيلزم المدعى فلهما منع ما قرر اذ لا يلزم
من انتفاء الشيء بهذه الحيثية انتفاؤه وجوده دون هذه الحيثية فيجوز ان
يكون انتفاؤه بحيثية ذلك **مغلطة اخرى** الشيء الذي هو اخص من المدعى
لا يخلو من ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان كان واقعا يلزم
ثبوت المدعى وان لم يكن واقعا يلزم ان يكون المدعى ثابتا في الجملة لانه
لو لم يكن ثابتا اصلا يلزم ان يكون الاخص ثابتا وهذا باطل لانه كلما ثبت
ثبت اللازم وكلما لم يثبت لم يثبت فلا يكون الخاص خاصا بل اخص فلهما
كما هو اللازم الشيء الاخص اذا لم يكن موجودا جاز ان يكون ذلك ثابتا لكون
الشيء الاخص وهذا الجواب باطل لانه يمكن ان يصح المقصود الى اخص [illegible]
بان يكون المدعى متحققا مع امر لا اخص من المدعى بل التحقق [illegible] انتفاء الاخص
اذ لا كان مع انتفاء المدعى لا يلزم منه ان يكون عدم الاخص مستلزما لعدم
المدعى حتى يكون خاصا ويلزم التعدد ويمنع [illegible] ولكن لم قلتم ان
الشيء الاخص من المدعى في نفس الامر لا يجوز ان يكون خاصا ومالا [illegible]

الذي لا يحضر في شخصه فان ذلك الشخص اخص من الشخصين وهو بهذه الحيثية لم
لا يكون في هذه الصورة كذا مغلطة اخرى المدعي لا يفترق احد منهما
لان العدم لا يمتنع من ان يكون شيء علة لها او لم يكن فان كان شيء علة يلزم المحال
وهو عدم الشيء بعينه وبتقدير تسليم لا يكون الافتراق ثابتا بينهما وان لم يكن
شيء علة لازم المدعي والا لانتفت علة [illegible] وكلما ثبت نقيض شمول العدم ثبت
عدم المدعي فينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما ثبت المدعي ثبت شمول العدم وذلك محال
حلها ان نقول لا يلزم من انتفاء المدعي [illegible] مستلزم لزوم عدمه اياه
حتى ينعكس النقيض مغلطة اخرى لو لم يكن المدعي ثابتا لزم انتفاء جميع الاشياء
لانه لو لم ينتف جميع الاشياء على هذا التقدير لزم ثبوت نقيض انتفاء
الاشياء على ذلك التقدير فكلما ثبت هذا التقدير لزم نقيض انتفاء الاشياء
وينعكس بعكس النقيض الى قولنا لو انتفى الاشياء لزم ثبوت المدعي [illegible]
المدعي حلها انه لا يلزم من انتفاء جميع الاشياء على هذا التقدير لزوم نقيض
انتفاء الاشياء بهذا التقدير حتى ينعكس بعكس النقيض هذه مغالطة
منقوضة مطلوبها المدعي عدم شمول [illegible] وهو اما كسبية كل واحد من المعلوم
[illegible] لان احدهما هو كسبية كل واحد منها لا يمتنع اما ان يكون ثابتة
او لم تكن فان كانت ثابتة فظاهر وان لم تكن فكذلك لانه يكون نقيضها
[illegible] ثابتا فيكون ذلك شمول [illegible] وهو [illegible] كل منها لا يمتنع اما ان يكون
ثابتا او لم يكن فان كان فظاهر وان لم يكن فيكون نقيضه [illegible] النقيض
الاول فيكون الشمول [illegible] الشمول الثاني بحكم عكس النقيض وهو محال
مغلطة اخرى ان [illegible] بين النقيض وان [illegible] باطل لانه
لو كان حقا يلزم احد الامرين اما الواسطة بينهما او انقسام الشيء الى نفسه
والى غيره واما بيان احد الامرين فلان مورد [illegible] هو الشيء [illegible] الى
غيره اما ان يكون احدهما او لا [illegible] ما كان يلزم [illegible] ما ادام يكن



فالواسطة وذلك [illegible] وبيانه ان كان [illegible] ان يكون احدهما والنقيض [illegible]
وايا ما كان يلزم المطلوب الثاني واما بيان [illegible] انتفاء اللازم [illegible] حلهما
ان نقول لم لا يجوز ان لا يكون احدهما [illegible] مورد القسمة [illegible] الكل والاجزاء
القسمين ولا يلزم الواسطة لانه لا يمتنع ان يكون مشتركا بينهما فيختص احدهما [illegible]
يكون ثابتا بعد انتفائها او نقول لم لا يجوز ان يكون احدهما [illegible] بانه يصدق
عليه احدهما ولا يلزم من هذا انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لصدق الاخص على
العام وانقسام العام اليه والى غيره ليس بمحال مغلطة اخرى المدعي ان
الجماد حيوان واما بيان ذلك لانه لا يمتنع اما ان يكون ناطقا او لا وايا ما كان
ثبت [illegible] اما اذا كان ناطقا فلانه [illegible] واما اذا لم يكن ناطقا فيلزم ان
يكون حيوانا لانه لو لم يكن حيوانا [illegible] ناطق [illegible] الحيوان وجودا وعدما
اما وجودا ففي تلك الصورة واما عدما ففي هذه الصورة [illegible] يكون الناطق
مساويا للحيوان وانه محال حلها [illegible] مرة بعد اخرى وهو [illegible]
[illegible] مغلطة
اخرى المدعي ان المركبات لا تنعدم [illegible] لانها لو [illegible] يلزم
[illegible] وهو [illegible]
[illegible] بين الموجود والمعدوم [illegible]
باطل [illegible]
وذلك الآن لا يمتنع اما ان يكون آن وجودها او آن عدمها والاول يلزم الاول
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] مغلطة اخرى المدعي

فالملزوم مثله

انه لو كان الواجب لذاته ممكنا لما عداه من الموجودات لكان مركبا واللازم باطل
بيان الملازمة ان ما عدا الواجب لذاته من الموجودات الممكنة والعدم من حيث هو
هو امكان عدم المعلول يوجب امكان عدم العلة وممكن العدم لا يكون واجبا
ظاهرا فان ايجاب امكان عدم المعلول امكان عدم العلة ان اريد به ان امكان
امكان عدم الكل مع قطع النظر عن كونه معلولا وان اريد به امكانه من حيث هو
معلول فنعم ان امكانه موجب لامكانه ولكن لا نسلم ان معلول الواجب لذاته
من هذه الحيثية ممكن العدم **هذه مغالطات عشر مع الجواب الصواب
من جوابها** الاولى ذهب المنطقيون الى ان نقيض الموجبة الكلية اللزومية
هو سالبة اللزوم لا لزوم السلب اي لزوم عدم التالي وبرهنوا عليه بانه
لو كان نقيضها ما قابل لما جاز صدقهما معا لكن اللازم باطل فالملزوم مثله اما
بطلان اللازم فلاحتمال ملازمة النقيضين لمقدم واحد محال هذا ما قالوه
وفيه نظر من وجهين اما اولا فلانه معارض بمثله وهو ان سالبة اللزوم لا
يجوز ان يكون نقيضا للموجبة الكلية اللزومية لانه لو كان كذلك لما جاز صدقهما
معا لكن اللازم محال لجواز ملازمة النقيضين لمقدم واحد محال واما ثانيا
فنقول لا نسلم ان جواز صدقهما معا ينافي تقابلهما غاية ما في الباب
انه يلزم اجتماع النقيضين على تقدير المقدم وذلك جائز لجواز استلزام المحال
المحال **الثانية** قال من المنطقيين ان نقيض الجزئية المركبة لا يكون الترديد
بين نقيضي جزئيها خلافا للقدماء لكذب الاصل مع كذب نقيضي جزئي الاصل
في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فانه يكذب قولنا بعض الجسم حيوان
لا دائما لكذب قيد اللادوام ويكذب ايضا نقيضا البسيطتين وهما كل جسم
حيوان دائما ولا شيء من الجسم بحيوان دائما وزعموا ان القدماء غلطوا في
هذه الدقيقة وما تنبهوا لها وانت خبير ان نقول فيما ذكروه نظر وذلك لانا
لا نسلم ان نقيضي جزئي الاصل ما ذكرتم لان الاصل مركب من قولنا بعض الجسم حيوان



بالاطلاق العام وذلك السلب الذي هو بعض حيوان ليس بحيوان بالاطلاق لانه لو لم يقيد
الموضوع في السلب بالمحمول لجاز ان يكون البعض الذي حمل عليه غير البعض الذي
سلب عنه المحمول فلا يكون مورد السلب والايجاب متحدا وفي الحملية لا بد من اتحاد
الى هذا القيد لصدق هذا الاحتمال اذا ثبت هذا فنقول نقيضي جزئي الاصل
يكون لا شيء من الجسم بحيوان دائما وكل جسم هو حيوان دائما فنقيض المركبة
الجزئية على قياس المركبة الكلية في انه المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها وغلط
القدماء في زمانه من اخذ سواء اعتبار موضوع النقيض فاخذ نقيض الجزئية
واذا كان كذلك فقول القدماء حق وكلامهم كلام صدق **الثالثة** ان
الممكنة الموجبة سواء كانت عامة او خاصة تنعكس ممكنة عامة والبرهان على
انعكاسها مذكور في كتب المتقدمين واجاب المتاخرون وقالوا انا نقول الموجبة
الممكنة سواء كانت عامة او خاصة لا تنعكس اصلا لانا نقول كل ج ب كان
صادقا ان الباري ثابت للجسم بالامكان مع جواز ان لا يكون ما يصدق عليه
ذلك حيث واذا كان كذلك فلا يلزم نقيضه من حيث العكس فضلا عن ان يكون
جهة من الجهات لاستحالة ان يحصل نقيضه من جهة اخرى في اختلاف هذه
النقيضة بالذات فان محمول هذه القضية بالايجاب ان يعتبر موضوعا لوجوب
اعتبار الثبوت بالفعل في الموضوع كما هو راي الشيخ **الرابعة** انهم
قالوا ان استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم واورد على هذا الاصل
مغلطة وهي ان محال لازم ذلك لانا اذا قلنا ا ب يلزم ج د ثم قلنا
ان ج د صادق لا يلزم منه انتفاء ا ب لجواز ان يتحقق ا ب مع عدم
ج د لان عدم لزوم ج د لا ب لا ينافي لزوم نقيضه له لجواز استلزام المقدمة
الواحدة للنقيضين ولجواز ان يكون النقيضان لازمين لشيء واحد محال
**الخامسة** في بيان لزوم العكس للنقيضة فانه لو لم يكن صادقا وقد صدق الاصل لكان
نقيضه صادقا لكن نقيض العكس يستلزم نقيض الاصل وهو المطلوب

وأورد عليه ترديد وجوابه بان يقال ان اردتم بقولكم ان نقيض العكس [illegible] اللازم فالكل
العكس اللازم فاردوه ممنوع لجواز ان لا يلزم واحد منهما الاصل كما [illegible]
والا فاطلقتم بالنسبة الى هذا [illegible] وان اردتم ان نقيض العكس لو لزم العكس
صادقا مع الاصل في الواقع لكان العكس معه صادقا فيه ولكن لا نسلم انه
يكون العكس اللازم للاصل لان صدق العكس مع الاصل اعم من ان يكون بطريق
الاتفاق او على سبيل اللزوم وهذا المنع وارد ايضا على قياس الخلف
قيل وذلك مشكل لانه لا يمكن اثبات مطلوب ما من المطالب بالخلف اجاب
عن هذه المغالطة المخلص افضل المتأخرين والمحققين جلال الملة والدين المحلي
طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه اما السؤال الاول فغير وارد لان سلب اللزوم
مع ثبوته لما فيها متنافيان ولا يمكن صدقهما ولا كذبهما في نفس الامر [illegible]
العقد ما هو اللزوم ثابتا على تقدير وسلبه على تقدير النقيض بل اخذه بها ثابتين
في نفس الامر وقوله في المنع ان جواز صدقهما لا يتأتى في تقابلهما الكلام مشتمل
على التنافي الصريح اذ منع التنافي بل هنا عدم امكان صدقهما معا فكيف يمنع
صدقهما واما السؤال الثاني ان الموجبة الكلية من المركبات لا يفيد قولنا
يفيد المحمول على ما اصطلحوا عليه ذكروا ان حكم الجزئيات حكم الكليات
في التركيب ولا صدق في نقيض الجزئيتين من غير التنافي الى قيد المحمول في
الصورتين حكموا بان هذا المجموع المفهوم غير كاف في نقيض الجزئية للنقيض
الذي ذكره حتى لو اعتبروا قيد المحمول لكان النقيضين هو المفهوم المردد
بين نقيضي جزئيها لكن لا يجوز هذا المفهوم في الكلية ولهذا اعترض افضل الدين
الخونجي ان هذا قيد المخصص يكفي المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين
وبالجملة فالمث [illegible] راجعة الى نوع النزاع اللفظي واما السؤال الثالث
فان الممكنة موضوعها ثابت بالفعل فاذا فرض نقيضها [illegible] المحمول
صدق امكان اتصافها بالموضوع والا صدق [illegible] الضرورة للعكس



الاتصاف

[illegible] الاتصاف الى الاصل فهذا [illegible] العكس [illegible] وانما هو [illegible] وفرض وقوع
بالفعل واما السؤال الرابع فالمغلطة فيه ظاهرة لان استلزام [illegible]
[illegible] في السؤال ولا ينتفي بانتفائه الا [illegible]
فاذن [illegible] انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم [illegible]
واما السؤال الخامس فان المدعي فيه وجوب صدق العكس عند صدق الاصل
والا لجاز صدق نقيضه [illegible] فيكون [illegible] جائزا وهو صدق
النقيض [illegible] فيكون العكس [illegible] وهو المدعى باللزوم وكذا [illegible] قياس
الخلف هذه اعتراضات على هذه الاجوبة من المناقضات
قوله في جواب السؤال الاول ان ذكر غير وارد [illegible] ثابتين في نفس الامر غير موجه
على ما قال [illegible] الا ما ذكر الامام [illegible] في بيان لزوم السلب لا ينافي
الموجبة اللزومية [illegible] ما ذكره معارضة [illegible] فكان
الواجب ان يجيب عن المعارضة لكنه ما تعرض لها ولا اجاب عنها اصلا بل ترك ذلك
وذكر كلاما [illegible] لا يصلح للجواب واما المنع [illegible] الى البحث عليه واما قوله
لم يأخذ العقد ما هو اللزوم ثابتا على تقدير وسلبه [illegible] مقبول [illegible] لكن
لا يفيد [illegible] ولا [illegible] اذ لا يتعلق [illegible] ولا بالمنع قوله في
جواب المنع ان ذلك مشتمل على التنافي الصريح ممنوع قوله اذ منع التنافي بل
هنا عدم امكان صدقهما معا [illegible] جاز اجتماعهما [illegible] المقدر [illegible] محال
[illegible] من الرأس لا نسلم انه لو كان بينهما تقابل لما جاز صدقهما معا [illegible]
يلزم ذلك ان لو لم يكن المقدم [illegible] اذا كان المقدم [illegible]
جواز اجتماعهما [illegible] يلزم اجتماع المتقابلين على تقدير المقدم
المحال وانه جائز [illegible] الثاني [illegible] هذه المغالطة [illegible] واما ما قال
في جواب السؤال الثاني بان الموجبة الكلية من المركبات لا يفيد [illegible] بما يفيد
المحمول [illegible] ان نقيض المركبة الجزئية

الوجود ونحو ما ذكروه وبعينها ان نقيضه ما ذكرناه وانما يمتنع في الجزئية التحقيق
بخلاف الكلية فكان ينبغي ان يبرهن على صحة ما ذكره الشارح فنقول
واما قوله في جواب السؤال الثالث بان الممكنة موضوعها ثابت بالفعل فحق
لكن ليس الكلام في موضوعها بل في عدم امكان جعل محمولها الثابت بالامكان
بعينه موضوعا لوجوب الثبوت بالفعل في الموضوع كما هو مصطلح الشيخ
وقوله بان العكس الذي يدعيه انما هو جواز صدق وقوع الاتصاف بالفعل
وفيه نظر لان ذلك لا يكون عكسا اذ نعني بالعكس تبديل كل واحد من طرفي
القضية بعين الآخر وههنا ما جعل المحمول بعينه موضوعا بل جعل وصفه
كما ذكر في تفسيره الموضوع وفي هذا القول وهو ههنا ما جعل المحمول بعينه موضوعا
فنظر واما قوله في جواب السؤال الرابع ان المغلطة فيه ان استلزام ثبوت
الجزء [illegible] استحالته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو ثبت استحالة
المقدم من استحالة التالي بالنظر الى ذاته وذلك غريب ما وقع فيه النزاع
قوله كما ذكر في السؤال اقول يحتمل ما ذكره في المنع الاول ان اشتغاله لا يلزم
عدم ثبوت الجواز ان يتحقق ثبوت [illegible] عدم الاتصال بملازمة النقيضين
المقدم والاحتمال فلا يلزم [illegible] اشتغاله ثبوت عند اشتغاله [illegible] قوله
ولا منع باستحالته الى ذلك كلام مخالف لما ذهب اليه القوم على ان المقدر لزم
قالوا ان اشتغال اللازم مستلزم لاشتغال الملزوم بالنظر الى ذاته مع قطع
النظر عن غيره فيكون الترتيب الذي ذكره على اللازم [illegible] في قوله فاذن [illegible] لزم
اشتغال الملزوم عند اشتغال اللازم ممنوعا واما قوله في جواب السؤال الخامس
ان المدعي فيه وجوب صدق العكس بمعنى اللزوم والا لجاز صدق نقيضه
الى آخره وفيه نظر وذلك لانا [illegible] انه لو لم يجز صدق نقيضه مع كان
العكس [illegible] الجواز [illegible] الا يكون [illegible] مستلزما للعكس ولا يكون صادقا
على تقدير نقيضه ولا يلزم من ذلك [illegible] النقيضين فان في استلزام



اشتغاله
لا حد النقيضين او عدم صدقه على تقدير النقيض الآخر فاصل ولا يلزم من
خلو الشيء عن النقيضين وهكذا نقول في بيان قياس الخلف ويمكن ان يجاب
عن هذه على [illegible] الاجوبة بانها [illegible] ذلك **مغلطة اخرى** الجزئية و
المهملة غير متلازمتين لانه يصدق قولنا بعض الحيوان غير مشترك فيه ولا يصدق
الحيوان غير مشترك فيه لانه طبيعة شخصية فلا يلزم من صدق الجزئية صدق
المهملة والجواب ان قولنا اذا اريد ان بعض الحيوان غير مشترك فيه اشتراكا
مخصوصا فممنوع اذ ان الحصة التي في بعض الحيوان مشترك بين افرادها
وان اراد انه غير مشترك غير صادق على ذلك التقدير [illegible] صادق
**مغلطة اخرى** المقدار المجرد عن المادة غير موجود لانه لو كان موجودا
لكان جسما وكل جسم فهو مفتقر لذاته الى المادة اذ لو كان غنيا عن المادة
لذاته لامتنع ان يحل في المادة لان الغني بالذات عن الشيء لا يعرض له ما
يحوجه اليه وكل مفتقر لذاته الى المادة فهو حاصل في المادة فيلزم لو كان
المقدار المجرد عن المادة موجودا لكان حاصلا في المادة بالفعل وذلك محال
بالضرورة والجواب انا نمنع ان كل جسم فهو مفتقر لذاته الى المادة قوله
والا لكان غنيا عنها بالذات فهو ممنوع فانه يجوز ان يعرض كل منهما الى الذات
بل السبب منفصل [illegible] فلم قلتم انه ليس كذلك **مغلطة اخرى** المهملة لا تستلزم
الجزئية لانه يصدق الحيوان اعم من الانسان مع عدم صدق بعض الحيوان
اعم من الانسان والجواب ان يقال [illegible] قولنا الحيوان اعم من الانسان ليس
مهملة بل انها قضية طبيعية لان الحكم على الحيوان من حيث هو هو والا لما
[illegible] **مغلطة اخرى** المدعي جواز تغير
الامكان الذي هو ما ذكروه من سلب الضرورة عن الطرفين لانه لو فرض ما ذكروه
لزم احد الامرين اما ارتفاع النقيضين او ثبوت مادة اخرى غير
المواد الثلث وذلك لانه جاز ارتفاعه بارتفاع المجموع [illegible] فان لم يصدق

لزم الاول وان صدق لزم الثاني ضرورة انه يتحقق بكون ضروري الوجود وانه غير ممتنع
اذ العدم ما يكون ضروري العدم فقط حلت انا لا نم انه يجوز ارتفاع الجميع اولا
يلزم انه ضروري الوجود والعدم وانه باطل بالبديهة بل يجوز ارتفاع بارتفاع
الجميع لكن بارتفاع جزء واحد منها اي من المكملة الخاصة قوله وانه غير ممتنع ام
بل مثل هذا الشيء ممتنع وعلاوه ضروري [illegible] حد الجزئي الحقيقي بانه الذي نفس
تصور معناه يمنع من وقوع الشركة فيه والاعتراض عليه من وجوه الاول ان كان
الجزئي هو الذي يمنع تصور معناه وقوع الشركة فيه فهو كلي لكن التالي باطل
فالمقدم كذلك بيان الملازمة ان مفهوم قولنا يمنع وقوع الشركة فيه مفهوم
كلي لصدقه على كثيرين اي افراد الاشخاص وهو نفس الجزئي كما زعم فالجزئي الجزئي
الحقيقي وبعبارة اخرى ان مفهوم الجزئي الحقيقي هو الذي تصور معناه يمنع وقوع
الشركة فيه وهذا المفهوم كلي لصدقه على كثيرين فهو مفهوم لا يمنع وقوع الشركة فيه فمفهوم
الجزئي الحقيقي يمنع وقوع الشركة فيه ولا يمنع وقوع الشركة فيه وهو جمع
بين النقيضين الثاني ان هذا الحد ان كان مساويا للجزئي الحقيقي وجب
ان يمنع مفهومه من وقوع الشركة فيه كالجزئي الحقيقي وليس كذلك وان كان اعم
او اخص فليس بحد الثالث انه لو صدق قولنا كل جزئي حقيقي فمعناه يمنع
وقوع الشركة فيه لصدق عكس نقيضه وهو كل ما ليس يمنع تصوره من وقوع
الشركة فيه فليس بجزئي حقيقي لكن الخلف لا يأتي [illegible] صحة هذا العكس اذ لا
ينتظم من نقيضي الاصل قياسا كسيلان الحال **مسئلة** قال بعض
الاكابر السابق ، دلالة التضمن والالتزام مجازيتان وتقاتح ان يقول لا نم ذلك
وبيانه من وجهين الاول ان المجاز من عوارض اللفظ ويشترط فيه نقل
اللفظ من معناه الاصلي والمقصود منه الى معنى آخر قصدا
اوليا ودلالة التضمن والالتزام غير مشتركة فيهما ما ذكره الثاني لان كلا من دلالتي
التضمن والالتزام مشروطة بعدم ارادة المعنى المدلول عليه بالحقيقة وكل



دلالة مجازية فهي مشروطة بعدم ارادة المعنى المدلول عليه بالحقيقة فلا شيء من دلالتي
التضمن والالتزام بمجازية اجاب عن هذه الاعتراضات استاذ المحققين
نجم الملة والدين قال الجواب ان ما ذكره ليس حدا للجزئي بل هو رسم يمتاز الجزئي عن
مقابله اذا عرفت هذا فنقول ان جعلنا هذا التعريف تعريفا للجزئي من حيث
هو جزئي وهو كون الشيء بحيث يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة من غير التفات
الى اي شيء من الموجود واخترنا انه هو كلي قلنا لا نم ان التالي باطل في الوجه الاول
فان الجزئي من حيث انه جزئي كلي لصدقه على كثيرين وان جعلناه تعريفا لما
عرض له هذا المفهوم وهو الافراد الشخصية فلا امتناع في تعريفها بامر كلي
اذا كان ذلك الكلي خاصة لها لا يصدق على غيرها وههنا كذلك لان هذا المعنى
وان كان كليا لكن لا يصدق الا على الافراد الشخصية فجاز تعريفها به وليس من
شرط تعريف الشيء بالشيء اتحاد المعرف والمعرف في المفهوم بل ذلك انما يجب ان
لو كان المعرف حدا تاما واما اذا كان حدا ناقصا او رسما فلا ومن هذا ظهر
ضعف الوجهين الاولين من الوجوه المذكورة واما العبارة الاولى من الوجه
الوجه الاول فظاهر ضعفها واما العبارة الثانية فلا نسلم ان منع الجزئي
الحقيقي هو الذي تصور معناه يمنع الشركة فان الجزئي الحقيقي قد يكون انسانا
وفرسا وغيرها وجمادا بل كل واحد من افراده يصدق عليه هذا المعنى الا ان مفهوم
شيء منها غير هذا المفهوم فان مفهوم المعرف لا يجب ان يكون مفهوم المعرف حدا
ناقصا او رسما ثم يلزم ان لا يكون صادقا الا عليه وان احدهما كذلك واما
الوجه الثاني فلا نم ان هذا المعرف اذا كان مساويا للجزئي الحقيقي وجب ان
يمنع مفهومه وقوع الشركة فان المساوي للجزئي الحقيقي في الصدق لا يجب ان يكون
مساويا له في المفهوم واما الوجه الثالث فلا نم ان الخلف لا يأتي على
انعكاس قولنا كل ما هو جزئي حقيقي فمعناه يمنع وقوع الشركة عكس النقيض
الى قولنا كل ما ليس معناه يمنع وقوع الشركة فهو ليس بجزئي حقيقي وانتظامه على ظاهر

قولنا

فانه لولا صدق النقيضة الثانية علما لكان صدق الاولى لصدق نقيضها وهو
بعض ما ليس معناه يمنع وقوع الشركة فهو جزئي حقيقي وصار صورة قولنا
كل جزئي حقيقي فمعناه يمنع وقوع الشركة فهي تنتج قولنا بعض ما ليس معناه
يمنع وقوع الشركة فمعناه يمنع وقوع الشركة وانه محال فليس قولهم
لانا نقول ان ما ذكرتموه نقيض للنقيضة الثانية الى عكس النقيض الاولى على
نقيضها السالبة الجزئية وهي قولنا ليس كل ما ليس معناه يمنع وقوع
الشركة ليس بجزئي حقيقي وهذه السالبة الجزئية اعم من تلك الموجبة
الجزئية لجواز صدقها بعدم الموضوع دون الموجبة فلا نسلم ان نقيض
تلك النقيضة هي السالبة الجزئية المذكورة لكن هذه السالبة يستلزم الموجبة
الجزئية التي ذكرناها لوجود موضوعها ضرورة تحقق شيء ليس معناه يمنع
وقوع الشركة لان جميع الامور الكلية كذلك والسالبة اذا كان موضوعها
موجودا كانت مستلزمة للموجبة الجزئية الموافقة لها في الموضوع والحكم
المقابلة لها في المحمول واما ما نقل عن بعض الاكابر السابق وزين الدين الكشي
ره بان دلالتي التضمن والالتزام مجاز فانه مبني على ما زعمه
ان دلالة المطابقة عبارة عن اطلاق اللفظ وارادة ما وضع له والتضمن
عبارة عن اطلاقه وارادة بعض ما وضع له والالتزام عبارة عن اطلاقه
وارادة ما هو خارج عنه لازم له في الذهن ولا شك ان هذه الدلالات لو كانت
مفسرة بهذه الامور لكان الامر كما ذكره لكن الشأن في ذلك فان دلالة اللفظ
عبارة عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله لان اللفظ موضوع له
ودلالة المطابقة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله لان
اللفظ موضوع له ودلالة التضمن عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله
لان اللفظ موضوع لما هو جزؤه والالتزام عن فهم المعنى من اللفظ او تخيله
لان اللفظ موضوع لما هو خارج عنه لكن لازم في الذهن ولا يعتبر في شيء منها





السامع منه

ارادة المتكلم شيئا فان المتكلم اذا اطلق اللفظ دون ان يريد شيئا وفهم
منه كان اللفظ دالا دون ان يكون ذلك حقيقة او مجازا فانه يعتبر في كل واحد منهما
ارادة المتكلم باللفظ المعنى الموضوع له اللفظ في الحقيقة وغير الموضوع له
في المجاز واما ما ذكرتموه من ابطال ذلك وهو ان المجاز من عوارض اللفظ
فهو صحيح لكن الدلالة التضمنية والالتزامية ايضا من عوارضه فيحصل بذلك
التفرقة بينهما ثم ان ما ذكرتموه ثانيا وهو انه يشترط في المجاز نقل اللفظ
من معناه الاصلي والتصريح بالقرينة افادة معنى آخر قصدا او ليس واردا لان دلالة
التضمن والالتزام غير معتبر فيها ذلك فهو صحيح واما الفرق بين دلالتي
التضمن والالتزام وبين المجاز فهو ايضا صحيح لا شك فيه **هذه رسالة**
ما تيسر للعلامة المحقق لسان الحكماء والمتكلمين اثير الحق والملة والدين الابهري
ره مشتملة على ثماني عشرة مسئلة من الكلام وقع فيها النزاع بين الحكماء
والمتكلمين وارباب الملل والاديان **المسئلة الاولى** في ان
العالم ليس بازلي اتفق الفلاسفة والدهرية لنا في المسئلة ان مقولة الجواهر
ازلية العالم منتفية فينتفي ازليته وانما قلنا ان اللازم منتف لان من
لوازم ازليته اما ازليته بجميع اجزائه او ببعض الاجزاء دون البعض وكل واحد
منهما منتف فيلزم انتفاء الملازمة ضرورة اما الملازمة فلانحصارها فيهما واما
انتفاء ازليته بجميع الاجزاء او ببعض الاجزاء فلان بعض الاجزاء مسبوق بالعدم
والمسبوق بالعدم لا يكون ازليا واما انتفاء ازليته ببعض الاجزاء دون البعض
فلان العالم اما مستند الى فاعل بالاختيار او الى موجب بالذات وايا ما
كان يلزم انتفاء ازليته ببعض الاجزاء دون البعض اما اذا كان مستندا
الى فاعل بالاختيار فلان بعض الاجزاء لو كان ازليا لكان الفاعل قاصدا
الى ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل وهو محال واما اذا كان مستندا الى
موجب بالذات فلانه لا يخلو اما ان يكون الاثر المستند اليه اولا منفكا عنه

اولا يكون فان كان منفكا عنه كان الصادر اولا حادثا فلا يكون شيء من اجزاء العالم ازليا
وان لم يكن منفكا عنه لزم دوام الاثر المستند اليه بدوام ذاته ويلزم من دوام
دوام ما يصدر من الاثر الثاني والا لزم الترجيح بلا مرجح ويلزم من دوام الاثر
الثاني دوام الاثر الثالث وعلى هذا النسق يلزم دوام جميع الآثار الصادرة
عنه بواسطة او بغير واسطة فلا يكون بعض اجزاء العالم ازليا دون البعض فحينئذ
لازمه ازلية العالم منتفية فيلزم انتفاء ازليته فان قيل لم قلتم ان ازلية العالم ببعض
اجزائه دون البعض منتفية انما قرر فان العالم اما مستند الى فاعل بالاختيار او
الى موجب بالذات قلنا لا نم وانما يلزم ذلك ان لو سلم انه مستند الى المؤثر
فيكون فاعلا بالاختيار او موجبا بالذات ثم قلتم انه مستند الى المؤثر
لابد له من دليل وان سلمنا انه مستند الى المؤثر ولكن لم قلتم انه اذا كان مستندا
الى الموجب بالذات يلزم انتفاء ازليته ببعض اجزائه دون البعض قوله ان الاثر المستند
اليه اولا اما ان يكون منفكا عنه او لم يكن قلنا لم قلتم انه اذا لم يكن منفكا
يلزم انتفاء ازليته ببعض اجزائه دون البعض قوله لزم من دوام الواجب دوام الاثر
الاول ويلزم من ذلك دوام الاثر الثاني وهلم جرا فيلزم دوام جميع الآثار قلنا
لا نم وانما يلزم ذلك ان لو كان ما يصدر منه ما يكون منه بالاختيار ليفعل تارة
ويترك اخرى فحينئذ يلزم دوام جميع الآثار ولو سلمنا انه يلزم ذلك ان لو لم يوجد الآثار
الصادرة عنه جسم يتحرك على سبيل الدوام ويلزم من حركته حدوث الحوادث
والتغيرات ويكون كل سابق منها مسبوقا بحادث آخر لا الى اول ولا يدوم الحركات الجزئية
لكونها غير قابلة للبقاء ثم قلتم انه ليس كذلك لابد له من دليل ثم نقول ان جميع ما يتوقف
اليه وجود العالم اما ان يكون ازليا او لم يكن وايا ما كان يلزم القول بالازلية
اما اذا كان ازليا فلان العالم ح يكون اما واجب الوجود بوجوده او دائم
الوجود لانه لو انتفى الازل يكون ممكن الوجود مع وجود علته فيكون موجودا
تارة ومعدوما اخرى فيكون اختصاص احد الطرفين بالوجود دون الآخر

فيستحق



ترجيحا بلا مرجح وهو محال ثم انه ح يكون اما واجب الوجود لوجود علته او دائم الوجود
وايا ما كان يلزم القول بالازلية واما اذا لم يكن ازليا فلان بعض ما يتوقف اليه
وجود العالم ح يكون حادثا واذا كان حادثا يتوقف على حادث آخر وذلك الحادث
يتوقف على حادث آخر فيكون قبل كل حادث حادث لا الى اول فيلزم القول
بازلية العالم ضرورة **شبهة اخرى** الزمان دائم الوجود ومتى كان كذلك
كان العالم ازليا وانما قلنا ان الزمان دائم الوجود لان كل حادث مسبوق بزمان
فلا يكون الزمان بكليته حادثا وانما قلنا ان كل حادث مسبوق بالزمان
لان كل حادث عدمه قبل وجوده وتلك القبلية ليست نفس العدم لان العدم
يتحقق قبل الوجود ولا كذلك القبلية فالقبلية ليست نفس العدم وهي انما
توجد على سبيل التجدد والانقضاء وهو المراد من الزمان فكل حادث مسبوق
بزمان فلا يكون للزمان مبدا حادث والا لكان قبله زمان فيكون قبل
كل زمان زمان هذا خلف فالزمان ليس له مبدا فقبل كل زمان زمان لا الى
اول وهو المراد من كون الزمان ازليا واذا ثبت ان الزمان ازلي فلا يكون العالم
بجميع اجزائه حادثا الجواب اما قوله لانه ان العالم مستند الى فاعل بالاختيار
او الى موجب بالذات وانما يكون كذلك ان لو بين انه مستند الى المؤثر قلنا
العالم مستند الى موجود واجب الوجود لذاته لان مجموع الممكنات الموجودة
لابد لها من علة خارجة عنها والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته وسيأتي
بيانه المستدل على التفصيل ان شاء الله قوله لم قلتم بانه اذا كان مستندا الى الموجب
بالذات يلزم انتفاء ازليته ببعض اجزائه دون البعض وانما يلزم ذلك ان لو لم
يصدر منه ما يكون منه بالاختيار ليفعل تارة ويترك اخرى قلنا ان العالم اذا
كان مستندا الى الموجب بالذات فلا يخلو اما ان يصدر منه ما يكون فاعلا بالاختيار
او لا يصدر وايا ما كان يلزم من دوامه دوام آثاره اما اذا لم يصدر
فظاهر واما اذا صدر فلانه لا يخ اما ان يتوقف فعله على حادث او لا يتوقف

فهو على حادث او لا يتوقف والاول محال لان تاثيره اذا توقف على حادث فاما
ان يتوقف على وجود ذلك الحادث او على عدمه بعد وجوده والاول محال لانه
لو اشترط الاول لكان تاثيره مستغنيا عن وجوده فلا يكون متوقفا عليه
هف لانه لو توقف فاما ان يتوقف على وجوده او على عدمه بعد وجوده والاول
محال لان تاثيره لو توقف على وجود حادث لكان ذلك ايضا كذلك الحادث
متوقفا على وجود حادث آخر وهكذا الى غير النهاية فيلزم مع وجود الحوادث
اجتماع شرائطه فيلزم اجتماع وجودات الحوادث فيه دفعة واحدة فيلزم
اجتماع امور مترتبة بالطبع الى غير النهاية وكل جملة مركبة من آحاد ممكنة
فهي مستندة الى علة خارجة عنها والخارج عن جملة الممكنة واجب لذاته فتلك
الجملة مستندة الى الواجب الوجود لذاته فيلزم انقطاع السلسلة فلا يكون مترتبة
الى غير النهاية وقد فرضناها مترتبة الى غير النهاية هف والثاني ايضا محال لانه
لو توقف على عدمه لكان المؤثر مع عدم علته تحقق وجود الحادث فيكون
المؤثر مع عدم ذلك الحادث بعد وجوده يستلزم التحقق السابق لوجود الحادث
فيلزم ان لا يتقدم الحادث اصلا لا شدوام الاثر مع بقاء علته التامة فعلم
انه لا يجوز ان يتوقف تاثير المؤثر في الاثر على حادث فيلزم من دوام الاول
الموجب دوام اثره ومن دوام اثره دوام الاثر الثاني وهلم جرا فيلزم
دوام جميع الآثار الصادرة عنه فيلزم انتفاء ازلية العالم ببعض اجزائه
دون البعض اما قوله انما يلزم ما ذكر ان لو لم يوجد في الآثار الصادرة منه جسم
متحرك على سبيل الدوام ويلزم من حركته حدوث الحوادث قلنا العالم اذا
كان مستندا الى موجب بالذات فاما ان لا يصدر منه جسم متحرك على سبيل الدوام
بحيث يلزم من حركته حدوث الحوادث او لا يصدر والاول محال لان حدوث
شيء من الحوادث لو توقف على حركة جسم من الاجسام فاما ان يتوقف على
وجود تلك الحركات او على عدمها بعد وجودها والقسمان باطلان بالدليل



الذي قررنا فلا يجوز ان يصدر منه جسم متحرك على سبيل الدوام ويتوقف على حركاته
حدوث الحوادث واذا لم يصدر منه جسم بهذه الصفة يلزم من دوام
على تقدير كونه موجبا بالذات دوام اثره الاول ومن دوام اثره الاول
دوام اثره الثاني وهلم جرا فيلزم دوام جميع الآثار الصادرة عنه فيلزم
انتفاء ازلية العالم ببعض اجزائه دون البعض واما قوله ان جميع ما
يتوقف عليه وجود العالم اما ان يكون ازليا او لا يكون واياما كان
يلزم القول بازلية العالم قلنا لم قلتم ان جملة ما يتوقف عليه وجود العالم
لو لم يكن ازليا يلزم ازلية العالم قوله ان بعض ما يتوقف عليه وجود
العالم ح يكون حادثا وذلك الحادث يتوقف على حادث آخر ويلزم
منه التسلسل قلنا لا نم وانما لا يجوز ان يقال ان الباري تعالى له ارادة ازلية
وتلك الارادة تقتضي لذاتها ان يحدث منها شيء ايجاد العالم في حالة
مخصوصة فيحدث من الارادة الازلية حدوث ذلك الشيء ويتوقف ذلك
الشيء على اضافة مخصوصة لتلك الارادة وهي يتوقف على حادث آخر و
هكذا الى غير النهاية فلا يلزم منه حدوث الاجسام لا اول لها فلا يلزم ازلية
العالم اما قوله الزمان دائم الوجود قلنا لا نسلم قوله ان كل حادث مسبوق
بزمان قلنا لا نم قوله ان كل حادث فعدمه قبل وجوده وتلك القبلية
ليست نفس عدمه قلنا لم قلتم ان القبلية اذا لم يكن نفس عدم الحادث
يكون وجودية فان من الجائز ان يكون القبلية زائدة على عدم الحادث ولا يكون
وجودية لم قلتم انه ليس كذلك لا بد له من دليل

المسئلة الثانية

ان الوجود نفس الماهية عند الامام ابو الحسن الاشعري ان وجود كل ممكن
نفس ماهيته الخارجية وقالت المعتزلة ان وجود كل ممكن زائد على ماهيته
الخارجية لنا في المسئلة انه لو كان الوجود زائدا على الماهية
الخارجية لزم اتصاف الامر [illegible] عن كونه متصفا بالوجود

او كون الماهية موجودة مرتين وكل واحد منهما ممتنع فيلزم ان لا يكون الوجود زائدا
على الماهية الخارجية وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان الوجود لو كان زائدا
لكان حالا في الماهية في الخارج ضرورة البداهة لا يقال اما ان يكون الماهية
متقدمة على الوجود بالوجود او لا يكون فان لم يكن متقدمة عليه فهو احد
الامرين وان كانت متقدمة عليه لزم كونها موجودة مرتين وهو
احد الامرين وانما قلنا ان كل واحد منهما ممتنع اما الاول فلان المفتقر اليه من كونه
متقدما بالوجود فلان العلم الضروري حاصل بان كل ما يفتقر اليه الشيء فهو متقدم
عليه بالوجود واما كون الماهية موجودة مرتين فهو معلوم البطلان بالضرورة
فان قيل لا يجوز ان يكون وجود كل شيء نفس حقيقته لوجوه احدها ان
الوجود مشترك بين سائر الموجودات والماهية غير مشتركة فلا يكون
الوجود نفس الماهية وانما قلنا ان الوجود مشترك بين سائر الموجودات
لان الموجودات كلها مشتركة في رفع العدم ورفع العدم هو الوجود فالموجودات
كلها مشتركة في الوجود والثاني ان الوجود لو كان نفس الماهية لكان الحكم
على السواد بانه موجود تارة ومعدوم اخرى حكما عليه بانه سواد تارة وليس
بسواد اخرى واللازم باطل فالملزوم مثله الثالث انا نحكم على المثلث حال
الشك في وجوده الخارجي بانه مثلث ولا نحكم عليه بانه موجود في الخارج و
لو كان المثلث نفس الوجود الخارجي لكان محكوما عليه بانه موجود وغير موجود
في حالة واحدة هذا خلف الرابع ان وجود السواد لا يقبل العدم والسواد
يقبل العدم فوجود السواد غير السواد وانما قلنا ان وجود السواد لا يقبل
العدم لان القابل يجتمع مع المقبول ووجود السواد لا يجتمع مع العدم و
انما قلنا ان السواد قابل للعدم لانه لو لم يقبل العدم لكان واجبا لذاته
ولو كان كذلك لكان غنيا في وجوده عن المحل هذا خلف الجواب اما قوله الموجودات
كلها مشتركة في الوجود قلنا لا نسلم قوله انها مشتركة في رفع العدم و



ورفع العدم هو الوجود قلنا لا نسلم وهذا لان رفع العدم امر يعرض من لوازم الوجود
والشيء الواحد جاز ان يكون من لوازم امور مختلفة فلا يلزم كون الوجود
امرا مشتركا بين سائر الموجودات ولئن سلمنا ان الوجود مغاير للماهية
من حيث هي هي لكن لم قلتم انه يلزم من هذا كونه مغايرا للماهية الخارجية
وهذا لان الماهية قد تكون ذهنية وقد تكون خارجية فجاز ان يكون
الوجود مغايرا للماهية من حيث هي هي لكونه مغايرا للماهية الذهنية ولا يكون
مغايرا للماهية الخارجية لم قلتم انه ليس كذلك وبهذا خرج الجواب
عن بقية الوجوه فانها تدل على ان الوجود مغاير لنفس الماهية من حيث هي
هي وحكمنا على السواد بانه موجود تارة ومعدوم اخرى حكم عليه بان صورته
في الخارج تارة وليست له صورة في الخارج اخرى وحكمنا على المثلث حالة
الشك في وجوده في الخارج انه ليس بموجود معناه انه ليس له صورة في
الخارج وحكمنا على السواد بانه يقبل العدم حكم عليه بانه يمكن ان لا يصير له
صورة في الخارج فليس شيء مما ذكرتموه من الوجوه دالا على ان الوجود
مغاير للماهية الخارجية

## المسئلة الثالثة

في ان المعدوم ليس بشيء
اتفق الاكثرون على ان الماهيات الممكنة لا تتقرر اعيانها في الخارج حال العدم
خلافا للمعتزلة لنا في المسئلة ان نقول لو كانت متقررة في الخارج حالة
العدم لزم احد الامرين وهو اما كون الوجود زائدا على الماهية او كون
الماهية موجودة معدومة في حالة واحدة وكل منهما ممتنع فيلزم عدم
تقرر الماهية في الخارج حالة العدم وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان
الوجود في الخارج اما ان يكون زائدا على الماهية الخارجية او لا يكون فان
كان زائدا فهو احد الامرين وان لم يكن زائدا لزم كون الماهية موجودة
حالة كونها معدومة فيلزم الامر الثاني وانما قلنا ان كل واحد منهما ممتنع
اما كون الوجود زائدا على الماهية فلما مر واما كون الماهية موجودة ومعدومة

في حالة واحدة فهو معلوم البطلان بالضرورة فإن قيل الماهية الممكنة متقررة
حالة العدم اما في الخارج او ما في الذهن والثاني باطل فتعين الاول و
انما قلنا ان احد الامرين لازم لانها متميزة بعضها عن بعض حالة العدم
لان البياض متميز عن السواد وان لم يكن له وجود في الخارج وكذا سائر الماهيات
وكل متميز فهو متقرر اما في الذهن او في الخارج وانما قلنا انه لا تتقرر في
الذهن لان السواد والبياض لو اجتمعا في الذهن لزم اجتماع المتضادين
في محل واحد وهو محال وجه آخر الماهية قبل وجودها محكوم عليها بانها
ممكنة الوجود ومتى كان كذلك كانت متقررة في الخارج وانما قلنا انها
محكوم عليها بانها ممكنة الوجود لانه لو لم يكن كذلك لكانت محكوما عليها
اما بوجوب الوجود او بامتناع الوجود والاول باطل والا لكانت موجودة
والثاني باطل والا لزم انقلاب الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع
الذاتي وهو محال فثبت انها محكوم عليها بالامكان وان الامكان زائد
عليها لانه مفهوم ثبوتي والمتصف بالثبوتي لا يكون نفس الماهية
ولا داخلا فيها لانه امر موجود في الخارج لانه متميز عن الامتناع الذي
هو عدم محض فلو كان عدميا لحصل الامتياز في العدميات واذا كان
كذلك كانت الماهية الممكنة متقررة في الخارج حالة العدم والا كانت الصفة
حاصلة في الخارج منفكة عن الموصوف وهو محال الجواب عن الاول قلنا
لا نسلم ان الماهيات لا تتقرر في الاذهان حالة العدم قوله ان السواد والبياض
لو اجتمعا في الذهن لزم اجتماع المتضادين في محل واحد قلنا لا نسلم وانما
يلزم ذلك ان لو كان السواد الذهني مضادا للبياض الذهني وهو ممنوع
لان التضاد بين السواد والبياض انما يحصل في الخارج لا حالة
حصولهما في محل جسماني واما في الذهن فلا وعن الثاني قوله ان امكان الماهية امر
وجودي قلنا لا نسلم قوله انه متميز عن الامتناع فلو كان عدميا لحصل الامتياز



في الاعدام قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان الامتناع متميزا عنه في الخارج
وليس كذلك فان الامكان والامتناع اعتبارات ذهنية لا تحقق
لها في الخارج وتمايزها في الاذهان دون الاعيان ثم ما قلتم انه ليس كذلك لا بد
له من دليل **المسئلة الرابعة** في اثبات العلم بالصانع تقريره
ان نقول وجد ملزوم وجود العلم فثبت العلم بالصانع وانما قلنا انه وجد
الملزوم لانا لا نشك في وجود موجود ووجوده ملزوم لوجود العلم بالصانع
لان ذلك الموجود اما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته واياما كان يلزم
وجود الملزوم اما اذا كان واجبا لذاته فظاهر واما اذا كان ممكنا لذاته فلانه
يفتقر الى مؤثر وذلك المؤثر ان كان شيئا فان لزم الدور وهو محال وان
كان ممكنا لذاته افتقر الى مؤثر آخر ولا بد من الانتهاء الى موجود واجب الوجود
لذاته والا لزم التسلسل وهو محال لوجهين احدهما انه لا يخلو اما ان يكون
بين المعلول المعين وبين كل واحد من آحاد ما هو علة له علل متناهية
او لا يكون فان لم يكن كان بينه وبين علة من علله علل غير متناهية
محال لانحصارها بين حاصرين هف وان كان بينه وبين كل
ما هو علة من علله علل متناهية فليست العلل مترتبة الى غير النهاية
الثاني انه لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية لكانت الجملة المركبة
منها ممكنة فلها مؤثر والمؤثر في الجملة من حيث هي جملة والمجموع اما ان
يكون نفس تلك المجموع او امرا داخلا فيه او امرا خارجا عنه والاول باطل
لان المؤثر يجب تقدمه على الاثر والمجموع من حيث هو مجموع لا يتقدم على نفسه
والثاني ايضا باطل لان المؤثر في المجموع لو كان داخلا فيه لكان مؤثرا
في نفسه لان المؤثر في المجموع لا بد ان يكون مؤثرا في كل جزء منه فالمؤثر في
المجموع خارج عنه والخارج عن جملة الممكنات واجب لذاته فيلزم انقطاع
التسلسل لعدم تقدم الشيء والثالث باطل فلا بد من الانتهاء الى موجود

واجب الوجود لذاته وهو محال فان قيل على الوجه الاول لا نسلم انه اذا لم يكن بينه
وبين كل ما هو علة من علل عللٍ متناهية كان بينه وبين علة من علله عللٌ
غير متناهية وانما يلزم ذلك ان لو كان العلل مجتمعة في الوجود فلم قلتم انها
مجتمعة والا يجوز ان يقال ان المؤثر اذا وجد المعلول انعدم ووجد
الاثر بعد وجوده فيتعاقب المؤثر ولئن سلمنا ذلك ولكن لم قلتم انه اذا
كان بينه وبين كل ما هو علة من علل عللٍ متناهية لم يكن العلل مترتبة
الى غير النهاية فان من الجائز ان يكون بينه وبين كل ما هو من علله عللٌ
متناهية ويكون مجموع العلل غير متناهية واما الوجه الثاني فلا نسلم انه لا يجوز
ان يكون داخلا قوله ان المؤثر لو كان داخلا لكان مؤثرا في نفسه
لان المؤثر في المجموع مؤثر في كل جزء منه قلنا لا نسلم وهذا لان الجملة
المركبة من الواجب لذاته وسائر الموجودات ممكنة لذاتها لافتقارها
الى الاجزاء والمجموع في المجموع داخل في تلك الجملة وهو الواجب لذاته الجواب
اما قوله لم قلتم انه اذا لم يكن بينه وبين كل ما هو علة من علل عللٍ متناهية
كان بينه وبين علة من علل عللٍ غير متناهية قلنا لان العلل والمعلولات
مجتمعة في الوجود والا لسبق الممكن من الوجود بذاته بلا علة موجودة وما
يترجح وجوده على عدمه بذاته فليس ممكنا لذاته فالممكن لذاته ليس ممكنا
لذاته هذا خلف واذا كانت العلل مجتمعة في الوجود والا يكون بين المعلول وبين
كل ما هو علة له عللٌ متناهية كان بينه وبين علة من علل عللٍ غير متناهية
فالانحصار محصور بين حاصرين هذا خلف واما قوله لم قلتم انه اذا كان
بينه وبين كل ما هو علة له عللٌ متناهية لم يكن العلل مترتبة الى غير النهاية
قلنا لان المجموع يستلزم كل واحد من آحاد العلل ويصدق ان بين المعلول
وبين كل واحد من آحاده علله التي واحدا كان عللا متناهية فالمجموع العلل
متناهية فلم يكن العلل مترتبة الى غير النهاية اما قوله على الوجه الثاني لا نسلم ان



المؤثر لا يجوز ان يكون داخلا قلنا لان المراد من المؤثر هاهنا العلة التامة لتحقق المجموع
وكل ما هو داخل في المجموع ليس علة تامة لتحقق المجموع لتوقف المجموع على غيره
من الاجزاء ولئن سلمنا انه يقول لم لا يجوز ان يكون المؤثر التام هو الاجزاء
كلها كما ان المجموع المركب من الواجب لذاته وسائر الموجودات له
مؤثر تام وهو الاجزاء كلها وكذا سائر الحقائق المركبة فان المؤثر التام
في المجموع الحاصل من اجزائه هو الاجزاء كلها وجوابه ان نقول انا نعلم بالضرورة
ان كل جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فانها محتاجة الى
علة خارجة عنها والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته واستوفينا الكلام
الحجة الاولى في تزييفها في ابحاث الصانع وانما ذكرنا الحجة الثانية لتعرف
ما فيها من البحث الدقيق **المسألة الخامسة** في ان وجود الباري
نفس حقيقته ذهب الامام ابو الحسن الاشعري الى ان وجود الباري نفس حقيقته
خلافا للمعتزلة لنا وجوه احدها ما مر من وجود الممكنات غير زائد على
حقائقها الثاني رجحة الثاني لازمة كون الوجود زائدا على الحقيقة في حقيقته
فلا يكون وجوده زائدا على حقيقته واما قلنا ان اللازمة متحققة لان
من لوازم كون الوجود زائدا على حقيقته ان لا يكون الواجب لذاته واجبا
لذاته لانه لو كان واجبا لذاته ايضا فاما ان يكون الواجب لذاته حقيقته
او وجوده او المركب منهما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلان حقيقته
محتاجة في كونها موجودة الى الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره
فهو ممكن لذاته واما الثاني فلان الوجود مفتقر الى الماهية والمفتقر الى
الغير ممكن لذاته واما الثالث فلان المجموع محتاج الى الاجزاء التي هي مغايرة
له والمحتاج الى الغير ممكن لذاته الثالث ان وجوده لو كان زائدا على
حقيقته يلزم احد الامرين وهو اما افتقاره في وجوده الى الغير واما
كون ماهيته موجودة قبل الوجود وكل واحد منهما منتف فلا يكون الوجود

زائدا على حقيقته وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان وجوده ح يكون مفتقرا الى الماهية
فيكون ممكنا لذاته فيحتاج الى المؤثر والمؤثر فيه اما ان يكون هو الماهية
او شيئا منفصلا فان كان شيئا منفصلا يلزم افتقاره في وجوده
الى الغير وهو احد الامرين وان كان هو الماهية والمؤثر في الشيء يجب
تقدمه بالوجود على الاثر فيلزم كون الماهية موجودة قبل الوجود وهو الامر
الآخر فنبين قيل لو كان وجوده نفس حقيقته فاما ان يكون على وجه لا
يكون وجود الممكن زائدا على حقائقها الخارجية او على وجه يكون
والقسمان باطلان اما الاول فلان السواد حال عدمه محكوم عليه
بانه ليس بموجود ولو كان الوجود نفس السواد الذي هو لكان السواد
حال عدمه محكوما عليه بانه ليس بسواد واللازم باطل فالملزوم باطل
واما الثاني فلان الوجود ح لا يخ اما ان يكون مشتركا بين الموجودات
او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانا نقسمه الى الواجب والممكن ومورد القسم
يجب ان يكون مشتركا بين القسمين فالوجود مشترك بين الموجودات
كلها وح اما ان يكون تجرد الوجود او هي ماهية الوجود او بامر زائد فان
كان بالماهية وكل واحد مجرد فلا يكون وجود الممكنات زائدا على الماهية
فيلزم بطلان هذا القسم وان كان بامر زائد فذلك الزائد اما ان يكون
معلول الماهية او معلول سبب منفصل لا سبيل الى الثاني والا لكان
الواجب لذاته محتاجا في تجرده وهويته الى غيره وهو محال فتعين ان يكون
معلول الماهية وكل وجود يستلزم الامر الموصوف ذا الوجود فيكون تجرد
مجرد وجود الممكنات زائدا على الماهية فيلزم بطلان هذا القسم
انه لا سبيل الى واحد من القسمين فلا سبيل الى كون وجود الواجب
قوله ان وجوده لو كان نفس حقيقته فاما ان يكون على وجه لا يكون وجود
الممكن زائدا على حقائقها الخارجية او على وجه يكون زائدا قلنا لم



لا يجوز ان يكون على وجه لا يكون زائدا اما قوله لان السواد حال عدمه محكوم عليه بانه ليس بموجود
فلو كان الوجود نفس السواد لكان السواد حال عدمه محكوما عليه بانه ليس بسواد
قلنا لا نم بل يكون السواد في الذهن محكوما عليه بانه ليس في الخارج والا اشتغالي فيه
وان شئت تحقيق هذا المقام وتكميل فافهم انه لا يجوز ان لا يكون الوجود
مشتركا بين الموجودات قوله لانا نقسمه الى الواجب والممكن قلنا لا نم انا
نقسمه الى الامرين وانما نقسم لفظ الوجود على امرين احدهما ما يطلق على الواجب
والثاني ما يطلق على الممكن ولا يلزم من هذا اشتراك الموجودات في معنى الوجود
واعلم انا اذا قلنا الموجودات مشتركة في الوجود كان مرادنا ان الموجودات
اذا حصلت متصورة اما بانفسها او بعوارضها من صور ارضها كانت مشاركة
في المعقول بان لها صورة في الاذهان او صدق على كل واحد منها ان حقيقته
ما صدق في الخارج واذا قلنا ان الوجود غير الماهية كان مرادنا ان الماهية
الخارجية التي هي نفس الوجود مغايرة للماهية من حيث هي فان الماهية من
حيث هي قد تحصل في الذهن ويكون مغايرة للماهية الخارجية **المسئلة**
**السادسة** في توحيده برهانه ان فرض وجود موجودين
واجبي الوجود يلزم منه المحال وكل ما يلزم منه المحال فهو محال وانما قلنا انه
يلزم منه المحال لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود فاما ان يكونا متشاركين
في الماهية او لا يكونا فان كانا متشاركين في الماهية كان احدهما ممتازا عن الآخر
بامر من الامور لاستحالة حصول الاثنينية بدون الامتياز ولو كان كذلك
فما به الامتياز اما ان يكون معلول الماهية او معلول سبب منفصل فان كان معلول
الماهية كان ما به الامتياز حاصلا لكل واحد منهما فلا يكون التميز تميزا وهو محال
وان كان معلول سبب منفصل كان الواجب لذاته محتاجا في تعينه وهويته الى
سبب منفصل وهو محال وان لم يكونا متشاركين في الماهية فاما ان يكون الاختلاف
بينهما بتمام الماهية او لا يكون فان لم يكن بتمام الماهية كانت

منهما مركبة مما به الامتياز وما به الاشتراك وكل مركب مفتقر الى اجزائه التي هي
مغايرة له والمفتقر الى الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته وهو محال
وان كان الاختلاف بينهما بتمام الماهية كان وجوب الوجود وصفا للماهية خارجا
عنها ولو كان كذلك لكان له مؤثر والمؤثر ان كان هو الماهية كانت متقدمة
عليه بوجوب الوجود لان وجوب العلة يجب تقدمه على وجوب وجود المعلول وان
كان غيره كان وجوب وجوده حاصلا بغيره فكان الواجب لذاته واجبا
لغيره وهو محال فثبت ان القول بوجود موجودين واجبي الوجود قول يلزم
منه المحال فيكون محالا فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاختلاف بينهما بتمام
الماهية قوله ان وجوب الوجود حينئذ يكون عارضا للماهية فيكون له مؤثر قلنا لا نم
وانما يلزم ذلك ان لو كان وجوب الوجود امرا وجوديا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون وجوب
الوجود اعتبارا سلبيا وهو عدم الافتقار الى الغير ولا تحقق له الا في الذهن
الجواب ان وجوب الوجود لا يجوز ان يكون امرا عدميا لانه لو كان عدميا
لكان عدما مخصصا لماهية واجب الوجود ووجود واجب الوجود متقدم
على جميع الصفات الوجودية والعدمية فيكون وجود واجب الوجود متقدما
على وجوب الوجود فلم يكن موجودا قبل وجوب وجوده وهو محال فوجوب الوجود
ليس امرا عدميا بل هو امر وجودي فيكون زائدا على الماهية فكان مفتقرا
الى المؤثر ويلزم منه المحال على ما قررنا الحجة وطريق الحجة وطريق اخر ان وجوب
الوجود نفس ماهية واجب الوجود فلو كان في الوجود موجودان واجبا
الوجود يلزم اشتراكهما في الماهية وامتيازهما بالتعين وما به الاشتراك غير ما به
الامتياز فيلزم التركيب فان قلت لم لا يجوز ان يكون التعين عدميا قلت
التعين في احدهما لا بد ان يكون وجوديا فيلزم التركيب في احد الطرفين
فيكون الواجب لذاته ممكنا لذاته وهو محال **المسئلة السابعة**
في ان البارئ تعالى فاعل بالاختيار اتفق اهل الحق على ان البارئ تعالى فاعل



بالاختيار خلافا للفلاسفة فانهم قالوا البارئ تعالى موجب بالذات وان شيئا من العالم لا ينفك وجوده
عن وجوده وهو متقدم عليه بتقدم ما بالعلية على المعلول اتفق المسلمون ان نقول لازمه
كون البارئ تعالى موجبا بالذات منتفية فينتفي كونه موجبا واما قلنا ان اللازمة
منتفية كان من لوازم كونه موجبا بالذات احد الامور وهو اما حصول الموجب التام
بدون المعلول او قدم بعض اجزاء العالم او حدوث البارئ تعالى وكل واحد من هذه
منتف فيلزم انتفاء الملزومة واما قلنا ان من لوازمه احد الامور لانه لو
كان موجبا بالذات فاما ان يكون موجودا بدون معلوله او لا يكون فان كان
موجودا بدون وجود معلوله يلزم حصول الموجب التام بدون معلوله وان لم يكن
موجودا فاما ان يكون معلوله ازليا او لا يكون فان كان ازليا يلزم قدم
بعض اجزاء العالم وان لم يكن ازليا يلزم حدوث البارئ تعالى والا لكان
موجودا بدون وجود معلوله ونحن نتكلم على خلاف هذا التقدير فثبت انه يلزم احد
الامور واما قلنا ان كل واحد منها منتف اما حصول الموجب التام بدون الاثر
فانه لو حصل الموجب التام بدون الاثر يبقى الاثر ممكنا لذاته محتاجا الى مرجح فلا يكون
المؤثر التام حاصلا وقد فرضناه حاصلا هذا خلف واما قدم العالم ببعض اجزائه
فلما مر واما حدوث البارئ تعالى فلانه واجب لذاته فيستحيل عليه الحدوث فان
قيل لازمه كونه تعالى فاعلا بالاختيار منتفية فينتفي كونه تعالى فاعلا بالاختيار
اما قلنا ان اللازمة منتفية لان من لوازم كونه فاعلا بالاختيار احد الامور الثلاثة
اما حصول الموجب التام بدون الاثر او قدم العالم ببعض اجزائه او حدوث البارئ
تعالى وكل واحد منها منتف واما قلنا انه يلزم احد الامور لانه لو كان فاعلا
بالاختيار فاما ان يكون موجودا بدون وجود الارادة او لا يكون فان كان موجودا
يلزم وجود الموجب التام بدون المعلول لان ذاته كافية في صفاته لاستحالة استناد
صفاته الى غيره وان لم يوجد فاما ان يوجد ذاته او ارادته بدون معلوله او لا
يوجد فان وجد يلزم وجود الموجب التام بدون المعلول وان لم يوجد فاما ان يكون حادثا

أزليا أو لا يكون فإن كان أزليا يلزم قدم العالم بجميع أجزائه وإن لم يكن
أزليا يلزم حدوث الباري تعالى لأنه لزم وجوده بدون معلوله ونحن نتكلم
على تقدير أنه يلزم أحد الأمور وكل واحد منها منتف بعين ما ذكر
فيلزم أن لا يكون الباري تعالى فاعلا بالاختيار بل موجبا قلت إن أردتم
أنه لو وجد ذاته وإرادته بدون وجود المعلول يلزم وجود الموجب التام
بدون المعلول وإنما يلزم ذلك إن لو كانت الإرادة يقتضي وجود العالم
على الإطلاق وهو لأن الإرادة عندنا صفة أزلية يقتضي لعينها الخصوصية
بشرطها أضافة تعرض لها وجود العالم في حالة مخصوصة على الوجه الذي
ذكرناه فلا يلزم وجود الموجب التام بدون المعلول واتفقوا أيضا في
إبطال كونه موجبا بالذات أن من لوازم كونه موجبا بالذات أحد
الأمرين وهو إما حصول الترجيح بدون المرجح وإما قدم العالم بجميع أجزائه
وكل واحد منهما منتف فيلزم أن لا يكون موجبا بالذات وإنما قلنا
أنه يلزم أحد الأمرين لأنه لو كان موجبا بالذات فإما أن يدوم المعلول
بدوام الموجب أو لا يدوم فإن لم يدم يلزم حصول الترجيح بدون المرجح
وإن دام لزم دوام معلوله ويلزم من دوام معلوله دوام معلول معلوله
فيلزم دوام جميع الآثار عنه بدوامه فيلزم قدم العالم بجميع أجزائه فإن قيل
قلت لم لا يجوز أن ينتهي الإنكار إلى معلول متحرك بالذات على سبيل الدوام
ويكون حركته سببا لحدوث الحوادث قلنا قد أجبنا عن هذا السؤال
في المسئلة الأولى فلا نعيده **المسئلة الثالثة** في صفات الباري
تعالى أما كونه عالما بجميع الكليات والجزئيات فلأنه لو لم يكن عالما بجميع الموجودات
يلزم أحد الأمرين وهو إما كونه موجبا بالذات أو كونه قاصدا إلى إيجاد ما ليس
بمعلوم وكل واحد من الأمرين منتف فيلزم كونه عالما وإنما قلنا أنه يلزم
أحد الأمرين لأنه لا يخلو إما أن يكون موجبا بالذات أو فاعلا بالاختيار فإن





كان موجبا بالذات فهو أحد الأمرين وإن كان فاعلا بالاختيار لزم كونه قاصدا
إلى إيجاد ما ليس بمعلوم وهو الأمر الآخر وإنما قلنا أن كل واحد منهما منتف
أما كونه موجبا بالذات فلما مر وأما كونه قاصدا إلى إيجاد ما ليس بمعلوم
فلكونه معلوم البطلان بالضرورة وأما كونه قادرا فلأنه مؤثر في العالم
فيلزم أنه مؤثر فيه ولا نعني بالقدرة سوى صفة المؤثرية أما إرادته فلأنا بينا
أنه فاعل بالاختيار والفعل بالاختيار بدون الإرادة محال وأما
كونه حيا فلأنه عالم وكل عالم فهو حي والعلم به ضروري وأما كونه سميعا بصيرا فلأنه
عالم بالجزئيات فيكون مدركا للمسموعات والمبصرات الجزئية ولا نعني بكونه
سميعا بصيرا سوى هذا القدر وأما كونه متكلما فلأن معاني الأمر والنهي و
سائر ما يدل عليه ألفاظ الكتاب الإلهي قائمة بذاته لكونه مدركا لجميع الحقائق
ولا نعني بكونه متكلما سوى أنه متكلم بالكلام النفسي فإن قيل لو كان الباري
تعالى موصوفا بشيء من الصفات لكان قابلا لتلك الصفة فاعلا لها فيكون الشيء
الواحد فاعلا وقابلا وهو محال ولأن الباري تعالى لو كان موصوفا
بالعلم والقدرة لكان ذاته مبدأ لأمرين متغايرين وهو محال لأن الواحد
لا يصدر عنه إلا الواحد لأنه لو صدر اثنان لكان مؤثرا في هذا ومؤثرا
في ذلك والحيثية التي بها التأثير في ذلك فهاتان الحيثيتان إن كانتا
داخلتين أو أحدهما داخلة في ماهية المؤثر لزم التركيب وإن كانتا خارجتين
كان مصدرا لهما فكونه مصدرا لأحدهما غير كونه مصدرا للآخر فهذان المفهومان
إن كانا داخلين أو أحدهما داخلا لزم التركيب وإن كانا خارجين كان
مصدرا لهما ولا يتسلسل فينتهي إلى ما يلزم التركيب وهو محال ولأن الباري
لو كان عالما بالجزئيات يلزم كون زيد جالسا في هذا المكان فبعد قيامه
عنه إن علم كونه جالسا فيلزم الجهل وإن لم يعلم لزم التغير في صفاته
تعالى وهو محال الجواب أما عن الأول فنقول لا نسلم أن كون الشيء الواحد فاعلا

في هذا تغير الحيثية التي بها التأثير

وقد يقال محال وهو الان التي بل للشي هو الذي لا يمتنع اتصافه بذلك الشي والتي مثل
للشي هو الذي يمتنع به وجود الشي بدلا عنه وجاز ان يكون الشي الواحد محالا لا يمتنع
اتصافه بالشي ويمتنع به وجود الشي بدلا عنه فعلم انه ليس كذلك واما الثاني
فلانا لا نم ان الحيثية التي بها اتصافه غير الحيثية التي بها اتصافه بذلك فلان صفاتنا
بان الحيثية بعينها هي تلك الحيثية الا انها اذا اتصفت مع اتصافها الى امر اخر
ثم اتصفت مع اتصافها الى غير ذلك الامر كان المجموع الاول مغايرا للمجموع الثاني ولا
يلزم من مغايرة المجموعين مغايرة الحيثيتين واما الثالث فلانا لا نم انه يلزم التغير
وانما يلزم ذلك لو حدثت صفة حقيقية وزالت عنه صفة فلم قلتم انه كذلك فان
زيدا اذا كان جالسا في المكان [illegible] لا اضافة المعلومة بجميع الاحوال
عنه بغير ذلك الاضافة وبطل [illegible] فالتغير انما يقع في الاضافات والسلبيات
التي لا تؤثر [illegible] في ذات الله تعالى ولا يلزم من ذلك حصول التغير في ذات الله تعالى
وصفاته وذهبت المعتزلة الى ان الباري له صفة تؤثر في ذاته وهي العالمية
والقادرية وسائر ما يوصف [illegible] احوال لا موجودة ولا معدومة وهو معلوم البطلان
بالضرورة لانا نعلم [illegible] ان كل مفهوم فاما ان يكون متحققا في الخارج او لا
فالقسم [illegible] احوال لا موجودة ولا معدومة [illegible]

المسئلة التاسعة في ان صفات الباري تعالى لا يجوز ان تكون حادثة
برهانه ان شيئا من صفاته لو كان حادثا لزم احد الامور وهو اما حصول الترجيح بدون
المرجح او حدوث حوادث غير مستند الى ذاته او افتقار الباري تعالى في شي
من صفاته الا [illegible] الى غيره وكل واحد منها ممتنع فيلزم ان لا يكون شي من صفاته
حادثا وانما قلنا انه يلزم منه احد الامور لان الصفة التي تحدث في ذاته اما ان
تحصل بمؤثر او لا بمؤثر فان حصلت لا بمؤثر لزم الترجيح بلا مرجح وان حصلت
بمؤثر فالمؤثر اما ان يكون ذاته او غيره فان كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح او
حدوث تلك الصفة من ذاته في بعض الاحوال دون البعض يكون ترجيحا بلا مرجح



صفاته
وان كان غيره فاما ان يكون صفة من صفاته او سببا منفصلا فان كان صفة من
فاما ان تكون قديمة او حادثة فان كانت قديمة لزم الترجيح بلا مرجح وان كانت حادثة
فاما ان يتوقف على حادث آخر او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم الترجيح بلا مرجح وان
توقف فاما ان ينتهي الى [illegible] او لا ينتهي فان لم ينته لزم حدوث حوادث غير
مستند الى ذاته وان انتهى لزم الترجيح بلا مرجح وان كان سببا منفصلا لزم افتقار
الباري تعالى في صفاته الا [illegible] الى غيره فثبت انه يلزم احد الامور وكل واحد منها ممتنع
فيلزم ان لا يكون محلا للحوادث ويتناول الصفات واجب الوجود لذاته لا يجوز ان
يكون مفتقرا الى الغير والواجب لذاته غني عن الغير فلا يكون مفتقرا الى الغير واما
الثاني فلان الحال في الشي مفتقر الى المحل لان الغني عن الشي لا يستحيل حلوله فيه
والواجب لذاته ليس مفتقرا الى الغير فلا يكون في محل المسئلة العاشرة في جواز
رؤيته تعالى والمراد منه انه يمكن ان يحصل عند انطباع البصر ادراك ذاته تعالى
ادراكا تاما كاشفا عن هويته المخصوصة والحجة فيه ان نقول لو امتنع رؤيته تعالى
لزم احد الامرين وهو اما انقلاب الشي من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي او
امكان الرؤية على تقدير امتناعها وكل واحد منها ممتنع فيلزم جواز الرؤية
وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان الرؤية معلقة على استقرار الجبل حيث
قال الله تعالى فان استقر مكانه فسوف تراني فلا يخلو اما ان يكون استقراره
ممتنعا لذاته في زمان النظر اليه او لا يكون فان كان ممتنعا لذاته وكان قبل
ذلك ممكنا لذاته فيلزم انقلاب الشي من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو
احد الامرين وان لم يكن ممتنعا لذاته كانت الرؤية معلقة بشرط غير ممتنع
لذاته والمعلق بالشرط الغير ممتنع لذاته غير ممتنع لذاته فيلزم امكان الرؤية على تقدير
امتناعها وهو احد الامرين [illegible] انه يلزم احد الامرين وكل واحد منهما ممتنع
فيلزم جواز الرؤية واما قوله تعالى لا تدركه الابصار فلا يرد علينا لانا لا
نقول ان البصر يدركه وانما نقول ان صاحب البصر يدركه فلا يكون ما ذكرتموه

حجة عليه **المبحث الحادي عشر** ان الجوهر الفرد هو المتحيز الذي لا يقبل القسمة اصلا لا فكا ولا وهما
من وجهين احدهما انه لو لم يوجد الجوهر الفرد يلزم احد الامور وهو اما عدم النقطة او
انقسامها او وجود الجوهر الفرد على تقدير عدمه وكل واحد منها منتف فيلزم وجود
الجوهر الفرد وانما قلنا انه يلزم احد الامور لان النقطة لا تخلو اما ان يكون موجودة
او لا يكون فان لم يكن موجودة فهو احد الامور وان كانت موجودة فاما ان
يكون في محل او لا يكون فان لم يكن في محل كانت متحيزة بذاتها فيلزم وجود الجوهر
الفرد على تقدير عدمه وان كان في محل فاما ان يكون محلها منقسما او غير منقسم
فان كان منقسما يلزم انقسام النقطة لان الحال في المحل المنقسم [illegible] في الآخر
وان كان محلها غير منقسم لزم المقصود بوجود الجوهر الفرد ثانيهما انه يلزم احد الامور وانما
قلنا ان كل واحد منها منتف اما وجود النقطة فلان الكرة اذا لاقت سطحا مستويا
فاما ان يكون موضع الملاقاة منقسما او غير منقسم والاول باطل والا لكانت
في الكرة خطا مستقيما وهو محال فموضع الملاقاة غير منقسم فيلزم وجود النقطة
واما ان [illegible] الآخرين فانما [illegible] ببطلانه بالضرورة الثاني انه لو لم يوجد
الجوهر الفرد يلزم احد الامرين وهو اما اجتماع الوجود والعدم او انطباق المنقسم
على غير المنقسم وكل واحد منهما منتف فيلزم وجود الجوهر الفرد وانما قلنا انه يلزم احد الامرين
لانه لو لم يوجد الجوهر الفرد فاما ان يكون الحركة الحاضرة منقسمة او غير منقسمة
فان كانت منقسمة كان بعض اجزائها منقضيا لاستحالة اجتماع اجزاء الحركة في الوجود فيلزم
اجتماع الوجود والعدم وان كانت غير منقسمة وهي مطابقة للمسافة المنقسمة فيلزم
انطباق غير المنقسم على المنقسم وهو المحال الثاني [illegible] انه يلزم احد الامرين وكل واحد
منهما فيلزم الجزء الذي لا يتجزى والجواب المنع [illegible] لو وجد احدها انه لو وجد [illegible]
يلزم احد الامرين وهما اما [illegible] او انقسام ما لا يتجزى وكل واحد منهما منتف
فيلزم انتفاء الجوهر وانما قلنا انه يلزم احد الامرين لان الوسط [illegible] لا يخلو اما
ان يكون ما نحاس ما في الطرفين او لم يكن فان لم يكن يلزم ان يكون الطرفان او

باطل

باطل



احدهما وانضاف الى الوسط ان كان ما نحاكان ما به يلتقي احدهما غير ما به يلتقي الآخر
فيلزم انقسام ما لا يتجزى واما ان كل واحد منهما منتف فذلك معلوم بالضرورة الثاني
ان المسافة لو كانت مركبة من اجزاء لا تتجزى فنفرض ارتفاع الشمس فاما ان ينتقص ظل الشخص
الموضوع في الارض جزءا لا يتجزى او اكثر او اقل فان انتقص جزءا لا يتجزى كان طول
الظل مثل غاية ارتفاع الشمس وهو محال وان انتقص اكثر كان الظل اطول وان كان
انتقص اقل لزم انقسام ما لا يتجزى الثالث المسافة لو كانت مركبة من اجزاء لا تتجزى
فاذا قطعت الحركة السريعة جزءا لا يتجزى فاما ان يقطع البطيئة مثله او اكثر او اقل فان
قطعت مثله او اكثر كانت البطيئة مثل السريعة في السرعة او اسرع وان قطعت اقل
لزم انقسام ما لا يتجزى الرابع ان المسافة لو كانت مركبة من اجزاء لا تتجزى فاذا
قطع الطوق الاعظم من الرحى جزءا لا يتجزى فالطوق الآخر منها اما ان يقطع مثله
او اكثر او اقل فان قطع مثله او اكثر كان الدائرة التي تتحرك عليها الطوق الصغير
مثل الدائرة التي عليها الطوق العظيم او اعظم منه وان قطع اقل منه يلزم انقسام جزء
ما لا يتجزى الخامس انا لو فرضنا خطا مركبا من اربعة اجزاء ووضع على طرفه الايمن
لا يتجزى وعلى طرفه الايسر جزءا لا يتجزى وتحركا الى الوسط بحركة متساوية فلا بد
ان يصير كل منهما محاذيا للآخر ولا يجوز ان يكون المحاذاة على الجزء الثاني من جهة الطرفين
والا لكانت احدى الحركتين اسرع فيقع المحاذاة على ملتقى الثاني والثالث
فيلزم انقسام الاجزاء كلها فهذه المسئلة يستحق التوقف فيها ولا اعتراف بنفي
الجزء بسبب هذه الوجوه **المسئلة الثانية عشر** في ابطال الهيولى والصورة قالت
الفلاسفة ان كل متحيز فهو منقسم [illegible] مركب من جوهرين احدهما حال في الآخر ويقال
له الصورة الجسمية والثاني محل الآخر ويقال له الهيولى وهو باطل لان كل متحيز لو كان
مركبا من الهيولى والصورة يلزم منه امر ممتنع وما يلزم منه الممتنع فهو ممتنع وانما قلنا
انه يلزم منه الممتنع لان الصورة في ذاتها اما ان يكون مفتقرة الى الهيولى او لا يكون فان
لم يكن مفتقرة اليها يلزم ان لا يكون حالة فيها لان الغني عن الشيء يستحيل حلوله فيه

كانت متقومة بها كانت الهيولى متقدمة على الصورة بالوجود لان المتقوم بها لا بد ان يكون
متقدما بالوجود ولو كانت متقدمة بالوجود فاما ان يكون متحيزة قبل الصورة او
لا يكون فان كانت متحيزة قبل الصورة ولم يكن كل متحيز مركبا من الهيولى والصورة
ونحن نتكلم على خلاف هذا التقدير فيلزم منه الممتنع وان لم يكن متحيزة فعند لحوق
الصورة بها اما ان يحصل في حيز معين او لا يحصل فان لم يحصل يلزم وجود
الجسم بلا حصول في الحيز فهو ممتنع وان حصلت في حيز معين كان حصولها في ذلك
الحيز دون غيره ترجيحا بلا مرجح وهو ممتنع واحتج المثبتون للهيولى بان
الجسم ليس من اجزاء لا تتجزى لما مر فكل جسم فهو متصل واحد وهو ممكن الانفصال
اذ لو امتنع الانفصال لما كان شيء من الاجسام قابلا للانفصال وهو باطل
ولا بد ان يكون في الجسم شيء يقبل الانفصال والاتصال وان الانفصال لا يقبل
الانفصال لان الشيء لا بد ان يكون موجودا مع المقبول والاتصال لا
يبقى مع الانفصال فلا يكون هو قابلا للانفصال والجسم لا بد وان يكون فيه
شيء يقبل الانفصال فالجسم مركب من شيئين احدهما الصورة والثاني القابل
للانفصال والجواب منعنا لا نم انه لا بد ان يكون في الجسم شيء يقبل الانفصال
وانما يكون كذلك ان لو كان الانفصال امرا وجوديا مفتقرا الى قابل يحل فيه
وهو لان الانفصال عدم الاتصال وذلك امر سلبي فلا يحتاج الى محل فان
قيل الانفصال عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل فهو عدم مخصوص بمحل
فلا بد ان يكون له قابل قلنا هب ذلك لكن لا يلزم ان يكون الجسم مركبا من جزئين
ليثبت المطلوب الذي [illegible] الاول وان ابطال الهيولى والصورة
ان نقول لو كان الجسم مركبا من الهيولى والصورة فعند انقسام الجسم يلزم
انقسام الهيولى ضرورة ان الهيولى في الجسمين غير ما هي الاول فيكون
الهيولى من حيث هي قابلة للانفصال فيستدعي محلا على الوجه الذي
ذكرنا ويكون ذلك المحل ايضا قابلا للانفصال فيستدعي محلا آخر وهكذا الى غير النهاية



فيلزم اجتماع امور مترتبة الى غير النهاية وهو محال **المسألة الثامنة عشر** في الخلاء وهو ان
يوجد جسمان لا يتماسان ولا يكون بينهما جسم يماسهما احتج المثبتون له بوجهين
احدهما انه يوجد ملزوم الخلاء فيثبت الخلاء واما انه يوجد الملزوم فلان من
الاجسام ما ينتقل من حيز الى حيز آخر وذلك ملزوم لوجود الخلاء لانه اذا تحرك فاما
ينتقل الى مكان فارغ او الى مكان مملو والثاني باطل فتعين الاول واما ان
الثاني باطل فلانه لو انتقل الى مكان مملو فالجسم الذي في ذلك المكان اما ان
ينتقل الى مكان هذا الجسم او الى مكان آخر والاول باطل والا لزم الدور والثاني
باطل والا لزم من حركة ذرة حركة جميع الاجسام وهو معلوم البطلان بالضرورة
فتعين ان ينتقل الى مكان فارغ وهو المطلوب الثاني ان الجسم لما [illegible] جسم آخر
فاذا رفع عنه دفعة واحدة فحين كان كذلك لزم وقوع الخلاء لان الجسم الماس
للجسم الآخر اذا رفع عنه دفعة فلان الجسم الاعلى الذي كان منطبقا على جسم آخر
وتحرك الاعلى الى فوق فانه حين ترفع السطح الماس للجسم المنطبق عليه والا لزم انفكاك
اجزاء الجسم المتحرك بعضها عن بعض وانما قلنا انه حين كان كذلك يلزم وقوع الخلاء
لان حصول الجسم في الوسط يحتاج الى الحركة من الجوانب فحال ما يكون الجسم على الطرف
لا يكون في الوسط فيلزم وقوع الخلاء في الوسط فان قيل على الاول لم لا يجوز ان
ينتقل الى مكان [illegible] ان الجسم الذي فيه اما ان ينتقل الى مكانه او الى مكان
آخر قلنا لا نم [illegible] محال انه [illegible] الجسم الذي في ذلك المكان وهذا لان
الجسم عندنا مركب من الهيولى والصورة ثم الهيولى يقبل المقادير المختلفة فعند
انتقال الجسم يحدث فيها مقدار اصغر من المقدار الحاصل فقدام المتحرك ويحصل
فيها مقدار اعظم من المقدار الذي حصل فيلزم الخلاء واما على الثاني فلا نم لا
[illegible] الجسم في الوسط يحتاج الى الحركة من الطرف ولم لا يجوز ان [illegible] الى
الزمان الذي يتحرك الجسم الى فوق [illegible] الجسم والوسط بطريق التخلخل والجواب
عنه ان المراد الجسم الذي لا يجوز ان يكون مركبا من الهيولى والصورة فلا يصح التخلخل

والمكان ... فلا بد من وقوع الخلاء احتج المنكرون بوجوه احدها انه لو وجد الخلاء
لكان قابلا للزيادة والنقصان لان الخلاء فيما بين الجدارين اقل من الخلاء
فيما بين المدينتين ولو كان كذلك لكان يكون مركبا من اجزاء لا تتجزى او
لا يكون والاول باطل لما مر فتعين الثاني فيكون مقدارا فاما ان يكون
متناهيا او لا يكون لا جائز ان يكون غير متناه لانه لو كان غير متناه لوجدت
خطوط مترتبة الى غير النهاية وهو محال لان ما بين هذه الخطوط بين كل ...
من الخطوط المترتبة اما ان يكون خطوط مترتبة او لا يكون فان لم يكن فيما
بين خطين من تلك الخطوط خطوط متناهية لم يكن الخطوط مترتبة
الى غير النهاية ولا جائز ان يكون غير متناه لانه لو كان متناهيا لكان له شكل
وذلك الشكل ان كان لطبيعة المقادير كانت المقادير كلها متشاكلة
واحدة وان كان بسبب ... كان المقدار الخلائي قابلا للفصل والوصل
فكان حالا في محل لما ثبت ان كل ما قبل الانفصال فهو في محل
وقد كان موجودا ... الثاني لو وجد الخلاء فحينئذ حصول الجسم فيه اما ان
ينفصل او لا ينفصل فان لم ينفصل يلزم تداخل الابعاد وان انفصل
كان قابلا للفصل والوصل فكان حالا في محل فكان الخلاء متمكنا ... وهو محال
الثالث انه لو وجد الخلاء لامتنع ان يسكن فيه الجسم لان اختصاصه بحيز
دون حيز ... بان يكون مطلوبا بالطبع دون البعض ترجيح بلا مرجح وهو محال والجواب عن هذه المسئلة
ايضا من جملة ما يستحق ... بسبب ... الاولة والله اعلم

المسئلة الرابعة عشر في خلق الافعال قال الامام ابو الحسن الاشعري
ان قدرة العبد غير مستقلة بايجاد الفعل بل القدرة والفعل كلاهما مستندان
الى الباري تعالى وقالت المعتزلة ان قدرة العبد مستقلة بايجاد الفعل والمختار
في هذه المسئلة ان كل واحد من الفعل والقدرة مستندان ... الى
الباري تعالى لان كل واحد منهما ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فانه يحتاج في سلسلة



الى جهة الى واجب الوجود لذاته والحق هو الجبر لان الباري تعالى ان خلق جملة ما
يتوقف عليه فعل العبد ام لم يخلق فان خلق كان واجب اللزوم فلا يمكن
للعبد تركه وان لم يخلق كان الفعل ممتنع الوجود لاستحالة حصول الشيء بدون
ما يتوقف عليه فعل العبد فاذا ثبت هذا كان الجبر حقا لكان التكليف تكليفا
بما لا يطاق وذلك قبيح عقلا قلنا ... وانما يكون كذلك ان لو كان الحسن والقبيح
بالعقل فلم قلتم انه كذلك فان عندنا الحسن ما حسنه الشرع والقبيح
ما قبحه الشرع

المسئلة الثالثة عشر في اعادة المعدوم اتفق اهل
الحق على ان اعادة المعدوم بعينه جائز خلافا للفلاسفة لنا في المسئلة
انا نقول ان مقتضى اعادة المعدوم بعينه اما امكان وجوده ثانيا لا بمعنى
الثاني ... فيلزم اشتراك الاول والثاني ... لا بمعنى ان الان
وجوده ثانيا ان يكون ممكنا لذاته في كل حالة من الاحوال او لا يكون واما ما
كان يلزم عدم الاجتماع اما اذا كان ممكنا فلا نزاع يلزم امكان وجوده
بعد عدمه فثبت امكان عوده اما اذا لم يكن ممكنا لذاته في كل حالة
فلا نزاع لا يكون ممكنا اصلا والا لزم انقلاب الشيء من الامكان الذاتي
الى الامتناع الذاتي وهو محال فيلزم ان لا يكون وجوده ممكنا لذاته
فيلزم عدم الاجتماع فثبت انه لا يخلو ... والثاني ثابت فيلزم انتفاء
الاول فان قيل لم قلتم انه لو كان وجوده ممكنا في كل وقت يلزم
امكان عوده ... لا نزاع يلزم امكان وجوده بعد عدمه ... لم قلتم
انه يلزم من حصول امكان وجوده بعد عدمه امكان عوده ... لان
عوده عبارة عن الوجود الثاني وامكان وجوده بعد عدمه معناه انه
يصدق في ... امكان الوجود الثاني ثم قلتم انه يلزم من صدق
قولنا ان وجوده ممكن في ... امكان الوجود الثاني ثم نقول
لو امكن اعادة المعدوم لامكن اعادة الشخص الذي عدم وامكن اعادة

الوقت الذي وجد فيه وهذا الحكم غير ممكن لانه لو حصل هذا يلزم منه المحال فيكون محالا
وانما قلنا انه يلزم منه المحال لانه حينئذ يلزم ان يكون الشخص معادا ومبتدا في حالة
واحدة وهو محال وثانيا لان المعدوم نفي محض فلا يكون موصوفا بامكان الوجود
لاستحالة اتصاف المعدوم بشيء من الصفات واذا لم يكن امكان العود صفة
فلا يمكن عوده [illegible] فثم بانه يلزم من امكان وجوده بعد العدم
امكان وجوده الثاني قلنا لان وجوده اذا كان ممكنا في كل حالة من الاحوال
يلزم امكان وجوده الثاني لان وجوده الثاني لا يخالف الوجود في حقيقته
لان وجود كل شيء هو نفس حقيقته [illegible] فيكون حقيقة الوجود الثاني هو حقيقة
المعدوم بعينه فيلزم من امكان وجوده في كل حالة امكان وجوده الثاني
اما قوله لو امكن اعادة المعدوم لامكن اعادة الشخص الذي عدم واعادة
الوقت الذي وجد فيه وهذا الحكم غير ممكن قلنا لا نم قوله لو حصل يلزم ان يكون
الشخص معادا من حيث انه مبتدا قلنا لا نم وذلك لان المبتدا هو الذي
يوجد في وقت غير معاد وهذا يكون موجودا في وقت معاد فلا يكون مبتدا
من حيث انه معاد ولئن سلمنا ان حصول المجموع من حيث هو مجموع محال
ولكن لا يلزم استحالة كل واحد منهما من حيث هو هو فانه من الجائز ان
يكون الاجتماع محالا ويكون كل واحد منهما ممكنا في نفسه اما قوله ان المعدوم
نفي محض فلا يوصف بامكان وجوده قلنا لم قلتم بان امكان الوجود اذا لم
يكن صفة حاصلة له حالة العدم لا يمكن عوده ولم لا يجوز ان يكون امكان الوجود
صفة حاصلة له حالة الوجود فيكون حالة الوجود موصوفا بانه ممكن عوده
بعد العدم [illegible] المسئلة السادسة عشر في ان النفس الناطقة
اختلف الناس في ان النفس الانسانية هل هي جسم او جسمانية او ليست بجسم
ولا جسمانية فذهب الحكماء [illegible] الى انها ليست بجسم ولا جسمانية
برهانه من وجوه احدها ان النفس عاقلة للبسائط [illegible] كانت كذلك



لم تكن جسما ولا جسمانية وانما قلنا انها عاقلة للبسائط لانها تعرف الوحدة والنقطة
وهي بسائط وانها عالمة بالمبدا [illegible] فيكون عالمة بالبسائط
معقولا بوجود بسيط [illegible] وانما قلنا انها متى كانت كذلك لم تكن جسما
ولا جسمانية لانها لو كانت جسما او جسمانية لكانت منقسمة [illegible]
الذي لا يجوز [illegible] لوجوب انقسام الحال بانقسام
محله [illegible] الثاني انها عاقلة للحقائق الكلية كالانسانية والفرسية [illegible]
ما لا يمتنع فيه الشركة [illegible] الكلي [illegible] جسم ولا جسماني والا لكان الكلي
حالا في الجسم فيكون متقدرا بمقدار مخصوص ووضع مخصوص فيكون مانعا
من وقوع الشركة فيه فلا يكون كليا الثالث ان النفس لو كانت جسما
او جسمانية لكانت منقسمة الى غير النهاية [illegible] الجزء الذي لا يتجزى
ولو كانت منقسمة الى غير النهاية لكانت المعقولات المنطبعة فيها
الغير متناهية منقسمة الى غير النهاية ولو كانت كذلك فاما ان ينقسم الى اجزاء
متشابهة او الى اجزاء غير متشابهة فان انقسمت الى اجزاء متشابهة
كانت المعقولات متقدرة بمقدار مخصوص لان الاجزاء المتشابهة
هي الاجزاء المتقدرة لا غير واذا كانت متقدرة بمقدار مخصوص لا يكون مجردة
عن اللواحق الغريبة [illegible] وان انقسمت الى اجزاء غير متشابهة كانت
المعقولات مركبة من الاجزاء الغير متشابهة وهو محال لانها لو كانت مركبة من
الاجزاء الغير متشابهة لما صارت معقولة لاستحالة تعقلها لانها غير متناهية الرابع
ان النفس لو كانت جسما او جسمانية يلزم [illegible] دائما [illegible] تعقل
[illegible]
[illegible] ان لا يكون جسما ولا جسمانية وانما قلنا انه يلزم [illegible]
صورة [illegible] حصلت [illegible]
[illegible] دائمة [illegible]

في مستقبله اي الصورة الاخرى ومن المحال ان يحصل في محلها صورة الاخرى
الحلول لاستحالة اجتماع المثلين فيلزم كونها ذاتية للانتقال فيعلم انه بطل
الاخرين وكل واحد منهما مستقل بتقرير ان لا يكون النفس جسما وجسمانية فانه
يلزم ان يكون النفس جسما والجسمانية لكانت مشاركة للسائر في كونها
ليست جسما ولو كانت مشاركة في هذا الوصف لكانت مشاركة في تمام
الماهية والا لكان هذا الوصف معللا بعلتين مختلفتين وهو محال لانه
اما ان يكون لذاته محتاجا الى احدى العلتين بعينها او لا يكون والاول يكون محتاجا
اليها لذاته فلكان غنيا عنها لذاته لما كان معلولا لشيئين كونه
محتاجا اليه لذاته فاستحال حصوله بدونه وهو خلف فثبت انه لو كان
مشاركا في تمام الماهية لكان هذا الوصف له علة وهذا لان الوصف
امر عدمي فلا يكون معللا بعلتين وانما يلزم ذلك ان لو كان الوصف
له علة وهذا لان هذا الوصف امر عدمي فلا يكون معللا بعلة والحق حسن تفصيل
من هذا المقام ونبين انه اذا لم يكن محتاجا الى شيء بعينه لذاته
يكون غنيا عنها لذاته بل يكون لذاته محتاجا الى احدهما ويكون كل
واحدة منهما علة له فتحتاج الى حجة اخرى تامة والله تعالى اعلم

**المسألة السابعة عشر** [illegible] الى [illegible] الا فقد جوزنا
من المتكلمين والفلاسفة [illegible] اما طريقتهم في حدوث العالم فمن
وجهين احدهما ان العالم ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فهو محتاج الى مؤثر
فاثر المؤثر فيه اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم او لا حالة الوجود
ولا حالة العدم والاول باطل لان التأثير حالة الوجود يكون ايجادا
للموجود وتحصيلا للحاصل وهو محال والثاني باطل لان التأثير
حالة العدم يكون جمعا بين الوجود والعدم فتعين ان يكون لا حالة
الوجود ولا حالة العدم فيكون حالة الحدوث فكل ممكن حادث الثاني



ان الاجسام ان كانت ازلية فاما ان تكون متحركة في الازل او ساكنة والقسمان باطلان
اما الاول فلانها لو كانت متحركة فيه لزم الجمع بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية
بالغير لان الحركة يقتضي المسبوقية بالغير والازلية يقتضي عدم المسبوقية فيلزم
الجمع بينهما ولانها لو كانت متحركة لكانت حالة لا تخلو عن الحوادث وما لا
يخلو عن الحوادث فهو حادث والا لكان الحادث ازليا هذا خلف ولانها لو
كانت متحركة لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء ما لا نهاية له وانقضاء
ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال ولانها لو كانت متحركة لكان
قبل كل حركة حركة اخرى لا الى اول وهو محال لانا اذا فصلنا من الحركة اليومية الى
الازل جملة ومن الحركة التي قبل الحركة اليومية الى الازل جملة اخرى فنطبق
احديهما على الاخرى بان نقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من
الجملة الاولى والثاني بالثاني فاما ان ينطبقا الى غير النهاية او لم ينطبقا
فان انطبقا كان الزائد مثل الناقص وان لم ينطبقا بل لزم انقطاع
الجملة الثانية واذا لزم انقطاع الجملة الثانية لزم انقطاع الاولى ايضا لان الاولى
لا تزيد على الثانية الا بمرتبة واحدة واما القسم الثاني فلانها لو كانت
ساكنة في الازل امتنع عليها الحركة لان السكون حينئذ لا بد من سبب مؤثر فيه
وذلك السبب اما ان يكون قديما او حادثا لا جائز ان يكون حادثا والا
لكان السكون حادثا فتعين ان يكون قديما لكن الحركة على الاجسام غير ممتنع لان
الاجسام اما ان تكون بسيطة او مركبة فان كانت بسيطة فيصح على احد
جوانبها ما يصح على الآخر فيصح ان يصير يمينها يسارا فيصح عليها الحركة و
ان كانت مركبة كانت مجتمعة من البسائط فكانت بسائطها قابلة
للافتراق فكانت قابلة للحركة الاعتراض اما قوله ان كل ممكن حادث قلنا
لا نسلم قوله ان التأثير فيه اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم او لا حالة
الوجود ولا حالة العدم قلنا لم لا يجوز ان يكون حالة الوجود قوله ان التأثير

حالة الوجود يكون مقتضيا لشيء حين قلنا لا نسلم قوله لان التأثير عبارة عن كون الممكن
مرجح الوجود على العدم حالة الوجود والذي يدل على ان التأثير حالة الوجود
هو ان التأثير لو لم يكن حالة الوجود فاما ان يكون حالة العدم او لا يكون
والاول محال لانه يلزم اجتماع الوجود والعدم والثاني باطل لان التأثير
اذا لم يكن حالة الوجود ولا حالة العدم لم يكن المؤثر مؤثرا لان الواقع
اما حالة الوجود او حالة العدم والمؤثر يكون مؤثرا في احد الشيئين فيلزم
عدم كونه مؤثرا ضرورة ثم نقول لو كان كل ممكن محدثا لكانت صفات
الله محدثة لكونها ممكنة لذاتها واللازم باطل واما قوله ان الاجسام لو كانت
ازلية فاما ان تكون متحركة في الازل او ساكنة قلنا لم لا يجوز ان تكون متحركة
قوله ان الحركة تقتضي المسبوقية بالغير والازل يقتضي عدم المسبوقية
بالغير فيلزم الجمع بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير قلنا لا نسلم وانما
يلزم الجمع بينهما لو كان الشيء الواحد مسبوقا بالغير وغير مسبوق بالغير
وليس كذلك فان المسبوق بالغير لا يكون الا الحركة وغير المسبوق بالغير
هو الجسم فلا يلزم الجمع بين المسبوقية وعدم المسبوقية في شيء واحد واما
قوله لو كانت متحركة لكانت بحاله لا تخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن
الحوادث فهو حادث قلنا لا نسلم قوله لو لم يكن كذلك لكان الحادث
ازليا قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان لو كان الحادث الواحد بعينه ازليا
وليس كذلك بل يكون قبل كل حادث حادث آخر لا الى اول فلا يلزم
قدم الحوادث اما قوله انها لو كانت متحركة لكان الحادث اليومي موقوفا
على انقضاء ما لا نهاية له قلنا لا نسلم بل يكون الحادث اليومي مسبوقا
بحوادث لا اول لها قوله ان ذلك محال قلنا [illegible] غير جائز والنزاع ما وقع الا فيه واما
قوله ان الحاصل من [illegible] بالنسبة الى الازل جملة قلنا لا نسلم وانما يلزم
ان لو كانت الحركات مجتمعة في الازل فيحصل منها جملة مجموع وليس كذلك



انه لا يجوز ان يكون متحركة في الازل ولكن لم قلتم انه لا يجوز ان يكون ساكنة فيه
قوله لو كانت ساكنة في الازل لامتنع ان يصير متحركة قلنا لا نسلم قوله ان
المؤثر في السكون اما قديم او حادث قلنا لم قلتم انه لو كان قديما يلزم
دوام السكون ولم لا يجوز ان يقال تأثيره موقوف على شرط عدمي ازلي
والعدم الازلي يجوز زواله فاذا زال ذلك العدم زال ذلك السكون ولئن
سلمنا انه يلزم دوام السكون ولكن لم قلتم انه يلزم امتناع الحركة لذاتها
وهذا لان السكون ح يكون ممتنع الزوال لشرط الموجب له فيلزم من كونه
ممتنع الزوال لشرط الموجب ان يكون ممتنعا لذاته ليلزم منه امتناع الحركة
لذاتها واما طريقهم في اثبات الصانع ووصفه بصفاته ووحدانيته فهو
انهم قالوا العالم الجسماني حادث وكل حادث فله محدث فالعالم
الجسماني له محدث فيلزم وجود الصانع ثم قالوا ان صانع العالم لا بد
ان يكون قادرا عالما متكلما مريدا حيا سميعا بصيرا لان نفي صفات
الكمال نقص ومن لم يوصف بها ذاته [illegible] نقص لكان [illegible] نقصا والنقص
عليه تعالى محال ثم تمسكوا في اثبات الوحدانية بانه لو فرضنا الهين
يلزم منه الخلل لانا لو فرضنا الهين وفرضنا ان احدهما يريد حركة زيد
والآخر يريد سكونه فاما ان يحصل مراد كل واحد منهما او يحصل مراد احدهما
دون الآخر فان حصل مراد كل واحد منهما يلزم اجتماع الحركة والسكون
في حالة واحدة وهو محال وان لم يحصل مراد واحد منهما يلزم ان لا يكون
واحد منهما الها [illegible] وان حصل مراد احدهما دون الآخر يلزم ان يكون
احدهما قاصرا عن الآخر في تمام صنعه وقد فرضنا الهين [illegible]
كل واحد منهما الآخر في الصفات الالهية ثم تمسكوا في جواز رؤية
الله تعالى بانه موجود وكل موجود يمكن رؤيته لان [illegible] امكان رؤية الاجسام
والاعراض متعلقة بالوجود والوجود مشترك بينهما [illegible] فيكون

واما ان يكون

كل موجود يمكن ان يرى وانما قلت ان رؤية الاجسام معللة بالوجود لانها
معللة بالامكان او بالحدوث او بالوجود والاول باطل لان الامكان عدمي
لانه لو كان موجودا لكان له امكان آخر ولزم التسلسل واذا كان عدميا لا يصلح
للعلية والثاني ايضا باطل لان الحدوث عبارة عن كون الوجود مسبوقا بالعدم
فيكون العدم جزءا منه فيكون عدميا واذا كان كذلك كان الحدوث من حيث هو حدوث
عدميا فلا يصلح للعلية فتعين القسم الثالث وهو المطلوب لا غيره واما قوله
ان العالم الجسماني حادث فله محدث فقد سبق الاعتراض على طريقتهم في
الحدوث وبعد التنزل عن هذا المقام لا نم ان العالم الجسماني لما كان له
محدث يلزم ان يكون ذلك المحدث موجودا واجب الوجود لذاته فيجوز
ان يكون محدث الاجسام امورا ممكنة الوجود لذاتها كما ذهب اليه الفلاسفة
فانهم قالوا مصدر هذا العالم جوهر ليس بجسم ولا جسماني يقال له العقل
الفعال وهو مستند الى عقل آخر وهكذا الى ان ينتهي الى العقل الاول والعقل
الاول معلول ذاته تعالى وجميع الممكنات لذاته فيصدر عنه بواسطة عقل آخر وفلك
آخر وهكذا الى ان يتم عدد العقول بعدد الافلاك ثم يوجد عقل آخر وهو العقل الفعال
فيصدر عنه الاجسام العنصرية والقوى النباتية والحيوانية والانسانية واما
قوله ان صانع العالم لا بد ان يكون موصوفا بالسمع والقدرة وسائر الصفات
لانها اوصاف كمال قلنا لا نم انها صفات كمال بالنسبة الى ذاته تعالى وانما
يكون صفات كمال ان لو كانت ممكنة في حقه فلم قلتم انها ممكنة في حقه والنزاع
ما وقع الا فيه واما قوله انا لو فرضنا الهين يلزم منه المحال قلنا لا نم انا لو
فرضنا ان احدهما يريد حركة زيد والآخر سكونه يلزم اما حصول مرادهما
او لا حصول لهما او حصول احدهما دون الآخر وايا ما كان المحال قلنا
لم قلتم ان المحال انما لزم من فرض وجودهما مع ارادة احدهما حركة زيد و
ارادة الآخر سكونه بل لزم من استحالة الجمع استحالة وجود الالهين اما قوله



ان الباري موجود وكل موجود يمكن رؤيته قلنا لا نم ولم لا يجوز ان يقال ان امكان
الرؤية انما كانت لخصوص كونها اجساما وليس حسننا ذكره لكن لم لا يجوز ان
يكون لامكانها قوله ان الامكان عدمي والعدمي لا يصلح ان يكون علة قلنا لا نم
وانما يلزم ذلك ان لو كان الامكان علة بحد وجودي وهذا لان امكان الرؤية
ايضا امر عدمي والعدم جاز تعليله بالعدم ولئن سلمنا انه وجودي ولكن لم
قلتم ان الوجود مشترك بين الموجودات وهذا لان وجود كل شيء نفس حقيقته
والحقيقة ليست مشتركة فلا يكون الوجود مشتركا **المسئلة الثامنة
عشر** في اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم اما اثبات نبوته
على الاطلاق فلانه ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يده وما دل عليه
التواتر المفيد لليقين وكل من كان كذلك كان نبيا والعلم به ضروري
اما الزام اليهود في انكار نبوته فنقول علمهم بنبوة محمد مع نبوة موسى عم
مما لا يجتمعان والنسخ ثابت بالاتفاق فيلزم انتفاء الاول وانما
قلنا انهما لا يجتمعان لان ظهور المعجزات وخرق العادات بعد دعوى النبوة
اما ان كان كافيا في حصول العلم بالنبوة او لم يكن كافيا فان كان كافيا يلزم
نبوة محمد عم وان لم يكن كافيا فح يلزم عدم حصول العلم بنبوة موسى عم
لانه لو حصل لكان حصوله بدون الموجب لانا نعلم بالضرورة انه لا موجب
هناك سوى ظهور المعجزات وخرق العادات عقيب الدعوى فثبت انهما لا يجتمعان
والثاني ثابت فيلزم انتفاء الاول وبهذا الطريق نبين الزام النصارى
والحكمة في النبوة ان الانسان لا يتم معيشته لو تفرد بتدبير امور من غير شريك
يعاونه على ضرورات حاجته فلا بد ان يتعاون الناس بعضهم بعضا حتى
اذا اجتمعوا كان امرهم مكفيا فاضطروا الى اقامة المدن والاجتماع واحتاجوا
الى ان يكونوا في معاملاتهم ومناكحاتهم وجناياتهم قانون يرجع اليه فان
عقولهم متفاوتة متخالفة لا ينقاد بعضهم لبعض فيؤدي امرهم الى الفتن

نبوة محمد

فانتفت الحكمة الالهية ان يبعث لخلقه رسلا مخصوصا بآيات ومعجزات ليبلغهم
بالسنتهم ويبلغ اليهم الاوامر والنواهي ويعلمهم عبادة ربهم ويذكرهم الرحيل
اليه ويهديهم الى الصراط المستقيم [illegible] لولي الحمد والصلوة
على الذوات الشريفة ذوي العلم والمجد ش

ان قيل لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فينتج لو علم الله فيهم
خيرا لتولوا وذلك محال اذ على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي
بل الانقياد قلنا الجواب عن ذلك من وجوه اما اولا فلا نسلم ان الكبرى كلية
بل هي مهملة اذ لو كانت كلية لكانت مع توقف الاخبار فلا يصلح كبرى للشكل الاول
واما ثانيا فلا نسلم ان النتيجة باطلة اذ على تقدير علم فيهم خيرا كان محالا والمحال
جاز ان يستلزم المحال واما ثالثا فانما يلزم ذلك لو علم فيهم كل خير لكنه
ممنوع بل يعلم فيهم خيرا منكرا فيجوز ان يجتمع مع التولي شيا فجاز ان يكون
ذلك الخير غير عدم التولي ثم قلتم انه ليس كذلك لا بد له من دليل ش

ان قيل لو صدق هذه علما بمحمد رجلا لو صدق لصدق عليك فهو لو صدق هذه
رجلا بمحمد علما فكر المقدم حق فالتالي كذلك فيجب ان يكون ملكا لكن
الرسول ليس ملكا بالضرورة فنقول الجواب عنه من وجهين اما الاول
فلانه لا يجوز ان يكون اتفاقية عامة وهي لا تنعكس اصلا لكذب تاليها واما
ثانيا فالجزئية لا تنتج في القياس الاستثنائي ما لم يكن الاستثناء كليا لم تعلم
انه كذلك لا بد له من دليل ش فائدة من فوائد ابي
النفع المستى ردة اورده ابو الحسن السهيلي في تتمة صوان الحكمة
اذا وجب [illegible] البسيط الذي هو مثلا ج مع [illegible]
وب [illegible] ذاتية فنقول اما ان وجب ب وجود ب عن ج منفكا عن -



وجود ج فلم يجبا معا وان لم يجب وجود ب منفكا عن وجود ج فقد وجب [illegible]
وجوب ج واورد عليه ابو الحسن رده ان ب وجب بوجوب ج ولم
يجب بوجود ج فلم يصح وجوب ج والله اعلم ش لا يلزم من ثبوت الامكان
امكان الثبوت من صدق كل ج ب بالامكان امكان كل ج ب بالفعل
فان الاول حكم بالثبوت للامكان والثاني حكم بالامكان للثبوت
فهما متغايران متغايران فان الحادث في الازل له ثبوت
الامكان وليس له امكان ثبوت في الازل والا لم يكن حادثا ش
الذي يستند اليه فعل العبد قادر بالاتفاق ولا شيء من العبد بقادر بالاتفاق
فينتج من الشكل الثاني ليس الذي يستند اليه فعل العبد بعبد فيكون الله تعالى
فيلزم الجبر ش فعل العبد مستند الى الله والا لصدق انه تعالى غير فاعل
لما يصدر من العبد ويصدق على تقديره انه غير فاعل لشيء من الاشياء وذلك
باطل وانما قلنا بصدقه على ذلك التقدير لانه لولاه لصدق على ذلك التقدير
انه فاعل لشيء لوجوب صدق احد النقيضين على ذلك التقدير المحقق [illegible]
لكن ينعكس قولنا لو كان غير فاعل لما يصدر عن العبد كان فاعلا لشيء
الى قولنا لو لم يكن فاعلا لشيء كان فاعلا لما يصدر عن العبد وذلك باطل
ش زعم المنطقيون ان المتصلة الموجبة الجزئية تنعكس كنفسها وكذلك السالبة
الكلية وهو غير صحيح ضرورة صدق قولنا قد يكون اذا كان الجسم حجرا فهو
حيوان مع كذب قولنا قد يكون اذا كان الجسم حيوانا فهو حجر وانما
كانت كاذبة لانها لو صدقت وصدقها صادق دائما لصدق تاليها
في وقت وهو محال وبه تبين عدم انعكاس السالبة الكلية لان
كل منها يستلزم انعكاس الآخر والجواب انا نمنع كذب العكس فان تاليه لازم
لمقدمه على بعض التقادير وهو اذا كان الجسم حيوانا حجرا فيصدق
المتصلة الجزئية قوله لو صدقت وصدقها صادق دائما لصدق تاليها

في وقت ما وهو محال فقد فقد صدق المقصود الجزئية هنا وضع تحسين الى التحقيق
في شيء من الازمنة قال ابن كمونة في جوابه ان عنيت بصدق دائما صدقه
في كل الاوقات الواقعة والمقدرة فاللازم على تقدير صدق هذا الى
استثناء ميلى المقدم انما هو صدق دائما في وقت ما واقع او مقدر
وليس ذلك بمحال في المثال الذي وضع به التشكيك لضرورة صدقه في وقت
كونه ذا جناحين من الاوقات المقدرة وان عنيت بذلك صدقه في
كل الاوقات الواقعة فقط فلا نسلم لزوم صدق التالي في الواقع ۵
الممكنة تستلزم امكان صدق الفعلية فنقول لو استلزمت لامكن
استلزام المقتضى بالضرورة المحال واللازم باطل فكذا الملزوم بيان الملازمة
ان قولنا لا شيء من الممكن الخاص بموجود دائما بمعدوم دائما وبعض الممكن
الخاص الموجود دائما ممكن خاص معدوم بالامكان العام قضيتا بالضرورة صادقة
في نفس الامر وان اجتمعا يستلزمان بعض الممكن الخاص الموجود دائما معدوم
بالامكان العام وهو يستلزم لامكان بعض الممكن الخاص الموجود دائما
معدوم بالفعل وذلك يستلزم لامكان اجتماع النقيضين وامكانه محال
واما في التالي فظاهر واجاب ابن كمونة بان الدوام لا ينفك عن الضرورية
فلا يجتمع الامكان الخاص والوجود الدائم فيكذب الصغرى الاولى ويصدق
كل ممكن خاص موجود دائما معدوم بل ممتنع الوجود ولو سلم انفكاك
الدوام عن الضرورة فلا نسلم كل ممكن خاص معدوم بالامكان العام
لان بعض ما هو ممكن خاص موجود دائما وكل ما هو موجود دائما يمتنع
ان يعدم بالفعل لاستحالة ارتفاع النقيضين ۵ المدعى او ملزومه
الخصوص منه ثابت فثبت المدعى لان اللازم مع عدم الملزوم اما ان
يكون مساويا للاصل وجودا وعدما او لا يكون وعلى التقديرين يلزم
المدعى ۵ قوله الامكان العام مسلوب عن الطرف المخالف للوجود



۵ الوجود مناف لقولهم كل ممتنع ممكن بالامكان العام يرد ما قاله على
الصغرى الدائمة مع الكبرى المشروطة العامة تنتج ضرورية مطلقة خلافا
لجمهور المنطقيين فانهم زعموا انها دائمة بيانه ان الكبرى قضت بان
الاكبر ضروري للاوسط ما دام وصف الاوسط ووصف الاوسط
دائم لذات الاصغر بحكم الصغرى فيجب ان يكون ضرورة الاكبر دائمة لذات الاصغر
ولا نعني بالضرورة الذاتية الا ذلك ۵ الضرورة الذاتية المقيدة بنفي
الدوام الازلي مساوية للضرورة الذاتية المقيدة بنفي الضرورة
الازلية لانهما متى تحققت الاولى تحققت الثانية اما الاولى فلاستلزام
انتفاء الدوام انتفاء الضرورة واما الثاني فلانه لو لم يصدق لا دوام
الازلي عند صدق الضرورة الذاتية المقيدة بنفي الضرورة الازلية
لصدق الدوام الازلي وصدقه مع الضرورة الذاتية يستلزم صدق
الضرورة الازلية لان الضرورة الذاتية هي امتناع انفكاك المحمول
عن الموضوع ما دامت ذاته موجودة والذوات ازلية بحكم الدوام
الازلي فثبت الضرورة الازلية ولا نعني بالضرورة الازلية الا ذلك
وما قيل من ان الضرورة اعم من الدوام وما هو اخص كان في الجزء
الاخر فيكون المقيد بالضرورة اعم من المقيد بالدوام فاسد لان
العموم انما يثبت بين الجزئين لا بين المجموعين لجواز ان يكون الجزء الاعم من
الجزء والجمع مساويا للمجموع ۵ قوله في نفي الجزء انما ذكره ليفيد الانضمام
يحصل من الخمس منها تنقسم او يكفيه يحصل جوانب ينقسم فلنفرض مشكل
وقيل نفرض مربعا من اربعة خطوط كل منها اربعة اجزاء فلا يمكن
بين الاجزاء الاربعة الواقعة في قطره فرجة فالقطر كالضلع وهو باطل
وان كانت فالفرجة كانت مثل الاجزاء فالقطر ضعف الضلع وان كانت
اقل فينقسم قيل لا نسلم امكان مربع كذلك فقد قدرت لان الخطوط المركبة

اعم

من الاجزاء لا جزو ان تكون مستقيمة والا ففيها القدر الذي ينفصل فان قيل
السطح ليس فيه جزء عمق فكانه جزء آخر لا منتهى الخلاء فيحصل الخطأ

فائدة فهم المعنى من اللفظ يتوقف على العلم بوضع اللفظ للمعنى والموقوف
على العلم بوضعه له متوقف على العلم بالمعنى فيلزم فهم المعنى من اللفظ يتوقف
على العلم بالمعنى فيلزم الدور والتحقيق في حله ان يقال لا نسلم لزوم الدور
لان الموقوف غير الموقوف عليه بيان ذلك ان فهم المعنى ادراكه مقيدا
بحيثية الخاص متباينة في الاصل والعلم الحاصل بهذا المعنى من سماع
هذه اللفظ في الحال غير العلم الحاصل به في الاصل شخصا وان كان
نوعا ولا يلزم من توقف هذا الشخص على الآخر دور ۵

الاحساس انما يتعلق بما في عالم الخلق والعقل انما يتعلق بما في عالم الامر
كما هو فوق الخلق والامر يكون محجوبا عن الحس والعقل عن العقل فتصور مفهوم
الوجود وحكم السبب البرهان ان له مبدا او لو ارتسم في العقل شيء منه
لكان هذا المفهوم لكن يمتنع ان يرتسم في المهيات عقل او لا المنتزع
منه ثم ينتزع المعاني المصدرية الذاتية وبهذا يتعقل مفهوم الوجود
الاشتراكي ثم يحكم بان له مبدا اخص عاما منه بالذات ۞

فلذا عبر المعلم الاول في كتاب اثولوجيا عن الوجوب بالذات بالكون
وعن الوجوب بالغير بالحركة والوجه ان موجودية المهيات انما هي بمعان
غير الوجود لما كانت في حد ذاتها خالية عنها من حيث هي هي فكانها
انتقلت من الليسية الى الايسية بخلاف الواجب بالذات فانه موجود
بجميع الاعتبارات في جميع المراتب فكانه مستو على ما هو عليه ۞

قال بعض الاقدمين من الحكماء ان المبدا الاول لجميع الاشياء
هو الظلمة او الهاوية وفسره بعضهم بالخلاء غير متناه وكلمة من
جملة رموزهم ويشبه ان يكون المراد من المبدا المبدا القابلي و



من جميع الاشياء وجميع الكائنات ومن الظلمة او الهاوية الهيولى التي هي
اظلم الحوادث واوحشها وابعدها عن نور الانوار خلت كلمة
وكونها خلاء او فضاء لكناية عن خلوها بحسب ذاتها عن جميع الصور
والمقادير وكونها غير متناهية اشارة الى قوة قبولها صورا وهيات
غير متناهية فائضة عليها من واهب الصور ۵

من المدخل الكبير للفارابي الحروف منها مصوتة ومنها غير مصوتة والمصوتة
مثل الالف والواو والياء ومثل الفتحة والكسرة والضمة وغير المصوتة
الحروف الباقية مثل النون والميم واللام وغيرها والمصوتة منها ممدود
مثل الالف والواو والياء ومنه مقصور كالفتحة والكسرة والضمة و
المركب من الحروف غير المصوتة ومصوتة فلنسم المقطع والمقطع منه
ممدود فالمقطع الممدود هو الذي مصوتة ممدودة مثل لا او لو او لي
والمقصور هو الذي مصوته مقصورة مثل لَ او لُ او لِ

من مباحثات الشيخ الرئيس ره النفس اذا رقت لا تشتاق الى ما خلفته فان
قواها الشوقية قد بطلت وكذلك سائر القوى البدنية من التذكر و
التخيل والا يتوهم والا تتذكر تلك الحالة التي تكون لها بعد المفارقة
لا نعرف كنهها وحقيقتها كما لا نعرف كنه الاشياء النظائرية وكما لا
نعرف شيئا من احوال الاجزاء وقد يشير اليه ان كذلك لا نعرف حالا من
احوال الدنيا بعد المفارقة ومنها النفوس المفارقة لا تتخصص
بوضع ولا بحيز حتى يمكن ان لكل واحدة منها اختصاصا بحال استفادتها
من الشخص الذي كان لها قبل المفارقة الا انا لا نعرف ذلك الاختصاص
ومنها الثواب هو حصول استكمال النفس بما هو الذي تشوقه
والعقاب هو تعريض النفس لغير المستكمل لان استكمال وتحققها
في ذلك اذى من قبل جهلها ونقصانها والحال في ذلك شبيهة بالحال

ومنه مقصور

قد صح العلم [illegible] بعد المفارقة [illegible] لا نعرف [illegible] [illegible] لا تتخصص [illegible] [illegible] من الحسن [illegible]

في الذهن اذا عولج بما يخرجه ليجعل ذلك صحة **ومنها** سبب الخضرة في السماء
اخضر طارئ من تغير الحقيقي والهواء غير مرئي والهباء المنبث فيه مرئي
والهواء مشف والمشف غير مرئي **فائدة** لا مشترك بين شيئين اصلا
لانه لو كان لكان ممتازا عن فرديه بوجه ما وجا به امتيازه عنهما لا ينفك
عنه اصلا فيكون ذلك المميز حاصلا فيهما بتبعية المشترك فلا يكون المميز
مميزا لان المميز ما يوجد في احدهما ولا يوجد في غيره اعني الفرد امتاز عنه والجواب
لا نم حصول ذلك المميز لفرديه وانما يلزم ان لو كان المحمول على المحمول على
الشيء محمولا على ذلك الشيء لكن ذلك ممنوع فان الحيوان محمول على الانسان الناطق
غير داخل في ماهيته ولا يحمل ذلك على الانسان **فائدة** قال الحكماء
ذات الواجب غير معقول للبشر لانها غير متصورة بالبداهة ولا محدودة
لانتفاء التركيب ولا مرسومة فان الرسم لا يفيد الكنه بل التمييز قلت
الحصر ممنوع لجواز حصوله بالكشف او بالحدس فانهم لم يقيموا دليلا على
التصور لا يكتسب من التصديق اصلا فان سلم الحصر فالرسم يفيد التمييز
ولا يفيد الكنه كليا ونظرا الى كونه رسما واما انه لا يفيده في مادة ما فيه
ممنوع ولم يقم على ذلك دليل وايضا فالدليل المذكور لو صح بجميع مقدماته
يقتضي عدم تعقل شيء من البسائط بحقيقته لكن التالي باطل لان ذلك
يقتضي نفي تعقل شيء من الاشياء مركبا كان او بسيطا اذ تعقل المركب
مسبوق بتعقل المفرد وهو باطل عندهم والله اعلم

**قال السيد ركن الملة والدين**

كتبت الى حضرة المولى سلطان المحققين نصير الملة والدين الطوسي قدس سره
عدة مسائل لا ادري احدها بالحل وبالكشف والثاني ليكون خط الشريف تذكرة
عند العبد المخلص **الاول** قال المنطقيون في سبب احتياج الناس الى علم المنطق
ان العلوم تنقسم الى ضروري ونظري والنظري يكتسب من الضروري بالفكر وليس الفكر يقع الغلط



لمناقضة بعضها لبعض آراء ومناقضة نفسه وقتين فلا بد من قانون يعصم الانسان
مراعاته من ان يضل في فكره وهو المنطق وعورضت هذه الحجة بان قيل ذلك القانون
اما من الضروريات او من النظريات فان كان من الاول فليستغن عن تعلمه وان كان من
القسم الثاني فليحتج فيه الى قانون آخر ويلزم اما الدور او التسلسل وكل منهما
محال وايضا منهم من اورد المعارضة بان قيل لا نم ان المطلوب حصول ان يكون ذلك
القانون بعضه ضروريا وبعضه نظريا ويكتسب النظري منه بالضروري ويلزم ما ذكرتم
من الاستغناء والدور والتسلسل وعلى التقدير الثاني يلزم ان لا يقع فيه الغلط وليس
كذلك لانا وقع الغلط في المنطق فاكثر وقوع الاختلاف في جميع المنطقيين في بعض الاحكام
**والجواب** قوله يقع الغلط في الفكر قضية جزئية والحجة انما اوردها على القضية الجزئية
والحق ان بعض الفكر يجب فيه مراعاة الغلط وبعضها ليس فيه مراعاة الغلط لان الحاجة
الى المنطق لتوقي ذلك لان كان من القسم الثاني فليحتج فيه الى قانون آخر ونعارضه بمثل ذلك الحكاية
القضية المذكورة كلية لكن الحق فيه ان المنطق يشتمل على نقيضه اقسام ضروري ونظري
لا يقع فيه الغلط ونظري يقع فيه الغلط وبعض الفكر نوقن فيه هذه الطبيعة الاولين
او كليهما ولا يقع فيه الغلط النسبة والدور والتسلسل ومثال القسم الاول الحكم بانتاج الاول
المجهول للضرب ومثال القسم الثاني الحكم بعكس الموجبة الكلية جزئية ومثال القسم الثالث
الحكم بانعكاس الموجبة الضرورية فانها تنعكس عند بعض المنطقيين ضرورية
وعند بعضهم مطلقة وعند بعضهم ممكنة ومن وقف على اختلاف الاعلام وقف
على الاحكام التي يكون في معرض الغلط مع ان لا تكون في معرضه كما ذكر ذلك
في موضعه **الثاني** انه قالوا ان موضوع السالبة لم يقتض وجود موضوعه
لتساوي موضوع السالبة الموجود والمعدوم بخلاف موضوع الموجبة لان اثبات
شيء لشيء يقتضي ثبوت ذلك الشيء وهو مقيد اولا بخلاف السالبة فان السلب عن المعدوم
جائز وفيه نظر لانا لو حكمنا على الذات بحكم ايجابي يقتضي ثبوت ذلك
ذلك الشيء فان كان ثابتا ثبوته في الذهن فحكم لكن موضوع السالبة يجب ان يكون

كذلك لوجوب كونه متصورا ووجوب كون كل متصور ثابتا في الذهن وان كان المراد
من ذلك ان الثبوت المطلق فهو مسلم ولكن موضوع السالبة كذلك واما ثانيا
فلانه لو كان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لم يلزم التناقض بين الموجبة
والسالبة لان قولك ليس كل ج ب لا يناقض قولك كل ج ب لاحتمال ان
يكون افراد ج التي هي موضوع السالبة غير افراده التي يكون موضوع الموجبة
واذا لم يكن موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لم يحصل الفرق بين الموجبة
المعدولة والسالبة المحصلة وهو خلاف مذهبهم وقطعي انه لا فرق بينهما الا
انه يجوز سلب شيء موجود في الخارج عن شيء معدوم في الخارج واما قوله لا يلزم
خلل فيما ذكر في الكتاب بان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة اذ لو كان
موضوع السالبة من حيث انه متحقق فما المراد منه فان كان المراد من حيث
انه متحقق في الخارج فهو باطل لان الموجبة ايضا كذلك حينئذ فرق وان كان
المراد من حيث انه متحقق في الذهن فموضوع الوجوب كون الموضوع متصورا
وان كان شيئا اخر فلا بد من بيانه الجواب المعنى الذي يراد ان يحكم عليه بحكم
بوضع مطلق غير معين بشيء من الثبوت والانتفاء اصلا واما ان يوضع من حيث
انه ثابت واما ان يوضع من حيث انه متحقق ولا بد عليه التحقق بشيء ما
او ورد من قولهم الخلاء معدوم وشريك الباري ممتنع لان المراد منها الخلاء
بمعنى وجود وشريك الباري ليس بممكن والخلاء الذي يزعم انه ثابت معدوم
انتهى الا اذا كان الحكم من مثبتي الخلاء فانهم يقولون الخلاء بعد مقدر موجود
وهو موضوع ههنا هو الثبوت الذي هو اعم من الخارجي والذهني ولا يجب ذكره في الحكم
الايجابي فان كان الايجاب خارجيا كان الموضوع ثابتا في الخارج كقولهم
السماء بسيط وان كان عقليا كان الموضوع ثابتا في العقل كقولنا الجنس
المتوسط للمتوسط اعم اما الحكم السلبي فيمكن في النسب كلها وهذا معنى
قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة اذا وضع على احد الوجوه الثلثة



وان يراد ان يوضع بانه ثابت متحقق وجب ان يوضع بالوجه الذي وضع اولا بحيث
وصف الموضوع الى احد الامر شرائط التناقض ولا يمكن ان يجمع بحيث يحصل
ان يحصل به الوجوه الثلثة او الوجهان منها لان الحال من المتصف لا يجتمع
مع المتصف والمنفي بالثبوت لا يجتمع مع المتصف بالانتفاء فاذن لا يمكن ان
يوضع سالبة يكون موضوعها اعم من موجبة موضوعها اخص من ذلك الموضوع
وجه اتحادهما في النسبة وهذا العموم ليس في الخارج فذكرنا اولا حيث قلنا موضوع
السالبة اعم من موضوع الموجبة فان ذكر العموم معناه ان كل واحد من الثلثة
يمكن ان يكون موضوعا للسالبة وهذا العموم معناه ان موضوع السالبة يكون
اكثر شمولا من موضوع الموجبة وقد تبين في الفرق بين عموم كل واحد وبين عموم
الكلي ما فيه كفاية واذا عرفت هذا المعنى لم يبق لك شك في سالبة اما
قوله لو كان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لم يلزم التناقض بينهما لان
افراده فيجوز ان ما ثبت عليه من امكان العموم في الموضوعين بحيث في المعنى الذي
ينافي التناقض ليس المراد ههنا قوله واذا لم يكن موضوع السالبة اعم من موضوع
الموجبة لم يكن فرق بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة اقول ان الفرق
هو الذي يورد من ان موضوع السالبة يمكن ان يكون ما هو ذا من حيث انه
متحقق وموضوع المعدولة لا يمكن ان يكون كذلك وذلك في سائر الفرق
اوضح فلا من الجائز في نفس الامر ان يبقى الان زيد كاتب [illegible] بحيث ليس
من الجائز ان يبقى زيد كاتب ثابتا [illegible] واما قوله ما المراد من المعنى
الذي يقابل الثبوت [illegible] الثالث
قلنا اذا سئل عما يختلف حقايقهما كالانسان والفرس عما هما فيجاب بمقول
يشترك فيه وحده وهو الحيوان [illegible] اذا المراد من قولكم ما المختلف
حقايقهما فان كان المراد هو الحقيقة المشتركة [illegible] المسئول عنه كثير المختلف
الحقايق [illegible] وان كان المراد حقايق كل واحد منهما فيجب ان يجاب

بكال المشترك وبكال المميز ليكون الجواب جوابا عما يسئل وان كان افراده اشياء اخر
فتميزه **الجواب** اذا سئل عما يختلف حقايقها كان السؤال عنه كثيرا مختلف الحقايق
والسؤال واحد والسؤال الواحد يحتاج الى شئ واحد وهو الذي يتحد به الكل الكثير
فكأنه يسئل عما يتحد به تلك الحقايق وهو الجنس المتناول لجميعها والسؤال عنه
كثير من وجه وواحد من وجه والسائل يطلب ذلك الواحد الذي هو كثير من وجه
غير الوجه الذي هو به واحد **الرابع** انهم قالوا كل متصلتين متوافقتين في
الكم ومتخالفتين في الكيف مقدمهما واحد وتاليهما طرفا نقيض فانهما متلازمان
اما استلزام الموجبة السالبة فلانه لما استلزم المقدم التالي وجب ان لا يستلزم
نقيضه لامتناع استلزام الشئ الواحد للنقيضين واذا لم يستلزم نقيضه صدقت
السالبة اللزومية المركبة من مقدم الموجبة ونقيض تاليها واما استلزام
السالبة الموجبة فلانه لما لم يستلزم المقدم التالي وجب ان يستلزم نقيضه
والا لزم ان لا يستلزم الشئ الواحد شيئا ولا نقيضه وانه محال ولقائل
ان يقول بمنع الاولى لانا لا نسلم امتناع استلزام الشئ الواحد للنقيضين لجواز
كونه محالا وجواز استلزام المحال المحال لا يقال اذا كان واقعا او ممكنا
[illegible] لا يجوز استلزامه للنقيضين وعلى الثاني لانا لا نسلم امتناع عدم
استلزام الشئ الواحد لشئ من النقيضين بل هو واقع فان كون الانسان
ناطقا لا يستلزم كون الحمار ناهقا ولا عدمه نعم الشئ الواحد يجب ان يجامع احد
طرفي النقيض والا لزم ارتفاع النقيضين في الخارج وانه محال **الجواب**
المتقدمون ياخذون الاعم المشترك بين اللزومية الصادقة المقدم
والاتفاقية ويسمونها بالمصاحبة ثم يحكمون بانه اذا صدق المقدم في جميع
الاحوال والاوقات مصاحبا لصدق التالي لم يكن صدق المقدم في شئ
من الاحوال والاوقات مصاحبا لكذب التالي وان لم يكن صدق المقدم
في شئ من الاحوال والاوقات مصاحبا لكذبه وهذا صحيح لامتناع اجتماع



النقيضين وارتفاعهما ثم انهم لما قرروا ذلك وحملوا على اللزومية الكاذبة المقدم
بل على الاتفاقية في بعض الصور ولكن ان يكون المحال مستلزما للنقيضين والا
يكون المقدم غير مستلزم لاحد طرفي النقيض في التالي لم يكن هذا الحكم في اللزوميات
مستمرا عندهم والاصل فيه يتخيل لزوم التالي بحسب النقل فيقال اذا صدق
كلما كان ا ب فيلزم ان يكون ج د صدق ليس البتة اذا كان ا ب لم يلزم ان
يكون ج د واذا صدق ليس البتة اذا كان ا ب يلزم ان يكون ج د صدق
قد يكون اذا كان ا ب لا يلزم ان يكون ج د وذلك لان المقدم لا يخلو في جميع
بين لزوم التالي ولا لزومه او يخلو من احدهما **الخامس** انهم قالوا [illegible] الممكنة
تنعكس ممكنة في كتاب التجريد بهذه العبارة وممكنة ان كانت ممكنة فلان ذلك
الشئ اذا امكن اتصافه بالمحمول يكون شيئا ما يمكن ان يقال عليه المحمول فقد اتصف
بالموضوع بالفعل واذا لا يمتنع ان يصير ذلك الشئ محمولا عليه المحمول فلا يمتنع
ان يكون شئ ما يكون المحمول محمولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع ولقائل ان
يقول كون الشئ من جملة ما لا يمتنع ان يكون المحمول محمولا عليه بالفعل متصفا
بالموضوع ليس يكفي في الممكنة لان عكس الممكنة هو ان بعض ما يصدق عليه المحمول
بالفعل يصدق عليه الموضوع بالامكان اللهم الا ان يفرض اتصاف
ذلك الشئ بالمحمول بالفعل وحينئذ يكون عكسها فعلية لا اتصافه بالموضوع بالفعل
في الاصل فيكون كما [illegible] عكس [illegible] واذا كانت فعلية لا يجوز ان يقال انها ممكنة
لكون الفعلية اخص من الممكنة والاعتبار انما هو بالاخص **الجواب** [illegible] ان
كون الشئ مما لا يمتنع ان يكون المحمول محمولا عليه بالفعل متصفا بالموضوع كما
هو [illegible] الممكنة مستلزم للعكس وذلك لان فرض كون المحمول محمولا على
ذلك الشئ بالفعل لا يلزم منه محال و[illegible] يكون ذلك الشئ متصفا بالموضوع فان
لا يلزم من كونه [illegible] متصفا بالمحمول متصفا بالموضوع محال وهذا هو العكس المطلق
**السادس** المشهور ان الممكن لا يستلزم المحال قيل فيه نظر اما اولا فلانه [illegible]

قولنا كلما كان واجب الوجود موجودا كان التبع الاول موجودا ومتى صدق عكس كلي
نقيضه وهو قولنا كلما لم يكن التبع الاول موجودا لم يكن واجب الوجود موجودا
وههنا استلزم الممكن المحال لان عدم التبع الاول ممكن وعدم واجب الوجود محال
واما ثانيا فلانه جاز استلزام المحال الممكن كليا وجزئيا واذا جاز هذا
جاز استلزام الممكن المحال جزئيا بالعكس اجاب السيد عن الاول بانا لا نسلم ان
عدم التبع الاول ممكن وذلك لان المراد من الممكن في قولنا الممكن لا يستلزم
المحال هو الممكن الذاتي الذي لم يجب بالغير وعدم التبع الاول وان كان ممكنا لذاته
فهو ممتنع لغيره لوجود علته وعن الثاني ان الاستلزام الجزئي ليس باستلزام
بالحقيقة لان المقدم وحده لو كان هو المستلزم للتالي فانيا وجد وفرض
المقدم وجد التالي فيكون كليا وقد فرض جزئيا بحيث فوات كان هو مع
شيء آخر يستلزم التالي فاذن لا يكون هو وحده مقدما وقد فرض مقدما
هذا سوء التوفيق من كرمانه سطر في هذا الجواب فان كان صحيحا فهو من فضله
والا فالتوفيق من الله ان يجيب بجواب شاف ويبين ما هو الحق
**الجواب** استلزام عدم التبع عدم الواجب لذاته ليس باستلزام الممكن
المحال بالذات فانه انما استلزم عدم علته المعلول الاول فقط لا عدم ذات المعلول
الاول فان ذاته لا يستلزم المعلول الاول لولا اتصافه بحيثية كون
العلة الاولى واجبة لذاتها وممتنع عليها العدم سواء كان بسلك الذات مستقل
او لم يكن فاذن لم يستلزم الممكن المحال الا بالعرض اي بالاتفاق وهو عدم
كون العلة واجبة وفاتها لحالة وعكسه اي فرض عدم العلة الاولى فانه يستلزم
عدم التبع مطلقا لان ذاته انما افاضها العلة الاولى لا غير واما قوله الممكن
الذي لا يستلزم المحال هو الممكن الذاتي الذي لم يجب بالغير وعدم المعلول الاول
وان كان ممكنا لذاته فهو ممتنع لغيره لوجود علته فليس بسديد لانه لا يمكن
ان يكون ممكن قط الا وهو ممتنع لغيره او يجب بعدم علته او يجب [illegible]



محالات
معه ويجب فرض عدمه واما جوابه عن الشك الثاني ففيه ايضا يمكن ان يجاب
بمثل ما اجبنا عن الشك الاول وهو ان الممكن الذي يستلزم محالا استلزاما ذاتيا
لا يستلزمه من حيث انه محال بل انما يستلزمه من حيث هو معلول لما يجب ان يحضر
في العقل ما يحالفه معه وهو كونه مما لا يوجد الا بوجود علته غير منفك عنها لزوما مع
ان الحق هو الذي ذكره دام فضله **السابع** قال الامام والشيخ افادنا كل واحدة
من المتصلات والمنفصلات اللزومية والاتفاقية والعنادية قد يكون بحسب
ذات المقدم اي يكون الحكم المذكور ثابتا ما دام المقدم موجودا كقولنا كلما كان
أ ب ج فهو ج د ما دام ذات أ ب موجودة وقد يكون بحسب وصف المقدم كقولنا
كلما كان أ ب فهو ج د ما دام ذات أ ب متصفة بوصف أ ب دائما والا فلا
وكذلك الا ضرورة وقد يكون الحكم بحسب وقت معين او غير معين كما ذكرنا
في الحمليات [illegible] ليس للسيد [illegible] توضيح هذا الكلام والمتوقع بيان توجيهه
**الجواب** لا شك ان الاعتبارات المذكورة وغيرها ممكن ان يلاحظ
في الشرطيات وقد وعد الشيخ الرئيس بيانها في كتاب اللواحق لكنه
لما كانت قليلة الفائدة لم يشتغل احد من المحققين بالشروع فيها وفي
تفاريعها وانا ما وجدت لا صريحا كلاما منهم او ما اتفق [illegible] الفكر
فيها الى الآن والله الموفق **الثامن** من قبيل السالبة الكلية الدائمة لا
[illegible] مفهوم قولنا كل انسان ممكن بالامكان الخاص ان لا يكون كاتبا
وكل ما يمكن في وقت يمكن في كل الاوقات والا لزم الانتقال من الامكان الذاتي
الى الامتناع الذاتي وانه محال فاذن كل انسان يمكن ان يكون دائما لا كاتبا
وقد فرضنا ان كل ممكن لا يلزم من فرض وجوده محال فلنفرض صدق قولنا دائما
لا شيء من الانسان بكاتب فهذه سالبة دائمة مع ان عكسها وهو قولنا لا شيء
من الكاتب بانسان كاذب في الجهات اذ كل كاتب انسان بالضرورة
واذا ثبت هذا ثبت ان الكلية الدائمة لا تنعكس كلية فليتفطن المولى دام

واقعة مانعها

نظر فيه وتحقيق لنعرف بهذه الشبهة **الجواب** السالبة الدائمة اذا كانت
منعكسة واذا كانت ممكنة الوقوع فلا يجب عكسها لان [illegible] وجوبها
لا امكان ان ددواحدا ومفروضة الصدق انما لا منعكس لو كان فرضها منافيا
لعكسها وهذا كما ان فرض الانسان في الفرس والفلك والارض ممكن و[illegible]
تقديره يكون موضوعا لكل انسان حيوان كاذبا مع انه ضروري فكذا اذا فرض
هذا الممكن واقعا اعني قولنا كل انسان موجود او مفروض ما بالامكان لا كاتب
دائما لم يكن كاتب اصلا وهذا ايضا صدق قولنا كل كاتب فانه لا انسان في الخارج
انسان **التاسع** المشهور ان الجوهر جنس للجواهر وقيل عليه لو كان الجوهر
جنسا للانواع الجوهرية لزم ان يكون الانواع البسيطة مشتركة في الجوهرية
ومتمايزة بالفصول ثم الفصل يجب ان يكون جوهرا لامتناع كون العرض
مقوما للجوهر واذا كان الفصل جوهرا فلا محالة ليشتمل على فصل آخر فيلزم
ان يكون للفصل فصل آخر ولا ينتهي الى الفصل البسيط وهو محال لانه لو كان
فصلا لزم ان لا يتصور ماهيته واجاب بعضهم مولانا [illegible] الدين بان قال
لا نم ان الفصل لو كان جوهرا لكان مندرجا تحت الجوهر وانما يلزم ذلك
ان لو كان الجوهر المحمول على النوع حمل الجنس محمولا على الفصل ايضا حمل الجنس
وهو لا يجوز ان يكون جنسا للنوع ولا يكون جنسا للفصل وفي هذا الجواب
نظر لانه لو كان الفصل جوهرا او يكون الجوهر جنسا للانواع الجوهرية يجب
ان يكون جنسا للفصل النوعي كما هو جنس للنوع ويجب ان يكون محمولا على الفصل
كما هو محمول على النوع حمل الجنس لا انه لا يكون جنسا للبسيط الجوهرية [illegible]
بعض والمعترض خلافه ثم قال كون الجوهر جنسا لما تحته غير يقيني لان
الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كان وجودها لا في موضوع
والماهيات التي تصدق عليها هذا المعنى جاز ان تكون مختلفة بتمام ماهياتها
فلا يجب اشتراك تلك الماهيات في جهة تصدق عليها هذا الوصف فلا يجب

كون الجوهر



كون الجوهر جنسا لما تحته وما ذكر لهذا الكلام وجها والمنع [illegible]
وتوضيحه بهذا الكلام وتبيين ما هو الحق **الجواب** ليس كل ما هو جوهر نوع من الجواهر
في تميزه عن سائر الجواهر بفصل فانك تقول [illegible] الانسان والفلك [illegible]
ولا يحتاج في اطلاق الانسان عليهما الى الفصلين وكذا فصل الجوهر جوهر وليس كما يحتاج
الجوهر حتى يحتاج الى فصل آخر وكذا فصل الكم كم وفصل الكيف كيف وكلام
السيد الشريف صدر الدين ان فيه حق لا يرد عليه انه لو كان جنسا للجوهر
وجب ان يكون جنسا للفصل فان الجوهر يحمل على الجسم بانه قابل للابعاد
الثلاثة ويحمل على القابل للابعاد بان يقال ذو الابعاد الثلاثة يجب ان يكون جوهرا
ان [illegible] الجوهر كما تقول الذي [illegible] يجب ان يكون انسانا اما [illegible]
الجوهر جنس لما تحته بقوله يمكن ان يكون الاشياء التي تصدق عليها [illegible]
الجوهر مختلفة [illegible] فانها ليس [illegible] فان رسم الجوهر لا يجب ان [illegible]
شيء تحت الجوهر وصدق الجوهر عليها فان الجنس ذاتي للانواع وليست
رسوم الجنس ذاتية لها **العاشر** المشهور ان الفصل يكون علة لوجود
الجنس واستدل عليه بما ذكره [illegible] لو لم يكن الفصل علة له كان الجنس علة للفصل
والا لاستغنى كل واحد منهما عن الآخر فيمتنع التركيب لكن الجنس ليس علة
للفصل لانه لو كان علة له لوجد الفصل اينما وجد الجنس وليس كذلك
[illegible] بان يقول [illegible] المراد من العلة فان كان المراد منها جزء العلة فلم لا يجوز
ان يكون الجنس علة له قوله لوجد الفصل حيث وجد الجنس قلنا لا نم لعدم
وجود المحمول عند وجود جزء العلة وان كان المراد منها العلة التامة فلم
لا يجوز ان لا يكون شيء منهما علة بهذا التفسير قوله لاستغنى كل واحد منهما
عن الآخر فيمتنع التركيب قلنا لا نم ان الاستغناء على هذا التقدير لجواز ان يكون
شيء ثالث علة لهما او لاحدهما مدخل فيه [illegible] الآخر والمنع [illegible]
ان يبين ما هو الحق فيه **الجواب** الجنس والفصل لا يوجدان الا في العقل والجنس

هو مستقل مبهم والفصل هو المحصل لذلك المبهم الذي لولاه لاحتمل وقوع الجنس على اشياء
والانواع على اشياء مختلفة فلا يكون محصل الوجود [illegible] والمعية هو هذا التحصيل
لا التعليل بالمعنى المتعارف فان الجنس يحمل على الفصل وهما يحملان على النوع
ولا يحمل مجعول على علته ولا المعلول [illegible] على المركب منها [illegible]
قالت الحكماء في اثبات الهيولى والصورة الجسم متصل واحد في نفسه [illegible] وكان
كذلك يلزم تركيبه من الهيولى والصورة اما الاول فهو بناء على نفي الجزء واما
الثاني فلانه يقبل الاتصال والانفصال فلا جائز ان يكون القابل هو الصورة
الجسمية لانها لا تجتمع مع الانفصال والقابل يجب اجتماعه مع المقبول وبهذا
السبب لا يجوز ان يكون جسما فبقي ان يكون في الجسم شيء سوى الصورة الجسمية
يقبل الاتصال والانفصال فهو لا يكون بعينه هو الموصوف بالامرين وهو
المسمى بالهيولى لا يقال هذا الدليل ان دل على اثبات الهيولى فانما يدل في
اجسام تقبل الفصل والوصل وليس كل جسم كذلك لانا نقول طبيعة الامتداد
طبيعة واحدة محصلة فيكون مقتضاها شيئا واحدا فان اقتضى في بعض الصور
وهو عند طريان الانفصال احتياجها الى المادة اقتضى في جميع الصور والا
لم يكن طبيعة واحدة [illegible] لا يقال [illegible] اولا ان طبيعة الامتداد طبيعة
واحدة [illegible] ان المتصل [illegible] على الانفصال في صورة من الصور
وايضا لا يجوز ان يكون الاجسام التي تقولون انها بسيطة لا تكون بسيطة بل
يكون مركبة من اجسام صغار بسيطة غير قابلة للقسمة الانفكاكية [illegible]
مذهب ديمقراطيس فانفصال الجسم عند القائل به بعينه [illegible] لم يثبت انفصال
ما كان متصلا بذاته واذا لم يثبت انفصال ما كان متصلا بذاته لم
يلزم اثبات الهيولى لانا نقول وقد تحقق الاول بان طبيعة الامتداد اما
مادة واما جنس واما نوع محصل لا جائز ان يكون مادة لانها مقولة على
الامتدادات الفلكية وغيرها ولا شيء من المادة بمقول على شيء ولا جائز



ان يكون جنسا لان الجنس يتوقف وجوده وحصوله على انضمام شيء اليه يحصله اياه
وطبيعة الامتداد ليس كذلك فبقي ان يكون نوعا محصلا فيكون طبيعة واحدة
ومن المعاني ان كل واحدة من تلك [illegible] لا يجوز ان [illegible] ولو بالوهم
طبيعة كل واحدة من القسمين وطبيعة المجموع وطبيعة الخارج طبيعة واحدة
فكما جاز على المنفصلين الاتصال جاز على المتصلين الانفصال [illegible]
فاذن لا بد لامكان الانفصال على المتصلين من محل وهو الهيولى [illegible]
كلامهم ولقائل ان يقول ان اردتم بالانفصال الاثنينية فلم لا يجوز ان يكون
القابل له هو الجسمية لا الانفصال وان اردتم عدم الاتصال فلا نسلم ان في الوجود
شيئا موصوفا بعدم الاتصال بل الذي في الوجود هو الانفصال المتعدد و
ايضا ان هذه الحجة مبنية على بطلان مذهب ديمقراطيس ان الاجسام
مركبة من اجسام صغار بسيطة غير قابلة للقسمة الانفكاكية وهو انما يتم اذا
كانت تلك [illegible] في الطبيعة وهو ممنوع فلم لا يجوز ان يكون اصحاب
هذا المذهب يقولون بكونها [illegible] في الطبيعة [illegible] انهم يقولون
[illegible] برهان [illegible]
ان طبيعة الامتداد طبيعة نوعية محصلة قولكم لانها لا يتوقف على ما يضاف
اليها محصلا اياها [illegible] لا نسلم [illegible] دليل الجواب
الانفصال هو عدم الاتصال عما من شأنه ان يتصل [illegible] الاتصال لا
يجوز ان يكون قابلا لعدم نفسه فان لم يكن في الوجود شيء يوصف بعدم الاتصال
فلا يكون منفصلا في الوجود ولا [illegible] الانفصال بالتعدد
لان الوحدة والتعدد متنافيان فان كان في الوجود شيء يكون تارة واحدا
وتارة متعددا فلا بد ان يكون ذلك الشيء في نفسه لا واحدا ولا متعددا وليس
في الوجود موجود [illegible] موصوف في نفسه بالوحدة والتعدد قابل لهما على سبيل
البدل [illegible] على [illegible] اللفظ [illegible]

الحجة مبنية على تساوي البسائط ولا يلزم اختلافها انما هي مبنية على وجوب وجود
المادة لكلها لا استعداد يمكن ان يتصور انفصاله فان الاستعداد من حيث هو
استعداد قابل للتجزي ولو في الوهم اللهم الا استعداد يستلزم توهم عدمه وجوده
في الوهم كالاستعداد المكاني عند من يقول ان المكان بعد من شأنه ان يشغله
الجسم فان ذلك الاستعداد لا يمكن ان يتصور فيه انفصال والانفكاك هو
المتمكن في المكان وانما يعرض له التجزي تبعا لتجزي المتمكن فيه لا غير ولا يتصور
فيه الانفصال فان قيل اجزاء الاجسام لا تقبل التجزي كما نقل عن ذيمقراطيس
اجيب بان الشيء الذي لا يقبل التجزي ولا يمكن ان يتوهم فيه الانفصال لا
يخالف هذا الاستعداد الجسماني فلا بد من استعداد قليل يتكثر بانضمام البعض
الى البعض وكل استعداد قل او كثر يمكن توهم الاثنينية فيه لكونه ممتدا
في جهتين واذا امكن ان يتصور فيه الفصل والوصل وجب ان يكون فيه ما هو
قابل للوحدة والتعدد وتم به اثبات المطلوب

## الثاني عشر

قول الحكماء في اثبات امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة انها لو انفكت عنها
فاما ان يكون ذات وضع او لم يكن فان كانت فهي اما نقطة او خط او سطح
او جسم وكله باطل وان لم يكن الهيولى ذات وضع عند تجردها عن الصورة فعند
لحوق الصورة بها اما ان يحصل في جميع المواضع او لا يحصل في شيء منها او
يحصل في بعضها والاول والثاني باطلان ببديهة العقل واما بطلان الثالث
فلان حصولها في موضع دون آخر ترجيح بلا مرجح لان نسبتها الى جميع المواضع
الجزئية نسبة واحدة ضرورة انها قبل لحوق الصورة الجسمية بها ما كان لها اولوية
بموضع دون آخر وبعد لحوقها بها لم يكن لها اولوية بمكان في دون الآخر لان
الصورة النوعية التي لحقتها اقتضت مكانا كليا والحق بل ان نقول هذه الحجة
مع تقدير صحتها انما تمشي في الاجسام الجزئية من الانواع ولا تمشي في
الاجسام الكلية النوعية لان هيولى النوع الواحد لو كانت خالية عن الصورة



النوعية ثم لحقتها الصورة النوعية اقتضت مكانا كليا بسبب الصورة النوعية ولزم
الامر من ذلك وهو ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة كيف كانت

## الجواب

مكان النوع الواحد لا يكون مكانا كليا بل مكانا لكل النوع ومكان كل نوع غير
امكنة سائر الانواع واختصاصه بواحد من الامكنة دون غيرها يكون لمخصص
فان قيل انما اختص بسبب الصورة النوعية التي اتصلت بها قبل اختصاص
كل صورة نوعية بمكانها دون غيرها يحتاج الى مخصص غيرها قلنا هذا في الحال فان
الامكنة متمايزة بالاجسام ولو كانت الاجسام تخصص بها لكانت متمايزة قبل
الاجسام وذلك محال

## الثالث عشر

قالت الحكماء الهيولى كما لا تنفك عن
الصورة الجسمية لا تنفك عن صورة اخرى نوعية لان بعض الاجسام يقبل الانفكاك
بسهولة وبعضها يقبلها بعسر وبعضها لا يقبل فهي تختلف في اللوازم اما
للصورة الجسمية التي هي متصحح يلزم الاشتراك في اللازم مع الاختلاف في اللوازم
وانه محال واما للهيولى وهو محال لان الهيولى قابل والقابل لا يكون فاعلا
واما لفاعل من خارج وهو محال لان الفاعل الخارج المفارق نسبته الى جميع
الاجسام واحدة واما لصورة اخرى وهو المطلوب وللقائل ان يقول لم قلتم ان نسبة
المفارق الى جميع الاجسام متساوية وانما كانت متساوية ان لو لم يكن استعداد
هيولياتها مختلفة ولم يكن هيولياتها مختلفة فلم قلتم انه ليس كذلك فان قيل لم
يستلزم اختلاف الصور لاختلاف استعداد الهيولى او اختلافات الهيولى

## الجواب

الاجسام المختلفة الصور التي لا تفارق موادها كالفلكيات
يمكن ان تلك الصور تختلف لاختلاف هيولى موادها ولذلك صار البعض محيطا وبرا
والبعض قابلا مركز والبعض كوكبا ولا شك ان تلك الاختلافات ليست
بكيفيات فلم لا يجوز ان يكون الهيولى واحدا لكانت الاختلافات بحسب المواد واختلاف
المواد يكون بحسب اختلاف في البسائط التي هي من الحق الاولى وبينها بالماهية واما
الاجسام التي تفارق موادها فلها هيولى مشتركة لان بعضها يزول الصور عنها وتتجدد

فيها صور غيرها فلا تختلف في احوالها ولوازمها كالاوضاع والكميات والكيفيات
وغيرها مع ان المبادي غير المبدء الذي رتب الذي نسبته الى الكل نسبة واحدة ففيها
واحدة وغير المادة المشتركة واذا كان كل جسم منها يخالف الآخر في شيء من
تلك الاحوال واللوازم وزائل عنه الحال او اللازم الذي يختص به لولا المزيل
ومحرك عاد الى الحالة او اللازم الزائل عنه فلا بد ان يكون فيه شيء يقتضي تلك الحال
واللازم فسمي ذلك الشيء صورة نوعية وانما قلنا ان ذلك فيه لانه يمتنع ان يكون ما هو
خارج عنه علة يقتضي تلك الحالة او اللازم بعينه لكونه ذلك الخارج … ذاته
اللهم الا اذا كان المستبدل فاسدا بل حادثا … لازمه … 
اذا صعد او هلك او نحى او كعب … محرك نزل … و
استعداد فلو فرض انه طبيعة تقتضي ذلك فتلك الطبيعة هي باعتبار او صورة
نوعية **الرابع عشر** قال المولى الفاضل الشارح … في شرحه …
الاستلزام عند المحققين لا يقتضيه الا العلة الموجبة وهي انما تكون بين العلة
والمعلول او بين المعلولين لا كيف اتفق بل من حيث انه يكون لاحدهما مدخل
في علية الآخر وكل شيئين لا يكون احدهما علة للآخر ولا يكونان معلولين
بهذا الشأن فانه لا يمكن منهما تلازم اذ يمكن فرض وقوع كل واحد منهما بدون
الآخر والسبب فيه … ان الاستلزام عبارة عن امتناع
تحقق الملزوم الا عند تحقق اللازم وجودا كان او ذهنا … ان يكون
بين معلولين … وبين معلولين كيف اتفق تلازم بالقياس على الشكل الاول
والاوسط هو العلة مثلا نفرض ان آ و ب معلولان لـ ج و … ان ج كيف
اتفق او لا يكون لاحدهما مدخل في علية الآخر فيصدق حينئذ ان
كلما كان آ موجودا وجد ج وكلما كان ج وجد ب … ودائما …
كلي … مع ان القياس المركب من المتصلتين
اللزوميتين ينتج متصلة لزومية وهو المدعى **الجواب** ان اريد بالتلازم



عدم الانفكاك في نفس الامر وكان المعلولان معلولي علة تامة مشتركة كانا لا ينفكان
قطعا لكنهم يعنون ان العلة التامة الواحدة لا يكون لها معلولان ولا يستلزم … معلوليها
به … المعلول من احدهما الى الآخر وقد يعنون ان المعلول لا يستلزم الا وجود علته
والمستلزم لتحقق ماهيتها وان العلة الواحدة قد يكون بانضمام في امرين لها
علة لمعلولين … وكل واحد من الامرين لا يجب … الامر …
الذي يتحقق به المعلول الآخر … زمان مثلا فلك ان … معلول للمعلول الاول
والمعلول الاول علة للعقل الثاني وتصور الفلك الاول لا يستلزم تصور العقل
الثاني لكن لما كان لاحد المعلولين مدخل في علية الآخر تلازما في الوجود
والصورة وكما في المتضايفين **الخامس عشر** اجمع الحكماء على ان العناصر
لا تفسد صورها عند التركيب والامتزاج لشيئين احدهما انها لو فسدت لكان
كونا وفسادا لا امتزاجا والثاني انه اذا وضع المركب للتحليل وان يبقى اصل
الى العناصر لو كانت العناصر فاسدة عند التركيب لاستحال انحلال المركب اليها
ويمكن ان يقال على الاول سلمنا انه لا امتزاج مع بقاء صور البسائط
بل يكون كونا وفسادا والامتزاج … الا انه …
في فسدة لا استحال الانحلال المركب اليها وانما استحال لو لم يمكن … مرة ثانية
ثم قلت انه ليس كذلك لا بد له من برهان **الجواب** تفاعل الكيفيات
مع بقاء الصورة النوعية كما يحصل عند امتزاج الماء البارد بالماء الحار معلوم
وتركب العناصر في المواليد الثلاث معلوم ولا شك انها تتفاعل في كيفياتها عند
ملاقاة بعضها ببعض حتى يحصل كيفية متوسطة … فان فسدت
صورها او صور بعضها لم يبق تلك الكيفية او الخارج عن التوسط المناسب
لمقاديرها … الاحساس … بعد التفاعل بالانحلال
والدليل على بقاء الكيفية المتوسطة بقاء الصورة … والظاهر
على حالها … الكيفية المتوسطة … مستقرة

باقية بصورتها كما بين [illegible] **السادس عشر** قال الحكماء
ان الزمان موجود وهيئة منقضية متجددة اذ لا يوجد اجزاؤه الموهومة معا وتقرره
مشكل لان ما كان لاجزاء اما ان يكون لها حضور ام لم يكن فان كان لها حضور و
كل واحد من تلك الاجزاء حال حضوره منقسم او غير منقسم لا جائز ان يكون
منقسما والا لا يكون الحاضر حاضرا بل بعضه [illegible] ولا جائز ان يكون غير
منقسم لانه يلزم تتالي الآنات وانه محال وان لم يكن لها حضور لزم القول بنفي
الزمان اصلا لان الماضي هو الذي كان موجودا في وقت كان حاضرا فيه و
المستقبل هو الذي يتوقع حضوره في وقت لم يحصل بعد فلو استحال ان
يكون لشيء من الزمان حضور استحال ان يصير منقضيا او مستقبلا وما كان كذلك
لزم الجزم بعدمه لان بديهة العقل جازمة بان ما لا وجود له في الماضي ولا في
المستقبل ولا في الحاضر فانه لا يكون موجودا اصلا **الجواب** الزمان
مقدار متصل غير قار الذات ليس له اقسام الا بالفرض ومع عدم قراره اذا
فرض له جزآن كانا بحيث لا يوجدان معا ولا يجب من كون الشيء ذا جزئين لا يوجدان
معا كونه ذا جزئين لا يوجدان اصلا ويلزم منه ان لا يحصل منه جزئية لا
يكون جزءا منه والا لكان المنفصل الى جزئين منفصلا الى ثلثة اجزاء فالزمان
الحاضر لا يكون فيه قسمة وان فرض فيه قسمة لا يكون اجزاؤه معا فلا يكون ذلك
الزمان حاضرا وليس بين الماضي والمستقبل زمان هو حاضر بل انما يكون بينهما
آن وهو ليس بجزء من الزمان وانه لم يكن للماضي وجود في الزمان الحاضر لا يلزم
منه ان لا يكون له وجود اصلا فان الماضي له وجود في ماضي وكذلك وجود حاضر
في الحاضر وجوده آنا وليس وجود فيما مضى بل هكذا المستقبل والحكم بان ما لا يكون
في وقت لا يكون اصلا غلط من باب سوء اعتبار الحمل **السابع عشر**
ذهب ارسطو واصحابه الى ان الزمان عرض هو مقدار الحركة والحركة علة البرهان
على ذلك مشهور وعليه شك مستفاد من ضده حكم وهو ان الحركة ما لم تكن موجودة



ومشخصة
فلم يصر علة للزمان لان العلة مقدمة على المعلول في الوجود ومن جملة مشخصات
الحركة هو الزمان لان الحركة لا توجد منفكة عن السرعة والبطوء المستلزمين
لوجود الزمان ومتى كان كذلك لزم ان يكون متقدما على الحركة فلو كانت الحركة
علة للزمان لزم تقدمها على الزمان فيلزم تقدم كل واحد منهما على الآخر وانه
محال **الجواب** هذا الشك في كون الحركة علة للزمان من قبيل والذي يسلم انه
ان الحركة من حيث هي حركة مطلقة او شرط في وجود الزمان ثم الزمان شرط في
تخصص الحركة وتعينها كما قيل في الصورة والهيولى من كون الصورة من حيث انها
صورة ما جزء لعلة الهيولى والهيولى بوجه ما علة لتشخص الصورة وتحقيق ذلك يحتاج الى
بسط الكلام وبيان اكثر القواعد الحكمية المشهورة انظار وتصرفات في غير هذا
الكتاب ان شاء الله تعالى وفقنا الله تعالى لذلك ليكون مذاكرا لكم ولمن يكون
محبا للتحقيق مثلكم **الثامن عشر** اختلفوا في المكان فذهب قوم من الاقدمين الى ان
مكان الجسم هيولاه وقال انه البعد الذي يسعه الجسم وقال ارسطو هو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي والقائلون بالبعد منهم
من جوز خلوه عن الاجسام ومنهم من لم يجوز وعلى كل واحد من الاقوال اشكالات
مشهورة فالمتوقع من انعام العلام ان يبين ما هو الحق في المكان بيانا كافيا
**الجواب** راي ارسطو في المكان انه السطح الباطن من الجسم الحاوي للجسم المحوي
ذي المكان ثم انه تولد في المواضع وتمشى على هذا التفسير مثلا عنده قولهم مكان
الجزء جزء مكان الكل فان مكان كل الارض هو السطح الباطن للماء والهواء وليس
مكان كل جزء من الارض جزءا من ذلك السطح والاشبه عند بعضهم ان
المكان هو ما يتوهم عند عدم الجسم وعدم ما يقوم مقامه انه خلاء وهو كم
في الابعاد قايم بذاته يمكن ان يشغله جسم ويزول عنه ولا يمكن ان يكون خاليا
عن جسم اصلا وفي هذا البحث كلام طويل كما شف عن اجوبة الاقوال المخالفة
وحد المكان عندي ان المكان هو ما له الوضع لذاته وللمتمكن فيه بسببه اعني الوضع

بعض قبول الاشارة الحسية **التاسع عشر** استدل الحكماء على بقاء النفس بعد خراب البدن
بانها لو كانت قابلة للفساد لكان فيها قوة البقاء وقوة الفساد وهما متغايران
والا لزم ان يكون كل باق ممكن الفساد وكل ممكن الفساد باقيا واذا كان كذلك
فهما اثران لشيئين مختلفين فيلزم ان يكون البسيط مشتملا على مختلفين فيكون مركبا
هذا خلف ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون للواحد قوة البقاء وقوة الفساد
بعض الامور تفارق في الخارج وايضا لم لا يجوز ان يكون مركبا من شيئين احدهما بمنزلة
المادة والثاني بمنزلة الصورة فان قيل لا بد لكم من الاعتراف ببقاء الجزء القابل
للفساد قلنا نعترف ولكن لا يلزم من بقاء الجزء الواحد بقاؤها وايضا لم لا يجوز
ان النفس يجب ان يكون بسيطا لكن لم لا يجوز ان يكون البدن قابلا لامكان
فسادها كما كان قابلا لامكان حدوثها **الجواب** قوة الفساد هي استعداد
الفساد واجتماع حصول المستعد له مع وجود المستعد واجب فاذا حصل
الفناء لو كان المستعد له باقيا كان فانيا باقيا معا وهو محال وتحصيله
ان كل باق يجوز عليه الفناء كان في محل حتى الجسم محل قابلة مع بقائه وقابلة
مع فنائه وكل ما يكون في محل فهو اما صورة واما عرض ويتبين منه ان الباقي
الذي يمكن ان يفنى لا يكون غير مادي ان كانت النفس مركبة من مادة وصورة كلاهما محالة هـ
مجردا مفارقا وكل مفارق فهو اما عاقل بالفعل او بالقوة واذا كان المحل
جوهرا مفارقا عاقلا بالقوة باقيا لا يجوز عليه الفناء ونحن لا نعني بالنفس الا
ذلك الجوهر ولا نلتفت في معناه الا ما كان حالا فيها صورة كان او عرضا ولا
يجوز ان يكون البدن قابلا لامكان فساده لانه ليس بحال في البدن ولم يكن
اولا انتفاضه به امكان حدوثه لانه لم يحدث فيه وانما كان البدن
محتاجا الصورة الثانية وهي كانت محتاجة الى مبدأ لها مفيضا عليه الصورة
بواسطة مبدأه فكان استعداد البدن شرطا في افاضة تلك الصورة
وهي مشروطة بايجاد مبدأ لها ولما كان المبدأ مفارقا للبدن باقيا بسيطا

لم يكن



لم يكن مستعدا للفساد فصار باقيا ابدا **العشرون** بين الحكماء اثبات
حدوث النفس على ابطال التناسخ وابطال التناسخ على حدوث النفس وهو
دور وذلك لانهم قالوا النفس حادثة مع البدن لانها لو كانت موجودة
قبل حدوث البدن فاما ان يكون واحدة او كثيرة والاول باطل لانها بعد التعلق
بالبدن ان بقيت واحدة لزم ان كل ما يعلمه زيد يعلمه عمرو ولو صحت نفسها
وان لم يبق واحدة بل تكثرت والنفس لكانت قابلة للقسمة فلا يكون مجردة
هذا خلف وكذا الثاني لان التكثر بدون امتياز محال فالامتياز اما ان يكون
بالماهية ولوازمها لكونها متحدة بالنوع فيكون بالعوارض المفارقة وهذا
ايضا باطل لان العوارض المفارقة المميزة ليست الا بسبب البدن لان العوارض
التي تكون بسبب الماهية وبسبب الفاعل لا تكون الا لازمة فيلزم ان يكون كل
واحدة منها متعلقة ببدن آخر فظهر من هذا الدليل ان حدوث النفس مبني على
ابطال ان يكون للنفس تعلق ببدن قبل حدوث البدن المخصوص ثم احتجوا
على امتناع التناسخ بان النفس حادثة مع حدوث البدن فيكون العلة التامة لها
مخصوصة بحدوث البدن ولا يلزم اما وجودها قبل البدن او عدمها مع
حدوثه والقسمان باطلان لكونها حادثة مع حدوث البدن فيلزم اختصاص
حدوثها بحدوث البدن واذا تقرر ذلك ثبت انه متى حدث بدن حدث
نفس وتعلقت به واذا كان كذلك لا تتعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ
والا لزم ان يكون للبدن الواحد نفسان مدبرتان وذلك باطل بالضرورة
لان كل احد يعلم بالضرورة ان مدبر بدنه شيء واحد وظهر من هذا الدليل ان
امتناع التناسخ مبني على حدوث النفس فيثبت اثبات كل واحد من
المطلوبين بالآخر فيكون محالا **الجواب** هذا النقض بالحكماء اعني انهم بنوا
اثبات حدوث النفس على بطلان التناسخ وابطال التناسخ على حدوث
النفس لا يليق به فانهم لم يفعلوا ذلك وانما بنوا هذه الاحكام على قواعد

مقررة عندهم فمنها ان الشيء الواحد لا يتكثر الا بالتجزية والملك الذي لا يمكن ان
يتجزى لا يتكثر البتة ومنها ان النوع الذي يتكثر اشخاصه يجب ان يكون مادية
او له تعلق ما بالمادة المتكثرة لذاتها حتى يتعلق كل شخص من المادة ومنها ان
الموجود المفارق للمادة لا يصير بعد ان كان مفارقا حاصلا في مادة او مباشرا
لمادة ومنها ان الحيوان الواحد لا يكون ذا نفسين مباشرتين معا لمادة
لبدنه ومنها ان المزاج المستعد لاستفاضة صورة او نفس يحفظه ويتصرف
فيه ويكمله ويستكمل به لا يمكن ان لا يفاض ذلك عليه واذا تقرر هذه القواعد
ثم البحث ان المذكورات بلا فصل وذلك لان حدوث النفس انما كان لانها لو
كانت قديمة لكانت اما واحدة لا تتكثر او غير ملابسة للمادة واما متكثرة
قبل التعلق بالمادة واما مفارقة وبعد المفارقة متعلقة بمادة وكلها عندهم
باطل واما ابطال التناسخ فبيانه هو انه يستلزم اما عدم افاضة النفس
بنفسها مع وجود مستعد لها محتاج اليها واما تعلق نفسين ببدن واحد
معا واما تعطيل النفوس مدة وتعلقها بالبدن بعد ذلك واما تطابق
عدد الموتى وعدد المواليد واتصال بعضها ببعض في آن واحد وهذه الاشياء
يستدل على كلها بسبيل لا يحتمل الاختصار وهذه اجوبة المسائل التي اوردتها
بحث ما سنح لها على سبيل الاستعجال مع اشتغال الخاطر بالشواغل المختلفة المتراكمة
فان وقع فيها سهو فليتدارك بجمع اصول لقد قدرت على ذلك واذا يسر
الله تعالى اليه فانما يمكن ان اخوض معه في هذه المسائل وفيما هو من قبيلها او اهم
منها بكلام يشتمل على حل الشكوك الواردة عليها اسعفت وعرضته عليه
كتبه محرره منتصف محرم سنة احدى وسبعين وستمائة حامدا لله تعالى
ومصليا على نبيه وآله **ومن فوائده قدس الله سره** في كيفية صدور
الكثرة عن المبدأ الواحد مع القول بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد المبدا
الاول الواحد وهو المعلول الاول الصادر منه ا وهو ب معلول ا مع ب

بجزوه

حصول





وهو ج معلول ب وحده وهو ح في المرتبة الاولى من المعلولات واحد
في المرتبة الثانية منها اثنان وفي المرتبة الثالثة اثنا عشر معلول ج وحده
وهو د معلول ح وحده وهو ه معلول ا مع ح وهو ز معلول ب ج
معا وهو ح معلول ب ح معا وهو ط معلول ب ج ح معا وهو ي معلول
ا ج معا وهو يا معلول ا ح معا وهو يب معلول ا ح معا وهو يج معلول
ا ب ج معا وهو يد معلول ا ب ح معا وهو يه معلول ا ب ج ح معا و
هو يو واذا تزايدت المراتب زاد عدد المعلولات التي تكون في مرتبة
واحدة لا الى نهاية وذلك ما اردناه **مكتوب كتبه مولانا شمس الدين**
**الكيشي رحمه الله من اصفهان اليه رضي الله عنه مع جوابه** پرتو
نور رشید منیر مخدوم ورب الانعام صاحب الایادی العظام زینة مخفف
الشهور والایام عوام حلاوة علماء الانام قبلة المحصلین وقدوة الفا
رئیس المحققین نصیر الملة والدین حجة الاسلام والمسلمین که سبب استمداد
سالکان طریقت و نور بخش دیده واصلان حقیقت است چنانکه
مقتضای رای ظلمت زدای او باشد بواسطه درکها و محواسر و محوبات
چهار دیوار طبایع فایض باد و نفس قدسی او که حائز کمالات
نوع انسانیت در انتهاج مدارج حکمت و ابتهاج بطوالع حدسی
مصون از جمیع مفارقات و مقرون کل مقاربات و هر دم مشرف از عالم
حقایق کشف الیقینی تازه و از تجلی حقیقة الحقایق بخت الیقینی بیدا انداله
بحق محمد وآله خادم آرزومند وچاکر نیازمند دعای کرکودک
مسترشد مرید مرشد را موظف دارد و تبلیغ میکند و اشتیاق
طبیعت نقصان را بجمال کمال است عرضه میدارد و هرچه زودتر
ازین مراد بحصول موصول باد و بحیثیت از شایبه ریا معرا و از تهمت
تعسف مبرا اصغا فرماید مطلوب کشف گرد شاید عالم است

فضلین

تکلف که

و وعورات طریق و صعوبت تحقیقش چنان نیست که مخدوم قرن الله
ظله بالوصول مشابهت است و حکایت تجاذب قوی جهانا بخلاف صعوبت
بعینه آن است ارشاعر نیز باید هو بیانی حلقی و قدامی الهوی و
انا وایانا بالمحسنات و همنشینان ظاهر جلیل ملا اعدا الا من عصم الله
و قلیل ما هم پس اگر طالب از رفیق تحقیق نباید بر زاع و کسی او باری که
ملاقات میمون و مواصلت همایون حاجت تشریح نباشد بحکم آنکه
مراد از طلب از حضرت کمالات بر زبان همین اشارت است بر تقیین مطالب
که بر ذهن طالبان تامل نماید و حل آنکه بر بان فکر ایشان مشکل
نشود سه مسئله القای افتد تا از مواصلت از استفاده علی عاطل
نماند **مسئله نخستین** شیخ رئیس روح ره و جزاه عن طلبة الحقایق
خیرا فرق میان موجبه معدوله و سالبه بسیطه بیان کرده است که موجبه
بر موضوع موجود صادق باشد بخلاف چه ایجاب حکم بمحکوم بر محکوم علیه وجود
موضوع خواهد بر آن وجه که معلوم است و سالبه معدوله بر موضوع
معدوم صادق باشد با آنکه بتغییر موضوع و محمول بیان کرده است
الشیء الذی یقال انه موضوع هو بعینه یقال انه المحمول و از این لازم آید
که آن شیء که موضوع است البته محمول علیه باشد بصفت ایجاب که ظاهر
موضوع است پس بر مقتضای تقریر آن شیء که موضوع است اینجا
موجود باشد مادام که موضوع است چه در حال ایجاب محمول بر وی و چه
در حالت سلب محمول از وی و چون موضوع معدوم متصور نیست
فرق مذکور نامعقول باشد **مسئله دوم** شیخ برهان ثابت کرده است
که صور نوعیه بسایط نزد امتزاج باقی اند پس لازم آید که مواد ایشان از
همچنان که در حالت انفراد متحصل الوجود بوده اند بصورت نوعی در حالت
امتزاج متقوم الوجود باشند و بعد از آنکه جسم در بسایط متقوم الوجود



گفت هر صورت که در دو حال شود صورتی جوهری نباشد چه صورت
جوهری مقوم وجود محل باشد و تقوم وجود متقوم محال است پس نفس
نباتیه یا حیوانیه که عارض جسم مرکب میشود صورتی جوهری نباشد بلکه
چنانکه هیئت ترکیب و کیفیت مزاجیه عرض اند در آن جسم آن نیز عرض
باشد چه حالیست که مقوم وجود محل نیست و شیخ اثبات جوهریت وی
بیان کرده است که حافظ مزاج محل است و رب مدد متقوم است
گوییم محل قریب اگر مجموع جسم و مزاج بیجا امر چون او علت مزاج باشد
پس علت جزء آن باشد پس جوهر علت آن مجموع باشد بدین بدل اثبات
جوهریت وی لازم نیاید چه هر عرض که مستتبع عرض دیگر باشد و محل
چون مزاج که مستتبع بعض از اعراض است باید که بدین دلیل جوهر
باشد چه اجسام یا آن اعراض که بواسطه مزاج موجود شده اند این
مجموع معلول مزاج باشد پس مزاج متقوم محل قریب خود باشد و
بدین تقریر جوهر بود و باتفاق عرض است با آنکه ظاهر است که مزاج
جزء محل نیست چه شرط حلول نفس است اعنی معد محل مر حلول او را و اگر
محل قریب جسم مرکب متخصص بدو متقوم الوجود است مجموع صور نوعیه
بسایط نه بنفس پس ظاهر گشت که قول بعضی صور نوعیه در بسایط
ممتزجه با اثبات جوهریت نفس نباتیه یا حیوانیه متناقض باشد **مسئله
سوم** وجود خاص که حاصل است مر جوهر مفارق را که بدان وجود موجود
است در عین خود همان که او بدان معقولست و معقولیت او در وجود
خود را مستفاد از غیر نیست و از این دو مقدمه با آنکه عقل صریح گرانده
مرتبت در تقریرات حاصل کرده باشد محقق الشیخ رئیس و اتباع او که
مصدق است از آن اند پس آنکه وجود او مستفاد از غیر نباشد پس امکان
وجود چگونه تصور توان کرد و این شک را از یادت ملاحظه مخصوص

افزاید چه در نعت صفای که مخصوص است بحقیقه عند التجرد و سایح شده
است و مانع تجاوز نفوس گشته واگر بعض از مسایل که مشهور و مذکور
نیست و نقل مطالب و نکت ثاقب مخدومی بدان فایز شده است
حضور صادر و تعریف احوال مقامات خادم طالب را باعداد آن مستر
فرماید از کمال فضل و تمام افضال مخدومی بدیع نباشد توقع است
که این تصدیع را محمول فرمایند و خادم داعی را از جمله مستفیدان شمرده
مجامع خاطر ملازم حضرت علیا را ادام الله علاه داند حق تعالی از همه
مکاره حارس و در همه مطالب معین باد بمنه و سعة لطفه وجوده

**جواب هذه المسائل لخواجه نصیر الدین طاب ثراه**

تا ذکر مناقب و فضایل ذات شریف و نفس نفیس جناب ملک الحکماء
والعلماء رئیس الاکابر و الفضلاء قدوة المبرزین و المحصلین کاشف اسرار
المتقدمین و المتأخرین شمس الملة والدین افضل و مفخر ایران ادام
میامن ایامه و حصل جوامع مرامه بمسامع دعاگوی مخلص او محمد الطوسی
رسیده است مرید صادق بل محب و عاشق شمایل است و شوق نیل
سعادت خدمت روح افزا و مشاهده طلعت دلگشا او ادام
افضاله المجد بحدی که هیچ وهم بکنه او نرسد و همیشه در طلب
فرصتی مودی بنوع اتصال با آن منبع فضل و افضال مواظب و منتهز بوده
تا اکنون مقتضای عادت پسندیده خود در سبق خیرات و تقدیم در
حسنات افتتاح کتاب فرموده که فاتحه سعادت و فاتح ابواب
کرامات است از استفاده از آثار حکم و از استفاضه آن فنون نعم
چندان ابتهاج و مسرت بدل و جان رسید که شرح آن مودی بتطویل
باشد مبادی نقل آن خصایل حمیده و خلال مرضیه پاینده داراد و
دست صروف روزگار از آن مجمع بها و حریم بزرگوار مصروف





مصروف کرداناد و دعاگوی مخلص را پیش از اجل اسایلی دریافت
خدمت او برو فق اراده کرامت کناد بمنه ولطفه بعد از تبلیغ
دعا و خدمت و اقامت رسوم محبت و مخالصت چون خطاب
همایون موشح بالقاب سؤالات چند علمی که از روی حسن الظن که بدعاگوی
مخلص دارد والتماس ایراد جواب آن فرموده هر چند خود شناس وقت
که آن میداند که عادت حضور کم مایه خود را در جنب آن جناب عرض کند
اما چون از انقیاد چاره نیست اولی استعانت بود با ایجاز اشارت
رفت اگر صورت ضمیر دعاگوی مخلص در آن مسایل موافق حق باشد
اثر همت علا تواند بود و الا بار رقم تقصیر رجوع کشیده باشد و
در امتثال اشارت عالی توقف و تأخیر را مجال نداده و آن
اصول و اجوبه بر وجه ایجاز اینست **سؤال اول** فرموده است که شیخ
رئیس فرق میان موجبه معدوله و سالبه بسیطه آن کرده است
که موجبه بر موضوع موجود صادق باشد فحسب و سالبه بسیطه
بر موضوع معدوم نیز صادق باشد با آنکه هم شیخ تفسیر موضوع
و محمول را بدین وجه کرده است که الشیء الذی یقال له انه الموضوع
وهو بعینه الذی یقال انه المحمول و از این لازم که آن شیء که موضوع
است البته مقول علیه باشد بصدق ایجابی که ظاهر موضوع است
پس بر مقتضای این تقریر آن شیء که موضوع است دایما موجود باشد
مادام که موضوع باشد چه در حال ایجاب محمول بر وی و چه در حال
سلب محمول از وی و چون موضوع معدوم متصور نیست فرق مذکور
نامعقول باشد **جواب** آنچه شیخ در موضع مذکور گفته است
در فرق میان موجبه معدوله و سالبه بسیطه باعتبار عموم و خصوص
متناولات آن دو قضیه باشد والا فرق میان این دو در عبارت

بایجاب و سلب است که کیفیت ربط اجزای قضیه اند و بعد وله تحصیل که در
نفس امر است یعنی هم بصورت و هم بماده و اما در مثال اول مفهوم آنست
نیست که موجبه بر موضوع منفی صادق نیست و سالبه بر موضوع موجود و
معدوم افتد الا آنست که ازین عبارت هم معنی در خاطر افتد یکی آنکه
موجبه بر موضوع مقید بوجود افتد و دوم آنکه موجبه بر موضوع
مطلق افتد و لازم آید از ایجاب که آن موضوع مقید بوجود باشد
ما اتصاف بوجود در اول پیش از ثبوت حکم باشد و در دوم بعد از آن
در تقدیر اول لازم آید که موجبه کلی و سالبه جزئی متناقض نباشند
چه اگر گوییم هر حیوان لست ضاحک و بعض الحیوان لیس بضاحک نیست
هر دو قضیه بر صدق جمع اند چون حکم در اول بر حیوانات موجود باشد
و در دوم بر انسان معدوم و این خلل از عدم اتحاد در موضوع باشد
و اما بر تقدیر دوم خللی لازم نیاید چه موضوع متحد باشد الا آنکه ایجاب
اقتضاء وجود موضوع کند بر وجهی که شامل خارج و ذهن بود و سلب
نکند و وجود موضوع غیر کون موضوع باشد بالفعل که هر دو
قضیه بغیر اتحاد و سلب معتبر باشد چنانکه هم شیخ گفته است اذا قلنا
کل ج ب فانا نعنی به ان کل ما هو ج بالفعل ولا نعنی به ما یصح ان یکون ج کما ذهب
الیه بعض الافاضل یعنی به ابا نصر الفارابی چه در اول معتبر وجود موضوع
است بالفعل و در دوم ماهیت موضوع بالفعل و اما آنچه گفته است
که تغییر موضوع بدین وجه کرده است که الشیء الذی یقال انه الموضوع
گوییم مراد ازین سخن نه حکم ایجابی است بر آن شیء بل اتصاف شیء بان
یعنی چه ترکیب چیزی که اقتضاء ایجاب کند و ان لعسده شیء بر صفت
صفت که الذی یقال انه الموضوع وجود شیء لازم نیاید چه توان
گفت که الشیء الذی یقال له انه الموضوع هو لیس بموجود و آنچه بعد ازین

لفظ



گفته است هو بعینه الذی یقال له انه المحمول محکم است و ظاهر است
موجبه چه در سالبه هو بعینه لا یقال له انه المحمول حق باشد و حمل حقیقت
اطلاق بر حمل ایجابی کنند و از روی مجاز بر حمل سلبی و تقابل میان این دو
حمل از باب عدم و ملکه باشد پس معلوم شد که واجب نیست که موضوع
قضیه دائما موجود باشد و صحت فرق مذکور ظاهر شد و در سؤال دوم
فرموده که شیخ برهان ثابت کرده است که صور نوعی نزد یک امتزاج
باقی اند پس مواد ان چنانکه در حال انفراد منفصل الوجود بوده اند بصور
نوعی در حال امتزاج نیز متقوم باشند و بعد از تقوم جسم در خارج هر
صورت که در وی حال شود صورت جوهری نبود بل عرض بود چه آن
صورت مقوم وجود محل نبود و تقوم متقوم محال باشد پس نفوس نباتی
و حیوانی اعراض باشند و شیخ اثبات جوهریت آن نفوس بان کرده
است که حافظ امتزاج اند پس محل قریب آن متقوم باشد تا آنجا که گفته
است پس ظاهر شد که قول ببقاء صور نوعی در باب تمازج با قول
باثبات جوهریت نفوس نباتی و حیوانی متناقض باشد جواب اما
مقدمه اول که حکم است ببقاء صور نوعی در حال امتزاج حق است چه
اگر باقی نبودندی مزاج که معلول ایشانست باقی نبودی و اما مقدمه
دوم که گفته است بعد از تقوم جسم در خارج هر صورت که در وی
حاصل شود عرض بود موضع نظر است اگر گفتی که هر چه در وی حال
شود عرض بود در عبارت اولی تر بودی چه صورت ثانی جوهر نبود
اما حال شاید که عرض باشد و اگر چنانچه گفته است تقوم بصورت
اقتضاء آن کردی که حال در متقوم بصورت عرض بودی صور نوعی
همه اعراض بودندی چه هیولی بصورت جسمی متقوم شده است و بعد
از آن مجموع را بصور نوعی نوع دیگر تقوم حاصل آمد و همچنانکه تقوم

بصورتی جسمی مانع تقوّم بصور نوعیه و موجب آنکه آن صور اعراض باشند
نیست تقوّم بصورت نوعی مانع تقوّم ممتزج از انواع بصور نباتی
و حیوانی که نفوس اند و موجب آنکه آن نفوس اعراض باشند نباشد
برهان بر آنکه نفوس جوهر اند آنست که نفوس متنوعات ممتزج اند ممتزج
ممتزج را نوعی غیر انواع عناصر گردانیده اند از انواع نباتات و
حیوانات و آن انواع جواهر اند و جزء جوهر جوهر بود پس آن
صورت که ممتزج از آن و از عناصر ممتزجه باشد جوهر باشد و
تقوّم آن صور ممتزجه را بآن معین کرده است که آن ممتزج را از انواع
نبات خاص یا حیوانی گردانیده است چه ممتزج پیش از حلول آن صورت
یا تخم یا نطفه بود و بعد از زوال آن صورت از وی چوب یا جیفه
باشد اما در حال حلول آن صورت درختی یا حیوانی باشد و چنان
صور را صور کمالی خوانند و باین سبب که نفس را گویند چنین
گویند نفس کمال اول است اجسام را و بکمال ثانی افعال خواهند که
از نفس صادر شود چون تغذیه و تنمیه و تولید مثل و حرکت ارادی
و احساس و غیر آن پس درین موضع آنکه ممتزج را بدن نبات یا
حیوان گرداند باعتبار صورت خوانند چه تقوّم ممتزج که بدن
تقوّم آن بدن شده است اوست و باعتبار کمال خوانند چه آنچه در
عناصر بقوة بوده باین بفعل آمده و باعتبار نفس خوانند چه مبدا
افاعیل نفسانیه هم اوست آنچه گفته است که شیخ بیان جوهریت
نفوس بآن کرده است که حافظ مزاج محل اند هم موضع نظر است
و حق آنست که چون جمعی از متقدمان گفته اند که نفس نفس مزاج است
شیخ بر ایشان رد کرده است که نفس حافظ مزاج است و منشئ
نفس شیء نتواند بود و از مزاج که شرط وجود نفس است اثبات



مرکب صه



وجود مشروط متقدم باشد و پیش شرط شاید که عام تر از وجود مشروط
باشد فکیف اثبات جوهریت مشروط و اگر بوجهی که نفس حافظ
مزاج است مزاج را معلول نفس نهند از اثبات وجود معلول اثبات
وجود علت نفس نتوان کرد اثبات جوهریت به هیچ وجه ممکن نباشد
پس معلوم شد که قول ببقاء صور نوعیه در ممتزج با قول بجوهریت
نفس متناقض نیست **دو سوال سیم** گفته اند که وجود خاص جوهر مفارق
اینست که او بذات معقولست و معقولیت او خود را مستفاد نیست
از غیر پس وجود او مستفاد از غیر نباشد **جواب** وجود معلول
موجودات مشترکست و معقولیت مشترک نیست پس وجود معقولیت
نباشد و نیز مفهوم از وجود غیر مفهوم از معقولیت است چه اول
اضافی نیست و دوم اضافی است از بهر آنکه معقولیت بقیاس با عاقل
تصور توان کرد و چون وجود و معقول را متقدم گردانیم و گوییم
وجود خاص جوهر مفارق و معقولیت او خود را این تقسیم افادت
اتحاد این دو امر نکند پس شاید که هر یکی را علتی دیگر بود و علت وجود
خاص او موجد اوست و علت معقولیت او خود را قیام او بانفراد
و برائت او از مادیات و آنچه گفته اند وجود او معقولیت او
معنی آنست که این دو امر دو ذات نیست بلکه یک ذاتست ماخوذ بدو
اعتبار باعتبار اول که وجود آن ذاتست محتاج است بموجد غیر
او و باعتبار دوم که معقولیت اوست محتاج نیست بغیر او چه قیام
بذات و برائت او از مادیات او را از غیر مستفاد نیست و
این همچنانست که موجود ممکن بغیر موجود است و بخود ممکن و دو
ذات نیست و همچنین گویند عاقل و معقول و عقل یکی است و باعتبار
سه و امثال این در سخن حکما بسیار باشد چون قواعد معین گردد

مبقی صه

تحقق از آن آسان باشد اینست اکثر بر سوالها که جواب آنها است
ان شاء الله پسندیده باشد و اگر بعضی بعد از وقت نقل محتاج باشد
توقع است که اعلام فرمایند و اما استطلاب خواطر و فوایدی
که از احوال مفارقات سانح شده باشد و در کتب اهل این
علم مذکور نباشند و بحث مجملی از آن که هم طلب فرموده است
نوشتن آن درین وقت متعذر بود چه شواغل ظاهر و باطن
متراکم بود و نکات مفارقت بعضی از یاران قدیم و بودن بر
جناح سفری اضطراری و استعمال ما ثبت آن از مهمات ضروری
عایق فیما بعد اگر حضرت حق فراغتی کرامت کند این خدمت بجای
آورده آید ان شاء الله تعالی و هو ولی التوفیق و ملهم التحقیق کاملا
و شاهدا و حصول آمال میسر باد و ما بقا(?) و الصلاة على محمد و آله اجمعين

**فصل در بیان اقسام الحکمة على سبيل الاجمال ... فوايد طالب(?)**

الحكمة قسمان نظري وعملي فالعملي ثلثة اقسام علم الاخلاق وعلم المنزل و
علم السياسة والنظري ثلثة اقسام طبيعي ورياضي والهي فالحكمة الطبيعية
لها فروع واصول اصولها ثمانية اقسام آ البحث عن الامور العامة
للاجسام الطبيعية كالحركة والسكون والنهاية واللانهاية ب في اركان
العالم وحركاتها وطبايعها واماكنها الطبيعية ويشتمل عليه كتاب السماء
والعالم ج في الكون والفساد د في الاثار العلوية وما يحلو(?) الاجسام
العنصرية قبل الامتزاج كالتكاثف والتخلخل ه البحث في المعادن و في
النبات ز في الحيوان ح في النفوس وقواها ويشتمل عليه كتاب الحس
والمحسوس فروع العلم الطبيعي سبعة آ الطب ب احكام النجوم ج علم
الفراسة د علم التعبير ه علم الطلسمات وهو مزج القوى السماوية
بالقوى الارضية لتحصيل قوة هي مبدأ الفعل غريب في الارض و علم

النيرنجات



النيرنجات وهو مزج القوى الارضية ليتحصل لها قوة يصدر عنها
فعل غريب ز علم الكيميا وهو تبديل الاجرام المعدنية بعضها ببعض
حتى تحصيل الذهب والفضة من غيرهما علم الرياضي له اصول وفروع
اصوله اربعة اقسام آ علم العدد ب علم الهندسة ج علم الهيئة د
علم الموسيقى وفروعه سبعة آ علم الجمع والتفريق ب علم الجبر والمقابلة
ج علم المساحة د علم جر الاثقال ه علم الزيجات والتقويم وهو
من فروع الهندسة ز علم الالات الموسيقية كالارغنون ونحوه وهو
من فروع الموسيقى والعلم الالهي له اصول وفروع اصوله خمسة آ
الامور العامة مثل العلية والمعلولية ب النظر في مبادي العلوم الموضوعة
كلها ج في اثبات العلة الاولى ووحدانيته وما يليق بجلاله عز وجل د في
اثبات الجواهر الروحانية ه في كيفية ارتباط الامور المنفعلة الارضية
بالقوى الفعالة السماوية وكيفية نظام الممكنات واسنادها الى المبدأ
الاول فروع العلم الالهي ثمانية آ البحث عن كيفية الوحي وصيرورة المعقول
محسوسا حتى يرى النبي ملكا ويسمع كلامه وتعريف الالهامات ونفث
الروح الامين ب علم المعاد والروحانية ولما كان العقل لا يستقل
بادراكه وتحقيقه وبعثت الشريعة الحقة المصطفوية ذلك واما العقل
فقد اثبت سعادة وشقاوة للنفوس البشرية بعد مفارقتها البدن و
اما علم المنطق فهو آلة العلوم وخادمها وله سبعة اقسام آ ايساغوجي
ومعناه المدخل فرفوريوس وهو البحث عن الكليات الخمس ب في
قاطيغورياس وهو البحث عن المعاني المفردة الذاتية ج باري ارمينياس
في العبارة وهو كيفية تركيب هذه المعاني بحيث يحتمل التصديق والتكذيب د
انولوطيقا وهو بيان كيفية تركيب القضايا بحيث تحصيل العلم بالمجهول ه
انولوطيقا اي البرهان و سوفسطيقا اي المغالطة ز

وهو

١٨٤

الخطابة ح ان الشيخ جميع اقسام الحكمة اربعة واربعون قسما مع
اقسام المنطق والالهيات علشون والله اعلم فوايد حكمته له طاب ثراه
المكان ماله وضع لذاته الزمان ما يقدر به كل ما يتعلق وتجدده وبقاءها
لا يتجدد وهو سعة كل واحد كل ما يتصل وينفصل فهو مادي لشرطه الحوز
عليه لا مقال ولا يجب كونه ماديا لزم ان يتعلق الكواكب بمعنى المكان
مع ثبات سطوحها الحاوية والجسم في الماء والهواء لا يتبدل بتبدل
سطوحه معلومات الواجب معلولاته لان علمه بذاته هو ذاته وعلمه بذاته
علة للعلم بمعلولاته ذاته وذاته علة لمعلولاته وكون العلتين واحدا
يدل على كون المعلولين واحدا علة الصورة وهي قابلية المادة اعني استعدادها
مضاف لا العلة الفاعلية اعني الموجدة لها لصدور المادة والصورة و
الزمان والمكان معا عن موجد الجسم الفلكي وكذلك كل ما فيه شيء بالقوة
ويمكن ان يخرج الى الفعل لا دفعة واما المعقول فلان الزمان لا مكان
لها المكان لا يخلو عن جسم لقابليته ووجوب ما يهب لكل مستعد ما هو
مستعد له فالمكان متقدم على المادة والمادة على الصورة والخلاء
ممتنع بعد فرض المكان لا لذاته الكلي الطبيعي موجود في العين بمعنى ان
المهية التي لا تمنع صورتها الذهنية لن تطابق مهيتها افرادها في الخارج
موجودة فيه العلم الفعلي هو علة معلومه والانفعالي هو عن تطفله و
وشعوره عن علته وهو مستلزم لعليته لما هو في الذهن معلوله و
الشعور هو الذي يعرف به كونه مطابقا وغير مطابق العلم بوجود
موضوع الموجبة دون السالبة متاخر عن الحكم ما في نفس الامر هو
الثابت في العقل وهو المثل الافلاطونية مقولة الملك والجدة وله هو
ان يعبر عنه بذي حس فقال له الحيوان فهو النطق اي الناطق فايدة ايه
في العلل والمعلولات لئن كانت علل ومعلولات مترتبة لا نهاية من جانب

النفس ح





او من جانب التصاعد والتنازل كانت تلك المراتب بعينها باعتبار سلسلة
العلل غير منقطعة من الجانبين وباعتبار آخر كان سلسلة المعلولات
كذلك وكذلك السلسلتان متطابقتين لا في الوجود فيتطابق في الوجود
وكان على ذلك لا ينطبق معلولها بل انما ينطبق على معلول عليه المتقدمة
عليها بمرتبة واذا جعلت احدى تلك المراتب مبدا او امعن في السير
في جانب العلل معتبرين تطابق السلسلتين وجب ازدياد مراتب
العلل على مراتب المعلولات بواحد ابدا دائما و لانقلبت العلية و
المعلولية وارتفع وجوب التقدم والتاخر اللازمين لهما وهذا حكم
كلي واجب في اي مقدار اتفق من تلك المراتب ثم لو كانت السلسلة
سلسلة المعلولات التي لا نهاية لها المبتدية من المبدا المفروض مساوية
لسلسلة عللها التي لا نهاية لها المبتدية منه وذلك المبدا بعينه بواحد
واحد من غير تفاوت لم يبق مع ذلك الفرق التقدم والتاخر الواجب
وجودهما من حيث كونها عللا ومعلولات وذلك محال وان كان لها
اخرا بعينه العلية والمعلولية فلا يتصور ثبوت ذلك الا
بازدياد العلل على المعلولات المساوقة معها بواحدة كما تبين في
الحكم الكلي وذلك لا ازدياد يكون في الجانب الذي فرض فيه عدم
التناهي فقط وذلك يقتضي تناهيهما فيه فيلزم ان يكون ما هو غير متناه
متناهيا هذا خلف وكذلك الحكم في جانب التنازل فان المعلولات
تتزايد هناك على العلل بواحدة بخلاف الجانب الاول فاذا لا يمكن
ان يوجد علل ومعلولات مترتبة لا نهاية لها وهو المطلوب الرد من فوايده
طاب ثراه العصمة هي ان يكون العبد قادرا على المعاصي غير مريد لها
مطلقا وعدم ارادته او وجود صارف يكون من الله تعالى لطفا فحينئذ
هو لا يعصي الله لا لعجزه بل لعدم ارادته او لكون صارفه غالبا عليه

علل في مرتبة علاه

ارادته لوقوع المعصية منه ممكن بالنظر الى قدرته وممتنع بالنظر
الى ارادته او لكون صارف غالبا على ارادته ومن فوايده رحمة الله
عليه العلية بالاشتراك تتعلق تارة على مبدا ما هو مبدأ الحركة و
السكون بالذات والبها يبحث العلم الطبيعي وتارة على اعيان
الموجودات من حيث تعلقها وبهذا تشمل الماديات والمفارقات
كلها ويكون لكل نوع طبيعة تختص بذلك المعنى الموجودات التي تتعلق
عليها اسم يشتق من معنى ذلك يسم ويتضعف كما في الحرارة و
البرودة فانهما تشترك في معنى هو جنس لها كالكيفية الفعلية في
مثالنا ويكون لتلك الكيفية امتداد واتصال بين حدين احدهما غاية
الحرارة مثلا والآخر غاية البرودة وانما يكون ذلك امتدادا اتصاليا
لان المحل يمكن له ان يتحرك من احد الغايتين الى الاخر حركة متصلة
كما في المسافات الوضعية ويمكن تقطع ذلك المتصل بالنقط
والآنات فهناك يمكن ان توجد مقاطع لا تتناهى في ذلك الامتداد
الاتصالي ويكون الموجود من ذلك المعنى الجنسي في كل مقطع نوع له فهناك
انواع لا نهاية لها كلها تحت ذلك الجنس ويكون كل نوع بالقياس
الى نوع آخر اقرب او ابعد من احدى الغايتين او الحدين فاذا توهم
لطايفة من تلك الانواع اشتراك في شيء ما وسمى المعنى المشترك باسم
كالحرارة او البرودة مثلا كان ذلك المعنى يقع عليها بالتشكيك و
ذلك بسبب قرب البعض من احد الحدين او بعده فيكون ذلك المشترك
الواقع بالتشكيك عرضا لتلك الانواع غير ذاتي وهذا الحكم عام
في الالوان وساير الاشياء التي يقع فيها التشكيك وفي السرعة و
البطوء العارضين للحركة وربما يعرض لتلك الانواع معنى الاضافة
كما عرض للسرعة والبطوء فان كل سرعة تكون سرعة بالاضافة الى بطوء

وبالعكس



وبالعكس وهذا غير معنى الشدة والضعف وينبغي ان يحقق هذه المعاني
ومن فوايده قدس الله روحه المبدأ الاول الذي لا مبدأ له قبله
ولا مبدأ له يستحيل ان يكون اكثر من واحد لان ما سوى الواحد فهو كثير
وكل كثير فهو مؤلف من آحاد وكل واحد من تلك الآحاد يكون متقدما
عليه ومبدأ له فاذن الكثير له مبدأ وفي المبدأ الاول الذي لا مبدأ
له لا يكون كثيرا بل هو واحد فقط وايضا المبدأ الاول الذي
لا مبدأ له لا يجوز ان يكون ممكن الوجود موجودا فهو مبدأ فاذن المبدأ
الاول الذي لا مبدأ له يجب ان يكون واجب الوجود ولا يجوز ان
يكون واجب الوجود مشتملا على كثرة فان المشتمل على كثرة محتاج
الى آحادها في الوجود والمحتاج الى غيره في الوجود لا يكون واجبا و
يلزم منه ان لا يكون في الوجود واجبان لانهما مشتركان في الوجوب
وفي الوجود ومختلفان في شيء غير ما به يشتركان فيكون كل واحد منهما
مشتملا على اشياء اكثر من واحد فلا يكون كل واحد منهما واجبا
هذا خلف ولا يجوز ان يكون لواجب الوجود ماهية غير الوجود لانه
ح يكون مشتملا على كثرة ولما كان شيء موجودا وجب ان يكون في
الوجود واجب لانه لو لم يكن في الوجود واجب لكان جميع الممكنات
الموجودات ممكن وكل ممكن محتاج الى مبدأ اعلى ذلك التقدير
ممكن فاما ان يدور احتياج الممكنات وهو محال لانه يوجب تقدم
شيء على نفسه واما ان يتسلسل ولا بد ان يكون في السلسلة آحاد هي
معلولة لعللها المتقدمة عليها او علة لمعلولاتها المتأخرة عنها واذا
اخذنا واحدا منها كانت لها مباد متسلسلة الى غير النهاية وهي سلسلة
العلل المبتدئة من ذلك الواحد الى غير النهاية وذلك الواحد باعتبار
آخر معلول وعلة ايضا معلوله وترتقي سلسلة العلل سلسلة معلولات

الوجوب ان كل ممكن ح

يكفي ح
وكل مبدأ م

مبتدئة من ذلك الواحد مرتفعة لا الى نهاية فيحصل لنا من تلك الآحاد
بعينها سلسلتان مبتدئتان من واحد بعينه وغير متناهيتين في
الارتقاء لكن سلسلة العلل يجب ان تكون اكثر من سلسلة المعلولات
بواحد في جانب الارتقاء والزيادة والنقصان في الجانب
الذي لا يتناهيان فيه محال فاذن يمتنع ارتقاؤهما الى غير نهاية
فاذن هما متناهيان فالتسلسل محال واذا ثبت امتناع الدور و
التسلسل امتنع كون جميع الموجودات ممكنا وقد ثبت ان الواجب لا يكون
الا واحدا فاذن في الوجود واجب وجود هو واحد من جميع الجهات
هو المبدأ الاول الذي لا مبدأ له وصدور الموجودات عنه لا يمكن
ان يكون حال وجودها فاذن هو حال لا وجودها فاذن ما سواه
يوجد بعد ان لم يكن موجودا وكل ما هو كذلك فهو محدث فاذن كل
ما سوى الواجب محدث سواء كان جوهرا او عرضا وذا مادة او
مادة او مفارقا للمادة ويجب ان يصح صدور الموجودات عنه
والا لما كان موجدا فاذن هو قادر وتلك الموجودات الصادرة
عنه على نظام وترتيب يشهد بذلك علوم الهيئة والتشريح و
غيرهما اقتضى العقل بكونه عالما وصفة القادرية والعالمية تستدعي
اتصافه بكونه حيا ولا يجوز ان تكون هذه الصفات متغايرة ومغايرة
لذاته التي هي وجوده القديم بذاته لامتناع التكثر فيه ثم انه يمكن ان
يوصف بصفات اعتبارية بحسب اعتبارات العقول وصفات
اضافية بحسب اضافة كل واحد من الموجودات المتفاوتة عنه اليه وصفات
سلبية بحسب سلب كل شيء مما عداه عنه ولكن بحسب كل صفة اسماء
حسنى كثيرة لكن لا يستعمل منها الا ما يليق بكماله وتنزيهه فهذا ما اردنا
ايراده في اثبات الواحد الحقيقي الذي هو المبدأ لجميع الموجودات

الى الحكم

تعالى



تعالى جل وتقدست ذاته وصفاته ومن فوائده ايضا رحمة الله عليه
افعال العباد تنقسم الى ما يكون تابعا للقدرة والى ما لا يكون مثال
الاول المشي والاكل من الانسان الصحيح الذي لم يكن على بدنه
العقيل ومثال الثاني حركته الى اسفل اذا وقع من موضع عال
والقدرة يراد بها سلامة آلات الفعل من الاعضاء ويراد بها
الحالة التي يكون الانسان عليها في وقت صدور الفعل عنه والاول يكون
قبل الفعل ومعه وبعده وهي القدرة عند المعتزلة والثاني لا يكون الا
عند الفعل وهي القدرة عند الاشعري ولا شك ان القدرة بالوجهين
لا يكون مقدورا للعبد بل ربما يكون اسبابه كالغذاء والتداوي
المقتضيين لسلامة الاعضاء مقدورا له واما الارادة فسببها
اما العلم بالمصلحة واما الشهوة واما الغضب ولا يكون واحد
منها الا عند الشعور والشعور ايضا لا يكون مقدورا للعبد و
ربما كان بعض اسبابه مقدورا له واما عند حصول القدرة و
الداعي هل يجب الفعل ام لا الحق انه يجب والا لزم رجحان احد
طرفي الفعل وتركه بغير مرجح وهذا الوجوب لا يخرج الفعل عن
حد الاختيار لان معنى الاختيار هو ان يكون الفعل او الترك بارادة
الفاعل مختار ايهما اراد وهاهنا لزم الفعل من القدرة والارادة
فاذا نظرنا الى اسباب القدرة والارادة كانا في الاصل من الله
وعند وجودهما الفعل واجب وعند عدمهما ممتنع فاذا نظرنا
الى الفعل كان من العبد بحسب قدرته وارادته فلهذا قيل لا جبر ولا
تفويض ولكن امر بين امرين فان الاختيار حق والاسناد الى
فعل الله حق ولا يتم الفعل باحدهما دون الآخر وما قيل في اثبات ان
خلاف ما علم الله ممتنع وهو يوجب الجبر اجيب بان العلم

مع

في الازل عالما بافعاله فيما لا يزال فان لزم من ذلك الجبر او الايجاب
فهو لازم في حق الله تعالى وما اجبتم به هنا فهو الجواب هنا والجواب
الصحيح ان العلم بالشيء كما لا يكون سببا له فان من علم غدا بطلوع الشمس لا يكون
علمه سببا لطلوعها واذا لم يكن للعلم اثر في الفعل فلا يكون الفعل
بالجبر ولا بالايجاب والله الهادي الى الصواب ومن فوائده
رحمه الله في اثبات العقل المجرد المسمى بعقل الكل اعلم انا لا
نشك في كون الاحكام اليقينية التي قد نحكم بها اذهاننا مثلا كالحكم
بان الواحد اقل من الاثنين او بان قطر المربع لا يشارك ضلعه
او نحكم به بحكم السبق اليه ذهن احد بعد ان يكون بعينه مطابقة
لما في نفس الامر ونعلم ان الاحكام التي يعتقدها الجهال بخلاف
ذلك كما لو اعتقد معتقد ان القطر يشارك الضلع او غير ذلك
غير مطابقة لما في نفس الامر ونعلم ايضا ان المطابقة لا يتصور
لا يمكن ان يتصور الا بين شيئين متغايرين بالشخص ومتحدين
فيما يقع به المطابقة ولا شك ان الصنفين المذكورين
من الاحكام مشتركان في الثبوت الذهني فاذن يجب ان
يكون للصنف الاول منهما ثبوت خارج عن اذهاننا
يعتبر المطابقة بين ما في اذهاننا وبينه وهو الذي يعبر عنه بما في
نفس الامر فنقول ذلك الثابت الخارج اما ان يكون قائما بنفسه
او متمثلا في غيره والقائم بنفسه اما ذو وضع او غير ذي وضع و
الاول محال اما اولا فلان تلك الاحكام غير متعلقة بجهة معينة من
جهات العالم ولا بزمان معين من الازمان وكل ذي وضع متعلق
بها فلا شيء من تلك الاحكام بذي وضع لا يقال انها تطابق ذوات
الاوضاع لا من حيث هي ذوات اوضاع بل من حيث هي معقولات

ثم انها



ثم انها تقارن الاوضاع من حيثية اخرى كما يقال في الصور
المرتسمة في اذهاننا الجزئية انها كلية باعتبار وجزئية باعتبار اخر لانا
نقول الصور الخارجية المطابق بها اذا كان كذلك كانت قائمة بغيره
وفرضنا النوع كان قائما بنفسه هذا خلف واما ثانيا فلان العلم
بالمطابقة لا يحصل الا بعد الشعور بالمتطابقين ونحن لا نشك في المطابقة
مع الجهل بذلك الشيء من حيث كونه ذا وضع واما ثالثا فلانا
اذا تأملنا الاحكام انما ندركها بعقولنا واما ذوات الاوضاع فلا
ندركها الا بالحواس او ما يجري مجرى الحواس والمطابقة بين المعقولات
والمحسوسات من جهة ما هي محسوسات محال والثاني هو ان يكون ذلك القائم
بنفسه غير ذي وضع وهو ايضا محال لانه قول بالمثل الافلاطونية وان
كان ذلك الخارج المطابق به متمثلا في غيره فينقسم ايضا الى قسمين و
ذلك لان ذلك الغير اما ان يكون ذا وضع او غير ذي وضع فان كان ذا
وضع كان المتمثل فيه مثله وعاد المحال المذكور في القسم الاخير وهو ان
وهو ان يكون متمثلا في شيء غير ذي وضع ثم نقول ذلك المتمثل فيه لا يخلو
اما ان يكون بالقوة ولو كان كذلك كان بعض ما في اذهاننا بالفعل لامتنع المطابقة
بالفعل بين ما هو بالفعل ويمكن ان يصير وقتا ما بالفعل وبين ما بالقوة و
ايضا لا يمكن ان يزول او يتغير او يخرج الى الفعل بعد ما كان بالقوة ولا
في وقت من الاوقات لان الاحكام المذكورة واجبة الثبوت
ازلا وابدا من غير تغير واستحالة ومن غير تقييد بوقت ومكان فوجب
ان يكون محلها كذلك والا فامكن ثبوت الحال دون المحل فاذن ثبت
وجود موجود قائم بنفسه في الخارج غير ذي وضع مشتمل بالفعل على جميع
المعقولات التي يمكن ان تخرج الى الفعل بحيث يستحيل عليه وعليها التغير و
الاستحالة والتجدد والزوال ويكون هو وما فيه من الصفات ازلا و

ابدا واذا اثبت ذلک فنقول لا یجوز ان یکون ذلک الموجب الاول غیر
واجب الوجود لذاته عرفت امکانه و ذلک لوجوب اشتمال ذلک
الموجود علی الکثرة التی لا نهایة لها بالفعل و اول الاوایل یمتنع ان یکون
فیه کثرة و لن یکون مبدا او للکثرة و لن یکون محلا قابلا للکثرة یتمثل فیه
فاذن لا وجود موجود غیر الواجب الاول تعالی و تقدس بهذه الصفة و
لنسمه بعقل الکل و هو الذی عبر عنه فی القرآن المجید تارة باللوح المحفوظ
و تارة بالکتاب المبین المشتمل علی کل رطب و یابس و ذلک ما اردناه و
الله الموفق المعین کتاب فی اسولة کتبها الشیخ صدر الدین
القونوی الیه رحمهما الله تعالی الکتاب

بسم الله الرحمن الرحیم

ما ذا الکون من طیب لذکرکم • یزری علی الروض عبث العارض الهتن
حتی جعلت حمی قلبی و ربعه • و رب سامع اقبل من الاذن • کوشت ایام
و لیالی باستماع ماثر و معالی مجلس عالی خواجه معظم صدر اعاظم مالک
ازمة الفضایل افتخار الاواخر و الاوایل ملک حکما العصر حبیب الدهر
نصیر الملة و الدین اطال الله فی ایام رضیه بقاءه و ادام فی درج المعالی
ارتقاءه و لا زالت مهجة الشریف بعین الله تعالی مکلیة و تا بلی
محل منقد مالا ستاع کل قضیة بهیئة مشغف و حالی باد حقوقست اثنا
منبع صفا و مشرع وفا که سبلی می آید تشوق و تعطش بجانب آن
جناب همایون هر چه بیشتر است لکن بحکم احکام مقادیر ازلی تعیین
بغیتی مانع اند بر دعای که در ظهر الغیب موظفست و از شوایب
ملق و ریا مخلص و منظر انقضا ... کرده میشود و الله ولی الاجابة
و الاحسان بر رای عنف نمای آن جناب معظم پوشیده نیست که طلب
مواصلت و تاسیس قواعد مودت با اهل فضل پیوسته معهود و





مالوف بوده است که بحکم حق سبحانه و تعالی بعضی بندگان خود را بمزید اجتبا و اصطفا مکرمت مخصوص کرد دانیش و بر اهل روزگار در اجناس و انواع
علوم و فضایل رجحان داده و بطبقات جمیلة محصور بنفس شریف
حکم سفیه که هر نفسی از آن موجب انجذاب دلها و طلب تقرب و تودد
بود فکیف بالمجروح بل کیف بالذات المختصة لتلک الصفات داعی
مخلص میان بدین مقدمات خواهان فتح باب مواصلت بطریق مکاتبه
که اکثر اهل اللقا بعض نام نهاده اند متعین بوده و خواست که از فواید
علمی که کثیر بقرین صور ترقیات نفوس است ازین مفاتحه خالی نباشد
دارد فواید نتایج افکار آن ذات شریف با نصیب نادر رساله که
پیش ازین بمدت مدید در بنیان حاصل نتایج افکار و مزید فحص و
تحقیق که حاصل اهل استبصار است ساخته و بسی چند از مشکلات
مسایل درج کرده و بصورت مفاوضت با بعضی از اکابر فضلا
دوستان در تحقیق آورده در صحبت این مکاتیب بخدمت
فرستاد و تا از مقام افادت و حسن معاونت در تحقیق آنچه درین
مبارک راه آن باب سانح شده باشد و صحت وثوق دال
برهان واضح شده بحکم کرم اعلام فرماید چه این نوع تفضل موجب
شادمانی عاجل و مثمر ثواب آجل خواهد بود و الله خیر معین المسئلة الاولی
هل ثبت عندکم ان وجود واجب الوجود امر زاید علی حقیقته ام وجوده
عین ماهیته و ان لیس له حقیقة وراء الوجود و ما البرهان الموضح فی
تحقیق ذلک فان جمیع ما ذکر فی تحقیق کل واحد من الامرین غیر تام و
لا مقنع للبیب لانه لمن قیل بان وجوده عین حقیقته اعتمادا و وثوقا
ذکره جماعة فی تقریر ذلک فللقایل ان یقول انه لما کان وجوده الحق عین حقیقته
و ما علیه دلایل فی وجوه منها ان من البین ان مفهوم الوجود من حیث
انه من

بتعينه في تعقل مفهوم واحد وهذا المفهوم من حيث انه هو مع قطع
النظر عن كل ما سواه اما ان يقتضي ان يكون عارضا لماهية شيء من
الماهيات[٢] او لا يقتضي واحدا من القسمين فان كان الاول وجب ان
يكون كل وجود عارضا لماهية او له صلاحية ذلك فوجود واجب الوجود
يكون صفة لحقيقته وان كان الثاني وجب ان لا يكون شيء من الموجودات
المتعقل المستقل عارضا لشيء من الماهيات فاما ان لا يكون هذه الماهيات
الممكنة موجودة او ان كانت موجودة لكن وجودها نفس حقيقتها وحينئذ
لا يكون مفهوم الوجود مفهوما واحدا وقد فرضناه واحدا هف
وان كان الثالث فما يصير وجود واجب الوجود مجردا عن الماهية الا
لسبب منفصل فيكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود لغيره
هف الوجه الاخر ان كل عاقل يجزم بان الوجود الواجب تعينا في
تعقل يستلزم ذلك التعين والتعقل سلب اشياء عنه واثبات
امور شتى ايضا له هذا مع اتفاق جميع العقلاء بان حقيقته مجهولة فلو
كان وجوده عين حقيقته لكان معلوم الحقيقة اذ لا يجوز ان يقال بانه
معلوم الذات من وجه[١] مجهول من وجه آخر لانه يحصل من ذلك ان يتعقل[٢]
في ذاته جهتان مختلفتان وهذا باطل فان الاتفاق واقع بانه لا
جائز ان يتعقل فيها جهات مختلفة متعددة لما ثبت انه واحد من جميع
الوجوه ولا شك في ان اختلاف الجهات في الشيء ينافي صرافة وحدته
وايضا فلو علم على هذا الوجه لعلمت حقيقته وهذا باطل ايضا لاتفاقهم بان
حقيقته مجهولة فثبت بما ذكرنا ان وجوده زائد على حقيقته والوجه الاخر
ان كونه مبدأ لغيره[٣] اما ان يكون لانه وجود او لانه وجود مع سلب والاول
باطل والا لكان كل وجود كذلك [illegible] باطل [illegible] والا لكان السلب جزء
من علة الثبوت والوجه الاخر انهم قالوا افراد الطبيعة الواحدة يجب ان

يكون

(١٧٤) (٢ او يقتضي ان لا يكون عارضا لها صح) (١ وجه) (٢ يلزم ح) (٣ مبدأ او صح)



يكون حكمها واحدا ثم انهم بنوا على هذه المقدمة مسائل منها ابطال القول
بكون الخلاء بعدا مجردا فقالوا طبيعة البعد طبيعة واحدة فان كانت مجردة
فلتكن كذلك في الكل فالجسم بعد مجرد هذا خلف وان كانت مادية
فلتكن كذلك في الكل فالخلاء يمتنع ان يكون بعدا مجردا وايضا قالوا
لما ثبت في الاجسام التي تقبل الفصل ان جسميتها محتاجة الى المادة وجب
في كل جسمية ان تكون محتاجة الى المادة واذا وضح هذا فنقول اما الوجود من
حيث هو وجود فحقيقة واحدة فان افتقرت الى الماهية فليكن كذلك
في الكل وان استغنت عنها فليكن كذلك في الكل هذا وقد يقال في
الجواب ان الوحدة والكثرة ونحوهما غير مفتقرة الى المادة مع ان
لها صلاحية ان ترتبط بالمادة تارة وتجرد عنها اخرى فيتعقل مجردة
عنها فمن الجائز ان يكون شان الوجود كذلك غير انه على تقدير صحة
ذلك لا يحصل من جميع ذلك برهان ولا امر يجزم بصحة ذلك ومما يؤيد
ما ذكر ما اعترف به الشيخ الرئيس خاتم الحكماء وخلاصة العقلاء وهو ما
كنا اخرنا الاعراض عن ذكره كما سبقت الاشارة اليه ثم استدركنا
الامر بعد طار ابيان مسيس الحاجة اليه فالمعنى باليسير مما ذكروا ذلك قوله
الوقوف على حقيقة الاشياء[١] ليس في قدرة البشر فانا لسنا نعرف من الاشياء
الا خواصها ولوازمها والاعراض ولا نعرف الفصول المقومة لكل واحد
منها الدالة على حقيقته بل نعرف انها اشياء لها خواص واعراض و
لوازم ولا نعرف حقيقة الاول ولا العقل ولا النفس ولا الفلك ولا النار و
لا الهواء ولا الماء ولا الارض ولا نعرف حقيقة الاعراض ثم مثل في ذلك
بامثلة واضحة وقد رما قصد تقريره ثم قال انما يخفى حقيقة الحق الى ان جعلنا
السؤال عنه محتذيا بقية المسائل فقال نحن لا نعرف حقيقة الاول تعالى
وتقدس انما نعرف منه انه يجب له الوجود او ما يجب له الوجود وهذا

(١٧٥) (١ حقائق ثم)

هو لازم من لوازمه لا حقيقته و نعرف بواسطة هذا اللازم لوازم اخر
كالوحدانية وسائر الصفات وحقيقته لم كان يمكن ادراكه هو
الموجود بذاته اي الذي له الوجود بذاته لكن معنى قولنا الذي له الوجود و
لذاته اشارة الى شيء لا نعرف حقيقته وليس حقيقته نفس الوجود ولا ماهية
من الماهيات فان الماهيات يكون لها الوجود خارجا عن حقايقها وهو في
ذاته علة الوجود وهو اما ان يدخل الوجود في تحديده دخول الجنس والفصل
في تحديد المركب بل معا بحسب ما يوجد منها لها العقل فيكون الوجود جزءا منه
حتى لا يكون حقيقته كما ان الجنس والفصل اجزاء الحدود والمركب يطلق الذوا تها
واما ان لا يكون لحقيقته فوق الوجود والوجود من لوازمها ثم قرر هذا
المعنى بعبارة اخرى فقال لا يمكن للانسان ان يعرف حقيقة الشيء البتة
لان مبدأ معرفته الاشياء هو الحس ثم يميز بالعقل بين المتشابهات
والمتباينات ويعرف حينئذ بالعقل بعض لوازم الشيء وافعاله وتأثيراته
وخواصه فيتدرج من ذلك الى معرفته معرفة مجملة غير محققة وربما لم يعرف
من لوازمه الا اليسير فان قيل انه عرف اكثرها الا انه لا يلزم ان يعرف
لوازمها كلها ولو كان يعرف حقيقة الشيء ثم تدرج منها الى معرفة حقيقة اللوازم
وخواصه لكان يجب ان نعرف لوازمه وخواصه كلها اجمع لكن معرفتنا
بالعكس مما يجب ان يكون عليه ونحن نقول ان محقق الذوق الصحيح الذي
خص به اهل الحق سبحانه منزلة مبدأ معرفتهم معرفة الحق لكن بالحق لا بقواهم
وعقولهم فانهم عرفوا الحق بالحق ثم عرفوا بعد ذلك نفوسهم بالحق من حيث
ما عرفوه به ثم عرفوا ما شاء الحق ان يطلعهم عليه دفعة او بالتدريج و
لهذا يستحيل عندنا ان يعرف احد حقيقة شيء ما لم يعرف الحق والحق في
الكل متجل علما او ذوقا او كشفا غير متعين ولا مانع ولا مماثل ولا بعيد
الا من حيث امتياز حقيقته عن كل شيء بما ذكرناه بامور اخر معلومة للمحققين

خص له

شيء له

سبيل





سبيل الحصر وقد ذكرنا قبل هذا على سبيل التلويح في التمهيد ان تعين الحق
سواء قيل بان وجوده زائد على حقيقته او ان وجوده عين حقيقته في عقل
كل عاقل لا يمكن ان يكون مطابقا لما هو الحق عليه في نفسه لغيره ولغيره
من حيث ما يمتاز عنه سواء لم يتعقل على نفسه ذلك الحق الامتياز واذا
لم يكن ذلك التعين في التعقل مطابقا لما هو الامر عليه فكل حكم يترتب على هذا
التعقل والتعين المتحصل المتصور ان فرض ليس ثابتا للحق من حيث هو على نفسه
والمسلوب عنه بدون هذا الاعتبار اذا لا مطابقة فاعلم فالحكم لا يصح على الحق
للعقل من هذا الوجه وقع سواء قول من يقول ان وجود الحق عين حقيقته وقول من
يقول بان وجوده من لوازم حقيقته اذا لم يتم تقرير كل واحد من الامرين ٥
المسئلة الثانية هل الماهيات الممكنة مجعولة او غير مجعولة وعلى كلا التقديرين
فهل هي من حيث كونها ماهيات فقط امور وجودية بمعنى ان لها حظا من الوجود
او هي امور عدمية ان كانت غير مجعولة فلا جائز ان يكون وجودية لانه
يلزم من ذلك مشاركتها للواجب في وجوب الوجود الذاتي وفي الوحدة
الذاتية ولم يكن ثمة ممكن بل واجبة مطلوبا عن وصف الامكان والفقر
المستلزم لاستفادة الوجود من الغير وايضا فاتصافها بالوجود ثانيا ان
كان بعين الوجود الاول كان تحصيلا للحاصل وان كان بوجود ثان مغاير
للوجود الاول ففي ذلك ايضا باطل لان التقدير حصول الممكنات بل الا
الاوجود واحد يشترك فيه جميعها فان استكمال الممكن انما هو بالوجود
المستفاد من الواجب وعلى تقدير صحة ما ذكر يلزم انتقال جميع الممكنات
من حالة الوجوب الى حالة الامكان ومن الغنى الذاتي الى الفقر والاحتياج
والافتقار في الكمال الى ما طالبه الا وهو افضل لانه شان الحق سبحانه ومختص
ويلزم من فرض صحة ما ذكرنا مفاسد غير ما ذكرنا لا يخفى على المستبصرين
منها انه اذا لم يكن الوجود واحدا مشتركا وقيل بان لكل ممكن وجودين

التعقل يضاف الى الحق سلبا
او اثباتا انما هو نصاف اليه
صح

مختلفين بالحقيقة لا بد من بيان الفرق بين الوجودين وتعيين القابلية الحاصلة
من كل منهما ثم نقول ان قيل بان الماهيات مجعولة وليست بامور
وجودية لزم ان يكون الحق مقيدا للعدمات لا متناهية وان يكون
سبحانه علة لتميز كل واحد منها عن الآخر ويكون ما حصل اثره عدميا
فيه شيئا اذ من المستحيل ان يكون مجرى كل حد منها علة تميز بعضها عن بعض فانه
يلزم من ذلك تاثير المعدوم في المعدوم وان كان تميز بعضها عن بعض
غير مجعول لكن ليس موجب التميز هو الحق والامر لانها معدومة فلا
تكون مؤثرة فلا يلزم ان ما لا وجود له اصلا بوجه يكون متعددا لا لكون
فيكون التعدد الثابت وجوده من بعض الوجوه وصفا لما لا وجود له
بوجه وهذا يفضح فان قيل انها مجعولة ووجودية لزم ما اسلفنا من
امر الوجودين المختلفين وبيان الفرق بينهما وتعيين القابلية الحاصلة
من كل منهما وليس ثم امر ثالث غير الحق والممكنات ينسب اليه الاثر
فكيف الامر ثم نقول والذي افادته المعاينة المحققة والذوق الصحيح
ان الماهيات غير مجعولة ولكنها امر باطن الوجود وهو من حيث اعتبار
تعينها في علم الحق ازلا وابدا على وتيرة واحدة لكن ذلك باعتبار
العلم بها وتعلق تعدد التعلقات بحسب المعلومات تعلقا وتعددا
ازليا لان العلم انما يتعين في كل عالم بكل معلوم بحسب ما هو المعلوم
عليه في نفسه اذ لا يصح ان يكون للعلم ما اثر في معلوم ما من حيث انه ذلك
علم وهذا معلوم فان حكم ثبوت الاثر من وجه آخر لانا نعلم ان علم الحق
مؤثر بالذات لكن لا باعتبار تعين نسبة العلم متميزة عن الذات
متعلقة بمعلوم او معلومات مختلفة الحقائق والحاصل عندنا من الوجه و
المستفاد من الحق الموجد تعين المعلومات المعدومة بالنسبة اليها
امورا وجودية بالنسبة الى علم الموجد بل عند انفسها قبل كل واحد

منها



منها باستعداده الكلي غير المجعول من مطلق الوجود الفائض عن الواحد المخصص
والمتعدد بحسب قابليتها المختلفة باستعداداتها المتفاوتة وتلك القابليات
تلك الاستعدادات الكلية هي من معقول خصوصيات الماهيات وهذه
الخصوصيات لا يعقل لشيء خارج عنها لان الماهيات كما اسلفنا غير
مجعولة وخصوصياتها تابعة لها في انها غير مجعولة لانها ذاتية لها ومن
جملة احكام تلك الخصوصيات تقدم بعض الممكنات في الوجود على بعض و
رجحانه عليه بامور كثيرة وقبوله للفيض وظهوره به على وجه اتم من قبول
البعض الآخر وهذا تفسير قول الشيخ الرئيس ان تضاعف وجوه الامكان
وقوته بالنسبة الى بعض الممكنات يقتضي تاخر وجوده وقبوله اياه من الموجد الاول تام
وعدم تضاعف وجوه الامكان لقلة الوسائط وارتفاعها يقتضي عكس
ذلك فيكون الترتيب المتعلق في الممكنات تقدما وتاخرا وشرفا و
خساسة من جملة الاحوال اللازمة لتلك الخصوصيات من كونها غير مجعولة
فان لكل ماهية خصوصية تمتاز بها ولوازم ايضا وخواص تتبعها في الظهور
بالوجود وان كان لكل لازم ماهية لكن اللوازم تابعة للماهيات الملزومة
ومن جملة ما يتضمنه هذا الاصل من الفوايد تعريفه بان علة ظهور الحقيقة
المعقولة المعبر عنها بالزمان وعلة ظهور الموجودات الزمانية هو
هذا هو الترتيب المنبه عليه وهذا القدر انما اورده الداعي وان
لم يكن ادراكه بطريق النظر من اجل انه غير بعيد ولا خارج بالكلية عن طور
العقول النظرية ومع هذا فان كان قد وضح للنظر التسديد فيما ذكر الى
اخر فلينبغ بذكره وبيانه مفيدين ما يجوز ان شاء الله تعالى
المبحث الثالث المسمى بالوجود العام المشترك في كونه وجودا فقط بل هو
من جملة الممكنات ام لا فان كان ممكنا فهل له حقيقة وراء كونه وجودا ام لا
وان كان له حقيقة وراء كونه وجودا فالقول بانه امر مشترك بين جميع الممكنات

١٨٠

فنقول فذلك الامر المشترك اما ان نعتبره من حيث وجوده مع قطع النظر عن حقيقته او نعتبره منضمة اليه حقيقته فان اعتبرت مهيته مع وجوده منضمة فمن حيث اشتراكه على الحكم قلنا لزم ان يكون اول صادر عن الحق هو ذلك الوجود لا العقل الاول وان لم يكن له حقيقة وراء كونه وجودا لزم ان يكون نفس وجوده هو نفس مهيته فلم يكن اذن ممكنا لان الممكن هو المفتقر في استفادة وجوده من الواجب وهذا غني عن ثبوت وجوده له لكون وجوده نفس مهيته والمهيات غير مجعولة فالوجود العام على هذا التقدير غير مجعول فهو مستغن بذاته عن الواجب الوجود وقد فرض ممكن وايضا يصرح محقق الشراح فالوجود الحق والوجود العام فان المفهوم من حكم الامكان كما احاط به العلم الشريف بهويات يقول الممكن الظهور بالوجود والاظهور والافتقار الى المرجح وهذا المعنى على تقدير صحة ما ذكر لا يصدق على الوجود العام فانه ذاتي له لكونه وجودا بسيطا وانه غني في ثبوت وجوده له عن سواه لانه وجود غير مجعول ولم يكن ممكنا بل واجبا ويلزم ايضا انه ليس ثمة وجود فايض من الحق لان هذا الوجود المذكور شانه على هذا التقدير غير مجعول لما مر بيانه فكونه عارضا لغيره وصف ذاتي له غير مجعول لانه لذاته يقتضي العروض فهو غير فايض من غيره فان قيل يجوز ان علة عروض الوجود العام للممكنات هو الحق وليس ان الوجود العام وان كان غير مجعول يقتضي لذاته ان يكون عارضا لشيء فنقول لا نسلم جواز ذلك فانه يلزم منه ان يكون الحاصل من فيض الحق واشرف الممكنات هو عروض ما ليس بمجعول لكل ما ليس بمجعول لان العروض نسبة وكل نسبة موقوفة على المنسوب والمنسوب اليه فلو كان كذلك لزم عدم استقلال الواجب بالايجاد وانه

باطل

٢ لزم ح اي كون بعض الممكن من حيث مهيته ووجوده مشتركا بين جميع الممكنات سواء اعتبر مهيته منضمة مع وجوده في معنى الاشتراك صح

٢ تحقيق

(حاشية مائلة في الهامش الأيمن العلوي، غير مقروءة بوضوح)



١٨١

باطل ولزم ايضا انه لم يصدر اذن عن الحق الا وجود مشترك والفيض اصلا فلا يكون الحق مبدأ الوجود شيء والاعزلة وهذا باطل واما على تقدير صحة قول من يجوز ان الوجود الحق صفة ذاتية وانه سبحانه حقيقة وراء الوجود فيه الامر ايضا بانه يلزم حينئذ ان يكون الوجود العام الذي يطلق على الحق مع مضاهاته اياه في امور والاعتبارات المذكورة فيكون بينهما اشتراك من وجه وامتياز من آخر وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم ان يتطرق الى كل منهما تركيب ما وقد فرضناهما بسيطين هف وان قيل بانه مع كونه لا حقيقة له وراء كونه وجودا فانه قابل من الحق فيضه فنقول هذا الفيض المقبول ان كان وجودا فقد قبل بالاستفادة ما هو حاصل له لانه كان عين الوجود اذا قلنا هو الاول وان ثبت المغايرة بين الوجود المقبول وبين الامر المسمى بالوجود العام فقد حصل وجودان احدهما مجعول والآخر غير مجعول والمشترك بين جميع الممكنات اما الوجود الاول او الثاني او هما معا فان كان الاول فلا اعتبار للفيض الوجودي الثاني ولا اثر له ولزم ما قلنا من ذلك بعينه من عدم صدور شيء عن الحق وعدم حصول الفيض اصلا وان كان الثاني فلا اعتبار لتسمية الوجود العام قبل ذلك عاما مشتركا ولا صحة لما حكم به حكم بالمهيات القابلة للفيض الوجودي من الحق ولزم توقف الايجاد على امرين غير الفيض الوجودي والقابل المسمى بالوجود العام لزم ان لا يكون المشترك بين الممكنات وجودا واحدا بل هما وجودان فبطل القول بان الوجود المشترك بين جميع الممكنات واحد هف ويلزم ايضا ان يكون جزء علة في اتصاف جميع الممكنات بالوجود فلم يكن الموجد واحدا فان ثبوت الصدور والفيض المضافين الى الحق يتوقف على هذا الامر المسمى بالوجود العام فلا يوجد العام اما ان يصح له كونه ممكنا او امرا آخر لا جائز ان يصح له ذلك لامكانه والا لما اشتركت الممكنات لها في ذلك لامكانه بل لامر آخر فذلك الامر الآخر اما ان يكون الحق او سواه ان كان الحق ثبت امكان هذا الوجود وقوته وكونه مجعولا دون جميع الماهيات فان

٢ الموجودة الممكنة صح

٢ مهيته الا وجوده لتوقف عليهما وهذا ايضا باطل ثم نقول هذا الوصف ان ثبت لهذا الوجود صح

٢ وان صح ذلك له صح

تقرير

الممكنة وقد تبين ان المهيات غير مجعولة هذا ايضا على هذا التقدير باطل فان قيل ان ذلك
الامر الذي لا بد منه ليصح التوجه العام من الحق و لم يثبت له ايضا امكانه بل ذلك من امر
ثالث معقول هذا ايضا باطل لان ما سوى الحق ممكن بهذا الاعتبار لا نزاع فيه لما
يلزم من المفاسد من ابطال ثبوت هذا الاصل و لانه ليس بالقسم من ثالث ينسب
اليه ذلك فان قيل ان حكم الوجود العام حكم باقي الكليات و انه من حيث
هو كذلك لا يكون له وجود في نفسه و مع ان المهيات ليست بامور وجودية
و لا مجعولة بل ظهرت بهذا الوجود العام كما مر لزم التحصيل من مجموع ما لا
يقوم بنفسه و لا وجود له في نفسه اعني الوجود العام و المهيات ما يتقوم
بنفسه و يتحقق وجوده و ادراكه في الاعيان و يكون الكل واحدي الوجود و
المهيتين في الخارج فيكون ثمة وجود بين عدم و تجدد امر ثالث في البين
الاثر غير نسبة الاجتماع وقد فرضنا بخلاف ذلك فكيف الامر هذا و ان
كان عندنا ما هو من هذا القبيل كالهيولى والصورة والكيفيات الاربع
الطبيعية التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والطبيعة المنفعلة
الجامعة عنها فان كلا منها ليس وجود متعين في الخارج و جميع الاجسام المدركة
في الخارج تحصل من هذه المعاني المعقولة كما سانبه اليه في مسئلة اخرى ان
شاء الله تعالى **المسئلة الرابعة** الواحد لا يصدر عنه الا الواحد هذه
المسائل يتفرع عليها من امهات المسائل مسائل شتى كمسئلة العقول و
علة ترتيبها و علية صدور الكثرة من العقل المشهور من الوحدة و جعل
الاعتبارات المذكورة فيه علة لصدور الكثرة عنه او جزء علة هذا
مع وجوب اعترافهم بان جميع تلك الاعتبارات ليست بامور وجودية
فانهم لو لم يعترفوا بذلك لزمهم الاقرار بصدور الكثرة عن الحق لان
الصادر منه على هذا التقدير العقل الاول و اعتباراته الثلثة او اثبات
ان تلك الاعتبارات ليست بامور وجودية يجب ان يكون علة لوجود الكثر

ولكن



ولكل ذلك يحتاج الى غير ذلك من المفاسد التي يتضمنها حصر المدعي
كذلك القول في حصر عدد العقول في عشرة و صور نسبة تضعف
مدعاه و ما يرد عليه من النقض بالفلك الثامن و اشتماله على الكثرة العظيمة
مع انه اقرب الافلاك بالنسبة الى الاطلس و الى الموجودات البسيطة و كذلك
ايضا تقرير شان الترتيب الايجادي بالوسايط و نفي تاثير الحق في الموجودات
و امدادها بالفيض الوجودي الذاتي من دون وساطة العقل الاول و مسئلة
تعلق علم الحق بالمعلومات على النحو الكلي و جهة اللوازم و لوازم اللوازم
و نفي تعلقه بالجزئيات استبعادا لعدم معرفة كيفية ارتباط الواحد بالكثير
على وجه غير قادح في وحدة الواحد و قياسا منهم الحق الغائب على
الشاهد هذا مع انه لا برهان لهم على شيء من ذلك و قد اعترف الرئيس المتفوق
بجميع ما ذكره في هذه المطالب فلم يجده يقوم على ساق مع ان هذه المسائل
كلها من المطالب النفيسة جدا التي يتعلق الفوز بالسعادة بمعرفتها و نحن
نقول انهم قد اعترفوا بان المهيات غير مجعولة و ليست بامور وجودية و
الوجود المشترك بين جميع المهيات واحد مع التحقق بان المسمى عاما
ليس بامر زايد على مهيات متصفة بوجود واحد يشترك فيه العقل و
غيره فلم لا يجوز ان يكون ذلك الامر الواحد الصادر من الواحد الحق هو
هذا الوجود المشترك العام و يدخل فيه العقل الاول و غيره و يكون الموجودات
باجمعها مرتبطة بالحق لا بالسلسلة المذكورة و يكون العقول و كل ما يسمى
واسطة شروطا لحصول الفعل الايجادي عندنا بالوجود الفايض من الحق الذي هو القدر المشترك بين
ما سواه فالوسايط شروط معينة لاستعدادات الماهيات فان
المهيات لا بد و ان يكون لها نوعان من الاستعداد نوع على الوجود
المعقول من الموجد و نوع حاصل بالوجود من حيث لوازم كل فرد
من افراد المهيات و هي استعدادات وجودية مجعولة بخلاف

١٨٤

الاستعداد الاول الكلي الذي به قبلت الماهية الوجود من الموجد اولا فانه
غير مجعول فالمجعولات فالوسايط معدات بمعنى انه توجب تعين الاستعدادات
الجزئية بواسطة الوجود والحق هو المفيض كما ذهبوا اليه في الاسباب
السفلية منها انها معدة والعقل الفعال يفيض اذ ذلك ان تعلق العلم الالهي بالاشيا
هو على النحو الكلي والتفصيل معا من جهة الوجود الواحد المشترك لا من
جهة العلل واللوازم كما ذكروا لا يلزم ما توهموه من الخلل وتوقف
العلم بالجزئيات على الالات فانها استند لهم في نفي تعلق العلم
بالجزئيات الا مجرد الاستبعاد والقياس وهو ضعيف وباطل لانهم
معترفون بان ذات الحق مباينة لجميع الذوات وعلمه كما هو عين
ذاته فمعرفة تعلق علمه الذاتي بالمعلومات متعذر بالنظر والقياس
والذي يعطيه التحقيق الذوقي هو ان الاشيا كلها مرتبطة من جهتين
مختلفتين من حيث سلسلة الترتيب بالتفسير المذكور ومن حيث رفع الوسايط
ايضا اذ لا برهان على انحصار المدد والاثر في سلسلة الترتيب وهذا
اليق بكمال الحق والنسب تنزيهه فانه لما صح لاهل الاستبصار انه
لا يجوز ان يعقل في جناب الحق جهتان مختلفتان لوجوب الاعتراف
بانه واحد من جميع الوجوه وجب ان يكون ارتباطه بكل شيء من وجه
واحد ولما كانت الكثرة من لوازم الامكان وصفات الممكن وجب ان يكون
ارتباط الممكن بالحق من وجهين ولكن تكون الغلبة للكثرة من الوجه الواحد
الامكاني وسيما في حق كل ممكن تتضاعف فيه احكام الامكان وخواص
الوسايط ووجب ايضا ان يكون لكل ممكن نسبة محققة الى حقيقة الوحدة
الالهية تلك النسبة هي المقتضية لترجيح الحق اياه في الايجاد على غيره ومن
حيث هي يصح ارتباطه بموجده من وجه غير الوجه الاخر المختص بالكثرة و
الوسايط وقد ثبت ايضا ان في الممكنات من يكون الغالب على حاله

(هامش: دليل ظهر — مرتبط به — يعلم)

حكم



١٨٥

حكم الوحدة وضعف احكام الامكان لقبوله باستعداده الراجح على
استعداد غيره الوجود الفايض من الحق وجودا اتم واسبق من قبول الغير
ولان يكون الوصف الوجودي والحكم الوجوبي فيه اقوى بحيث لا يضعف و
لا يستهلك بالكثرة تحت احكام الوسايط ووجوه امكاناتها من كل وجه
كما هو حال الجمهور ويتضمن من حكم الاستعداد الكلي الغير المجعول استعدادا
التفصيل الوجودية ما يناط له بذلك قبول فيض من الحق دون واسطة
كالامر في شان العقل الاول وحاصل كلام قوم من اهل الله شهدناه وحققناه
بحمد الله من نفوسنا ومن غيرنا واهل الله يسمون هذا الوجه الوجه الخاص
وهم متفقون على ثبوته وهو الواقع عندهم في حق جميع الخلق لكن الاكثرون
لا يعرفونه ولا يشعرون به والخاصة يعرفه ويدرك اثره وحكمها منه
متوقف ومنقص وبذلك وردت الشرائع كلها ونطقت الكتب
المنزلة ووقع الاتفاق من جميع الانبياء والكمل من الاولياء فان الاخذ
من الحق تارة بالتحصيل ويرد بواسطة بعض الارواح وتارة بدون الاسباب
اصلا ولا برهان يدل على امتناعه كما لا برهان لهم على ما ذكروه وذهبوا
اليه من الامور التي قدمنا ذكرها في باب العلم الالهي وصورة تعلقه بالمعلومات
وفي غير ذلك سوى القياس والاستبعاد الملتجى اليهما والعجب منهم الجزم
بذلك دون برهان محقق مع اعترافهم بان حقيقة الحق مجهولة ولم يعلم من ذاته
كما هو وانه ليس كمثله شيء سيما ومن البين ان اسناد صفة الى موصوف ما
مسبوق بمعرفة حقيقة الصفة وحقيقة من ينسب اليه وقد سبق بيان تعذر ذلك
على البشر من حيث النظر العقلي المعهود سيما وقد ثبت ان علم البشر من كونهم
بشرا علم الحق تعالى وتعينه موقوف على الكثرة لانا ما نعلم شيئا كما هو ثبت
من شيئا فقط و من حيث الاتصاف بالوجود المستفاد والامكان كما موصوف
بالوجود موصوفا بالعلم وهم لا يقولون بذلك بل لا بد من قيام الحيوة

(هامش: تما — وصف له — متوقف)

بالموجود وذلك ايضا غير كاف ما لم تقم به معنى يسمى علما ولا بد ايضا من شرط آخر
وهو زوال المانع الحائل بين المدرك عالما وبين ما يقصد معرفته وعلم
الحق ليس كذلك انما هو شيء واحد لا نحكم فيه بكثرة ولا هو متوقف على
شيء قابل من زوال مانع او غيره وحقيقته بالاتفاق مجهولة فمعرفة
حقيقة علمه من كونه علما مضافا الى عالم او من حيث تعقل لنا علمه غير ممكنة
وصورة تعلقها بالمعلومات متعذرة ولا طائل في الاستدلال على
جناب الحق سبحانه بما ادركناه من نفوسنا واحوالنا هذا مع ان معرفتنا
بنفوسنا ومعرفة كيفية حكمها فينا وادراكها لما ندركه صعب جدا كما مر
فيما ذكرناه من شأن الحق سبحانه فاذا لم يكن برهانا ما يفيدنا معرفة
حقيقة نفوسنا وبقائها وتجردها عن المواد واستغنائها عن الارتباط
وكل ما ذكر من اثباتها وما يضاف اليها من بقاء وتجرد وعلم وسعادة
وغير ذلك غير ممتنع ولا مرضي عند المستبصر الذي لا يقنع الا بعين
اليقين رزقنا الله ذلك على الوجه الافضل بالشهود الاجلى والعلم الاكمل آمين
والحمد لله رب العالمين مسئلة مشتملة على مسائل ما حقيقة النفس الانسانية
وما البرهان الدال على اثباتها فان جميع ما ذكر من شأنها غير مقنع لاولي
الالباب وما البرهان على تجردها ودوام بقائها واستفادتها بهذا القدر
الحاصل لها من الاستكمال بهذه النشأة العنصرية في هذه الدار عن نشأة
اخرى بعدها وما الذي يكون الفاصل وتقربه من كيفية تدبيرها لهذا الهيكل
هل يوجد برهان على امتناع تدبيرها في الوقت الواحد لهياكل والصور المتعددة
او تأتي ذلك لبعض النفوس لكمال استفادتها بالعلوم والاعمال في هذه النشأة
فتترقى من مرتبة جزئيتها حتى تصير كلية كما هو مذكور في شأن العقل الفعال
انه مع تجرده يدبر عالم الكون والفساد بجميع صوره وكونه كلا كالجنس
بالنسبة الى ما تحته من النفوس الجزئية والصور المزاجية الطبيعية مع

بالنسبة

الموانع ل — ما ذاتي ر — من ذاته مه — وحصه — ما ورد في بيانه



بالنسبة الى ما فوقه من العقول كالنوع او كالجزء بالنسبة الى الجنس والكل
فانا قد وجدنا غير واحد من ارباب النفوس الانسانية قد علت رتبته
نفسه وترقى في الاتحاد كما قلنا بل ازداد ترقيا واتحادا بالعقل الفعال من العقول
حتى جاوز جميعها في التحقق وصلته بالحق من الوجهين المنبه عليهما من قبل
الوجه المختص بسلسلة الترتيب والوسائط والوجه الذي لا واسطة فيه من حيث
هو بين كل شيء وبين موجده وقد سبق القول في ذلك والتقرير وهل ثبتت
عندكم ان وجودها انما كان بعد المزاج وتعينها بحسبه او كانت موجودة و
متميزة قبل البدن ثم على كلا التقديرين هل كانت عالمة بكل ما تحصله وتحضره
الآن من العلوم لكنها قد كانت نسيت بسبب التعلق بالبدن واستهلاك
قواها تحت سلطنة القوى المزاجية والآلات البدنية او كانت خالية
عن كل علم وصفة ما عدا وجودها البسيط او كانت عالمة بالكليات و
استفادت الجزئيات بواسطة القوى والآلات البدنية وتذكرت ما نسيته
العارض بسبب صحبة البدن وما الموجب لذلك وهل ارتباطها بالبدن
ثابت من جهة ام يكون قد ارتفع كلا بينها وبين البدن تناسب كلا منهما
من وجه ام لا فان البسيط التام البساطة مباين للمركب التام التركيب
فكيف يتأتى الارتباط بينهما الا ان توسط قدر مشترك اذ من البين
تأثير كل مؤثر في كل متأثر لا يصح بدون الارتباط والارتباط لا يمكن حصوله
دون مناسبة فما المناسبة الثابتة بين النفس البسيطة والمزاج المركب و
هذا السؤال متعلق بالحق مع تنزيهه عن جميع الممكنات مع وجود الاعتراف
بان حقيقته سبحانه مباينة لجميع الحقائق ومع ثبوت انه مؤثر فيها فكيف
الامر وما البرهان المثبت لهذه الامور ثم نقول وبتقدير ثبوت الارتباط
المشار اليه بالبرهان العقلي هل ذلك الارتباط واقع حتى يتأتى للنفس
الانسلاخ عنه وعن غيره من العلائق بالكلية الانسلاخ استغناء واستقلال

بما فوق العقل — ان جاوز — ١٢ الممكنات — على نحو

حاصل لسبب استكمال مستفاد ولا يبقى للنفس علاقة مع صورة بسيطة او
مركبة ام لا بد من بقاء علاقة ما مع غلبة احكام ضعفه لا اطلاق كما اشار اليه
الانبياء والكمل من الاولياء قاطبة وبل على تقدير امكان ذلك اعني
انسلاخ النفس عن التعلق بالبدن من كل وجه يمكن حصوله عند الاعراض
عن النشاة وعن الدار بحيث لا يبقى له تعلق بهذا العالم مع بقاء صاحبه
مدبر تلك النفس لهيكلها او لا يحصل التجريد التام وانقطاع العلاقة بين
النفس والبدن من كل وجه الا بالموت فانا قد عاينا جماعة من اهل
التجريد والانسلاخ وصحبناهم بحمد الله فيما ذكرنا ودون ذلك من احوالهم
وحدثناهم متفقين على ان التجريد من كل وجه متعذر لشرط بقاء حكم التدبير في
حق كل من يوصف بالتدبير كان من كان وبالنسبة الى كل ما يدبر مدبر كان
ما كان وانه لا بد من ارتباط وعلاقة ما او تعقل معنى مشترك بين كل متباينين
يوصفان بالتاثير والتاثر فذلك المعنى تحقق الارتباط وصار التدبير
وثبت الاثر فهو دائر معه وجودا وعدما حيث ثبوته ويتعذر بانتفائه
وان لم يشعر نفس المدبر بانها مدبرة لاجل ان التدبير عن معظمه انما كان في
التدبير الطبيعي مع المزاج في كل آن وهكذا النفس التي هذا شانها في حال
الحالة من شاعرة بتعلقها بالبدن وتدبيره وذلك اما لاستغراقها
بالحق او بما منه وعلى الجملة فالمقصود هو استجلاء ما يقتضيه البرهان في ذلك
ذلك ليحصل الجمع بين ثمرتي الادراكين العياني والبرهاني ان شاء الله
وحده ثم نقول اذا قيل بثبوت وجودها وليس طرق وما سبق السؤال
عنه في هذه المسئلة الكلية فالبرهان المثبت امتيازها بعد المفارقة
عن غيرها من النفوس بالهيئات المكتسبة بواسطة البدن على ما ذكرنا فان
قال لنا قائل لم لا يصح ذلك في النفس الجزئية مع المزاج الجزئي العنصري حال
مشيه وفرحه النفس الكلية ونفوس الاجرام العلوية بالنسبة الى الطبيعة الكلية

العناصر

لهيكلها ح

وشاركناهم ح

بينهما

الحكم ح

فان كان ح



والعناصر وقوى الجسم الكل المستقر في الصور العلوية وغيرها فيكون الصور والقوى
الطبيعية مؤثرة في النفوس التي هي علل لوجودها ومؤثرة فيها في تفاصيل الكونيات
من السفليات ويكون النفوس المستعدة المجردة فاعلة وقابلة معا بل قد
يقال ايضا ان القوى الطبيعية تابعة للمزاج الجزئي في النفس الجزئية التاثير لا يدبر
يؤدي بانه لولا تبعيته مثل هذا النفس الكلية مع مطلق الطبيعة المزاج
لما تعدى ذلك في الامزجة والنفوس اذ من البين ان حكم الاصل يسري في
الفروع بل قد يقال ايضا انه من الجائز ان يبقى من احكام النفوس الجزئية
بقوانا المختصة بها وبقواها المودعة في ذاتها المزاجية الناتجة على القوى
العلوية وتوجهات العقول والنفوس المتجهة فيها والصادرة عنها حال
التعلق بالبدن وذلك من علومها واخلاقها وصفاتها المنشأة والقرار كعلم
بين نفس الانسان ومزاجه ومعتقداته ايضا التقليدية وغيرها الغلبة
صورته بترة او منظم تبليس نفس العاقبة ويظهر بها بحيث شاء الحق من مقامات
الشقاء والسعادة ويكون ذلك بحسب الغلبة الحاصلة في تلك المحاربة
الواقعة بين قوى الانسان النفسانية والطبيعية المزاجية واصول تلك
القوى في العوالم العلوية ومقام محتدها ومشربها ولاي مقام من تلك
العوالم كانت المناسبة اقوى حصل انجذاب تلك النفس اليه واستقرت
لديه ويمكن على هذا التقدير على امتياز النفس بعد المفارقة بصور تلك الامور
المنشئة والعلوم وما ذكر فانه اذا جاز ان يحصل من ارتباط النفس بالبدن
هيئات نابتة بوجب التميز فلا يستنكر ان يقع على هذا الوجه وكيف ولا برهان
على استحالته بل يترجح على هذا التميز بالهيئات فقط بما يستروح من الاخبارات
الالهية والنبوية المشيرة الى هذا سيما وقد ثبت صدق المخبرين على اظهر
من الآيات والمعجزات الثابتة بالتواتر وسيما نبينا محمد صلى الله عليه و
آله الباقية معجزته الى الآن بين ايدي الناس وهي القرآن القائم مقام البرهان في

ان يؤدي نسخه

المكتسبة نسخه

موهن الدعوى في الفرق بين التحيز بالهيآت فقط وبين الصفات الذاتية
من الاعمال الصفات وما ذكرنا صور وجودية في عوالم موجودة ارتباطها
قوى توجهات نفوس العاملين اما من علم واعتقاد وبخاصية مختص
بالعجز فيهم من القوى السماوية وتوجهات العقول والنفوس مما يغلب
الرجوع على الاصل تمهيدا لدائرة وجوده وحكم من هذا القبيل يستر رجوع الى
على بقاء صور الحيوانات وغيرها وموجبه القوى الحاصل من توجهات
العقول والنفوس الغالبة حال التكوين وهذا من قال وانتهى بين التحيز
بالهيآت فقط لكونها تميزات معقولة تحكمها مرتبة النفس الكلية و...
ليت شعري كيف تتحقق وتكمل النفوس بتنوع تلبسها بتلك الصور الناشئة
المنتشرة اليها بحسب علمها واعتقادها واستعداداتها حال انشائها
وبالتفصيل الذي وردت الاخبارات الالهية على الجملة فالكلام في هذا
بالنسبة الى الاحتمالات كثيرة تفصيله ومن اطلع على حقيته الامر اقتصر عليه غير
ان ما يختص بالاثر الشريف بطريق البرهان النظري في ذلك مما يعول
المولى عليه ويركن اليه مسئلة تحقق على ما ينال من اليقين ان
الاجسام متناهية القوة والقبول بل قد شهدت العقول بان جميع
الممكنات يجب ان يكون تتناهى استعداداتها الكلية وان كانت غير محدودة
انها لا تقبل من مطلق الفيض الرباني الا حصة متعينة متناهية بحكم
وبذلك ايضا وردت التعريفات الالهية على السنة الرسل ثم الكمل
خصوصا في حق اشرف الممكنات واولاها قبولا للفيض مع علو مرتبته
اياه بانه اقرب الموجودات نسبة من الحق وحضرته وانه اوسعها قبولا
الفيض والمدد لجميع الكائنات من الوجه المختص بسلسلة الترتيب واذا كان
هو مع شرفه وعلو قدره يحكم على قبوله وقوته بالتقييد والتناهي من بعض
الوجوه فكيف من دونه وما الظن بالاجسام وقواها واستعداداتها

وما الظن

تكثير

من اليقين له

واولها قبولا له



وما الظن ايضا بالامزجة الطبيعية العنصرية وقواها وبعد تقديم هذه المقدمة
فالبرهان القاطع على استحالة انقراض النوع انا نجد في هذا العالم الكلي
بل في العالم العلوي توجها خواص بعض القوى والتشكلات والاقترانات
المجهولة لبشر عالم بها يدرك بالتجربة الرصدية والقواعد الهندسية وما لم
لم يكن الموجب لما ذكرنا مقتضيا للخواص التشكلات الفلكية وخواص
الاقترانات امرا آخر من الامور الالهية على الحق وينقطع اثر النوع
الا انه وكثير من موجودات هذا العالم العنصري على ما تم بوجود هذا الكون
في هذا العالم اما على هذا الوجه او مثله او على نمط آخر بل نقول وما البرهان
على عدم تناهي القوى الفلكية ايضا وكونها بحيث لا تقبل التغير والخرق و
والتبديل فانا لم نجد في كل ما ذكروه في اثبات بقاء الافلاك ودوام
اثارها على هذا الوجه وخلوها عن خواص الطبيعة ودوام قبول عالم الكون
والفساد وقبلك الاثار على هذا النحو المدرك او مثله من الاوضاع والتكوينات حجج
برهانا تاما يثلج به صدر مستبصر ابدا بل تاويل والتقريرات
الاقناعية بل استبعادات محضة واستحسانات يركن اليها الافكار المتعلقة
بتعظيم العالم العلوي والاجسام البسيطة من توهم تغيرها ايضا فما ذكروه في
الاسباب فناء المركبات التركيب ولكن البسيط لا يقبل الفناء ضعيف
فان المركبات انما وجدت من البسائط بل هي مجموع امور بسيطة فلو لم تكن
تلك لم يتحقق المركب والمتحد وليس الا الهيئة الاجتماعية والتركيبية ولاح
الاجتماع والتركيب من ان يكون من جملة اجزاء المركب والمجتمع او يكون خارجا
فان كان من اجزاء المركب والمجتمع فحكمها حكم تلك البسائط على المجتمع وقد تقدم
القول فيها وان كان نسبيا فالنسب لا تحقق لها في نفسها الا بشرط
وجود المنسوب والمنسوب اليه فكيف يكون علة لبقاء علتها ودوامها
ثم نقول وبان البرهان يثبت عندنا خلو الاجسام الفلكية عن احكام الطبيعية

فينعدم النوع

تكملة

وخواصها سيما والتوفيقات الالهية على السنة الرسل والكل قد ورث
ورحمت بان الاحب ام كلها طبيعة ولكن حكموا بتقادمها من حيث الذات
مع تغير حادث في الصفات ووافقهم على ذلك جماعة من اكابر الحكماء الاول
ووقفنا على ذلك في مصنفاتهم وكل ذلك على العلم الكريم غير خاف
اشار الى ذلك نقلا وتقريرا صاحب رسايل اخوان الصفا واخبر ان
مرتبة الطبيعة تحت مرتبة النفس الكلية وفوق الهيولى والصورة
وفسر بلي سر وجيزه الطبيعة فقال انها عبارة عن حقيقة جامعة للذات
بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ولكن كل واحد من الاربع
غير الاخر والطبيعة لا تغاير واحدا من الاربعة وعلى الجملة فالامر من حيث
الاطلاع المحقق في كل ذلك معلوم متيقن والمذاهب النظرية والنتايج
الفكرية كثيرة شديدة الاختلاف والمقصد من هذا الابرام والاطلاع الجلاء
ما اتضح لمرآت المولوي السعيدية بطريق البرهان او ترجح عنده من اقاويل
السابقين لاحاطة علمه الشريف بما ذكرناه في هذه الامور في الكتب
العزيزية المستولية والمصنفة المشهورة رجاء العثور بالجمع بين الطرائق
العقلانية والبرهانية كما سبقت الاشارة اليه والله سبحانه وتعالى
يكشف بحسن بيان المولى وافادته المعضلات ويسر حل المشكلات

مسئلة الانسان في هذه النشاة والدار يتعذر عليه التجريد التام
المعتبر بانقطاع تعلق النفس المدبرة للبدن عن البدن اذ لو انقطعت
العلاقة بالكلية لكان الموت فان الموت ليس غير ما ذكرنا واذا تعذر
انقطاع علاقة النفس عن تدبير البدن حال الحيوة فلا يخلو النفس عن
احكام المزاج الطبيعي المدبر فما يدركه من الالام واللذات لا يخلو عن
شوب الطبيعة وحكمها فمن اين ان ثمة الاما ولذات روحانية
صرفة خالية عن احكام الطبيعة وباي برهان يثبت ذلك وما المستند



وا الله نكاح ص



وكذا اللذة والابتهاج المستوبان للحق سبحانه وتعالى ولا يليق ان
يجد الانفس عند ذواتها وادراك العلوم والمراتب السنية المستلزمة للكمال
وانحاء وليس كل ذلك من قبيل اللذة وذوات الطبيعية المعهودة فانا نقول
من الجايز ان تكون اللذات الطبيعية صنفين صنف كثيف وصنف
لطيف والكثيف هو المعهود ادراكه من الملذوذات الحسية بالحواس
كالمأكول والمشروب وغيرهما ونوع اخر هو مدرك للنفس من حيث
القوى الباطنة كالذهن والخيال والتعقلات النفسانية الحاصلة حال
التلبس بالتدبير والقوى والادراكات الانسانية لا تعرى بالكلية
عن احكام الطبيعة ومن ادعى ان ثمة وراء ما ذكر الاما ولذات
روحانية لا حكم للطبيعة فيها فعليه البرهان مسئلة ما حقيقة الفيض الصادر
من الحق وما المتعقل للعقلاء من معرفة كيفية صدوره ووصوله الى
القوابل لا جايز ان يكون من قبيل الممكنات ولا جايز ان يكون الحق وليس
ثمة امر ثالث لا يكون الحق ولا غيره فكيف الامر وما المتعقل من
معنى الايجاد اولا ثم الامداد ثانيا وباي برهان يثبت ذلك ويتضح
من المسائل المذكورة التي لم يتفق على اثباتها وتفصيلها برهان مسئلة
تسلسل علل ومعلولات موجودات غير متناهية منتهية بلا نهاية
مسئلة النسب التي بين الموجودات غير متناهية عندنا ويجب ان
يكون بالنسبة الى علم الحق متناهية لما يلزم من المفاسد ان لو لم يكن كذلك
لما سلف في اثبات علم الحق بالجزئيات وضعف حجج المنكرين
لذلك قياسا واستبعادا وايضا فالاتفاق واقع بان ما دخل في الوجود
فانه متناهية والنسب ناشية بين الموجودات فكيف ينشأ من المتناهي
ما لا يتناهى وكذلك يتوقف الامزجة المتولدة من العناصر ومثل ذلك
والحاصلة المتكونة وما وقع عن الفلكية من الاتصالات والكيفيات

و غیر ذلک کالجواهر و الآثار و نتایجها فکیف الامر **مسئلة** الجوهر لا یخلو
من کیفیته من کیفیات و الحرارة لو خلت من النار لخلت النار
**مسئلة** الهیولی المجردة لا تقبل القسمة عقلا و بکنه الصورة فکیف تحلول
الصورة فی الهیولی صارت تاجیا و قبلت القسمة و لم یحدد امر ثالث غیر الاجتماع
و انه لیست الا کحق لها بنفسها بل بالتبعیة لما ذو جهی محقق کما سبقت الاشارة
الیه فی بعض الاسولة المتقدمة تمت الاسولة بحمد الله و حسن توفیقه و
الحمد لله و صلوته علی محمد و آله الطیبین **الجواب من خواجه**
**نصیر الدین الیه رحمهما الله** بسم الله الرحمن الرحیم و علیه التوکل
و هو حسبی ۞ اتانی کتاب ما اراد منشیها الخیر کتاب الله من سایر الکتب ۞
اتانی امام نور الله قلبه ۞ و صیر مرفوعا الی سته الحجب ۞ خطاب عالی
مولانا سعید زمان الامام کاشف الظلام صدر الملة و الدین مجد الاسلام
و المسلمین لسان الحقیقه برهان الطریقه قدوة السالکین الواجدین
و مقتدی الواصلین المحققین ملک الحکماء و العلماء فی الارضین برهان
الرحمن افضل و اکمل جهان ادام الله ظله و حرس ذیله و ظله بخادم دعا
و ناشر ثنا مرید صادق و مستفید عاشق محمد الطوسی رسید بوسید و بر سر
و چشم نهاد و گفت ۞ از نامه تو ملک جهان یافت دلم ۞ و ز لفظ تو عمر
جاودان یافت دلم ۞ دل مرده بدم چو نامه‌ات برخواندم شد ۞
از هر حرفی هزار جان یافت دلم ۞ و او ان مناقب آن ذات بی
همال استماع کرده بود و عرف هذه جمال مبارک و مطالعه شمایل
و ... با نظیر مشتاق شده بوصول بخدمت متلاقی و نیاز مند گشته و روزگار
در نیل این مامول مساعدت نمینمود و همت بر آن میگماشت
که بکتابت راه استفادت گشاده گرداند و مراسلت باب حضرت
بزرگوار توسل جوید ناگاه بخت خفته بیدار گشت و مطلوب حقیقی

روی

۷ ترجمان بود

مثال بود



روی نمود و بارها خطاب جان افزای و مفاوضت دلگشای این محبت
مشتاق را مشرف گردانید و چنانکه در همه فضایل بر همگان متقدم
است و الفضل للمتقدم در این معنی هم تقدم نمود و این محب محروم
را رهین منت و شاکر نعمت گردانید و جان تشنه شوق او را
بزلال ینبوع کمال آنجا بر لب نهد حضرت تبارک و تقدم آن ظل ظلیل بر
بندگان خویش گسترده و آن پرتو نور تجلی در میان اهل ما بنده و با بلله
بحق حقه از آن جناب بزرگوار کتاب بفقیر رسانیدند که هرکه
در باب خویش بی نظیر بود یکی کتاب حاصل نتایج افکار که مشتمل
سوالی چند از معضلات اصول و اشارت بآن مرید مستفید رفته
که از بضاعت مزجاة خود کلمه نویسد و بوقف عرض فرستد هر چند
این ضعیف حق را در محل آن نمیداند که زیره بکرمان فرستد و
خرما بهجر اما انقیاد اشارت واجب بود بطریق استعجال آنچه در
خاطر بود نوشت و بخدمت فرستاد و چشم انتظار بر راه میدارد
تا که در رد و قبول آن بوقت نفوذ چه حکم رود و دیگر رساله بخ
البال بود مشتمل بر شرح سوانح عزیز در وقت سلوک روی نموده و ذکر
واردات حق که در هر حال از احوال حرکت باطن متجدد شده و آن را
در لباس دعا و مناجات و استعارات ایما و اسناد عالیه فرموده
مرید مستفید از آن بحر بی پایان مغترف شد و از آن بواطن مثال
محقق گشت و دانست که غرض ارشاد مریدان و تحریض مبتدیان بوده تا
بر تجددات احوال باطن واقف شوند و در اثناء سلوک از عقبات
و ترهات و وساوس و هواجس باخبر باشند نه عزیزا محال دهند
و نه یأس را محل نهند چه فرموده است بار عبارت و انما هذه نفثة
مصدور و تحفه مشکور ... بها الاعیاد و انشر فضلک فارفک

۲ گفته اند حق

دارد

۷ برای ...

۱۱ اخیال بود

۱۲ آن ... جوی حق

بلادک و اسلی نفسی بما انا فیه طلبا لخلاص عما انا فیه مر تیستعید بر حفظ
خدا وست گستاخی میکند و میگوید در حک اعمالی تشتغل بالمناجاة
والدعاء فان من کان فی هذه المرتبة کانت قبلته من صلوته هی غرضه واله
بالحقیقة هو هواه و انما یعبد الله و یدعوه لیتوسل به الی ذاته و یجعل کل ذلک
وسیلة الی نیل مراده و هو عبد اسیر الهوی معتکف علی طلب الراحة
و دفع الاذی یعتریه الخوف وتارة یستمیله الرجاء فی بعض اوقاته ومن المجد
یلتجی الی الصبر وفی بعضها للنفع یستزید بالشکر ثم ارتقی الی هذه المنزلة الی درجة
الرضا والتسلیم استراح من جمیع ذلک فلم یحتج الی جذب مطلوب او دفع
مهروب عنه فلا یتوقع له اذ لا یطلب شیئا ولا مناجاة اذ لا یغیب عنه ما
یناجیه بل ینظر الی جمیع المخلوقات بعین الرضا ویجد من نفسه فی جمیع الحرکات
الارتضاء وذلک باب الله الاعظم مع ان تلک الرتبة ایضا قاصرة عن
مراتب الواصلین الی ادنی حد من حدود الکمال فان الراضی یدعی ان رضوه
مقابل لوجود المرضی عنه و ان محل تصرف ترکه باختیاره وذلک دعوی الکثرة فی
الوجود و محل التصرف تعالی الله عن ان یکون له شریک او یکون معه متصرف
فان ارتقی من هذه الدرجات و وصل الی مقام الفناء المحض و محو الاثر الذی هو
منزل اهل الوحدة المطلقة لا اقول التوحید فانه طلب وحدة فترتیه و لا
الاتحاد فانه لو کان بالفعل لا بالقوة لکن تفوح منه رائحة الکثرة ولا الی
الرضا والتسلیم بل لم یکن له ثبوت حتی یکون اتصافه بالکمال او یکون له
ذات حتی یصیر منعوتا بنعوت الجلال و هنالک ینقطع السلوک والسالک
و ینعدم الوصول والواصل فان الی الله المنتهی و الیه الرجعی و ما دم الاخس
مستیقن بان المولی دام ظله لا یکتفی من نفسه القناعة بالدرجات المذکورة من ارتقی
الی درجة الی درجة فوقها لکنه ما دام فی قید هذا العالم یحجب الصورة یجری فی شاکله
هذه المناجات عالی نه و التیفیق منه علی متابعیه من غیر قصد منه الی شیء ویطلع ذلک

ارشاد

متیقن



ارشاد الی المبین ان الکمال الی قصین انما عند من فی هذا الموضع و دلایله
واجل من ان یحیط به ناقص مثلی او اقدر علی اتصافه من تکون فی مرتبتی والسلام
علی من اتبع الهدی هر چند ترک ادب است این کلمات بخدمت عرض
کردن اما چون حاضر وقت بود در حال مطالعه این کتاب وز رسالة لطیفه
بحقیقت در هدایت طالبان و اکمال ناقصان عدیم المثل و النظیر است
از از خدمت پوشیدن وجهی نداشت ان شاء الله تعالی ترک ادب
معاتب و ملوم نگردد اطناب از حد گذشت و زحمت بسیار شد استظهار
و مسود مخاطبات و اعلام سوانح واردات خصوصا از بعد این کلمات
مقرون با نعام استخدام در خدمات خواهد رفت ایزد سبحانه
و تعالی و تقدس آن کمال را محقق و آنکه انجمن ناقصان را مکمل
بحق حقه والسلام علیکم و رحمة الله و برکاته قوله المنطق الا اطالا
قوله هذا خلف اقول اما البرهان الموضح لکون تحقیق کون وجوده عین ماهیته
وان لیست لحقیقته الا الوجود فهو انه لو کان وجوده و ماهیته لکان مبدأ
الکل اثنین وکل اثنین محتاج الی واحد هو مبدأ الاثنین و المحتاج الی المبدأ
لا یکون مبدأ للکل فان قیل الماهیة موصوفة والوجود صفة لها والموصوف
متقدم علی الصفة القائمة بها والمبدأ الاول واحد و هو الماهیة قیل
الماهیة علی تقدیر تقدمها علی الوجود لا تکون موجودة و لا معدومة فاذن یکون
مبدأ الموجودات غیر موجود قوله من البین ان مفهوم الوجود من حیث
تعینه فی تعقل مفهوم واحد و هذا المفهوم من حیث انه هو اما ان یتعین
لا یکفی عارضا لماهیة شیئا او یتعین و احد من القسمین اقول ان الالفاظ
التی لها مفهوم واحد مقول علی کثیرین ینقسم الی قسمین احدهما ان یکون ذلک
المفهوم فی احاد تلک الکثیرین بالسواء و هو کالانسان فی زید و
عمرو و الفرس فی هذا الفرس و ذلک الفرس و یسمی الالفاظ المتواطئة

۲ من قطع النظر عن کل واحد
۲ او تعیین احدی حکم علی [illegible]
صح

ويكون حكمها فيما يقتضي تلك المفهومات حكما واحدا كما ذكره والقسم الاخر
لا يكون ذلك المفهوم في تلك الكثرة على السوية بل انما يكون في
بعضها اقدم او اولى او اشد او اكثر وهو كالابيض على الثلج والعاج
والموجود على الجوهر والعرض وفي هذا يجب ان يكون مقتضيات
تلك المفهومات واحدة بل ربما يختلف مثل اسم الضوء الواقع على ضوء
الشمس وضوء القمر وضوء النار ~~وضوء القمر~~ وضوء الشمس يقتضي زوال
الخفاش دون سائر الاضواء ومثل اسم العلم الذي يكون بعض ما يقع عليه مفهومه
بديهيا وبعضه كسبيا وبعضه فعليا لا يوجب وجوده معلومه وبعضه انفعاليا
لا يوجب ذلك والوجود من هذا القبيل فانه يكون في الواجب قائما
بذاته من غير عروضه لماهيته وفي غير الواجب يكون عارضا لماهيته ثم
العارض للماهية يعرض في الجسم والمادة لان ما يكون تلك الماهية قائمة بغيرها
دون الصورة والعرض يعرض قائما مجردا وكما انه ليس لقائل ان يقول لو
كان الضوء والعلم مقتضيين لزوال العشي ولوجود المعلوم لكان كل ضوء
وعلم كذلك ليس له ان يقول لو كان الوجود مقتضيا لكونه غير عارض لماهيته
لكان كل وجود كذلك فاذن ثبت ان من الوجود ما يقتضي ان لا يكون عارضا
لماهيته ومنه ما يقتضي ان يكون عارضا لماهيته وبطلت المقدمة القائلة انه اما ان يكون
مقتضيا للعروض او اللاعروض او لا يقتضي احدهما **قوله** والوجه الاخر
ان كل عاقل يجزم بان لوجود الواجب لا يحتاج الى زيادة على حقيقته **اقول**
كل ما لا يحتمل ان يكون له اشخاص كثيرة فهو غير محتاج الى معنى زائد على حقيقته
فان حقيقته سواء كانت نفس وجوده او معروضة لوجوده هي تعينه
لعدم احتمال وقوع الشركة فيه وانما يحتاج الى التعين كل ما يكون له
اشخاص كثيرة فان كل شخص منه يحتاج الى التعين ليتميز عن غيره مما هو من
نوعه وهذا سر عظيم وجواب الوجود الذي يقع مفهومه على الواجب

---



الى قوله ما قصد تقريره **اقول** اما قوله الوقوف على حقائق الاشياء الشريفة
فقد ارادوا بالاشياء اعيان الموجودات التي ليس طبائع الموجودات
وانما ذكر ذلك في بيان صعوبة تحديدها ولم يرد به حقائق المعقولات وذلك
لدليل انه لم يقف على حقيقة الاثبات والنفي كيف يقدر ان يحكم عليهما بامتناع
الاجتماع بديهة ومن لم يقف على حقيقة الجسم كيف يحكم بامتناع اجتماع جسمين
والمكان بالشك امر قطعا فان الوجود في الاعيان لا يمكن ان يقع على
اشياء تشترك فيه وذلك الامر مقول على الوجود الواجب القائم
بذاته الذي لا يعرض لماهيته وعلى غيره من الموجودات واذا اعتبر وجوده
في العقل كان ممكنا غير واجب واسم الوجود يقع عليه وعلى الواجب
وقوعه عليه على وجوده العيني وعلى اثره وذلك الوجود امر معقول
الوجود الواجب غير معلوم بالكنه والحقيقة انما يعقل منه هذا الوجود
المعقول مقيدا بالقيد السلبي واذا تحقق ذلك ارتفع الاشكال
المذكور بسبب تعدد الجهات واعلم ان سلب الاشياء عنه واثبات
الامور له انما تعقل بعد ثبوت تلك الاشياء والامور وذلك تحقق
بعد تعقلها عند اعتبار حقيقته بل يكون بعد صدور تلك الاشياء عنه في
اما قوله مع اتفاق جميع العقلاء بان حقيقته مجهولة فان الواجب ان يقول
مع اتفاق الحكماء لان مشايخ المعتزلة من المتكلمين يدعون ان حقيقته
معلومة للبشر كما مر **قوله** والوجه الاخر لكونه لا قول لصحة عاقل **اقول**
قد مر جواب هذا وهو ان العبد والجسم يقعان على ما تحتهما بالتواطؤ
بخلاف الوجود المقول على الموجودات بالتشكيك فاما الوحدة والكثرة
فانهما عرضان وتجردهما عن المادة لا يكون الا في العقل كما في سائر الاعراض
التي يعقل مجردة عن محالها الا يشترط الوجود كذلك وقد روي عن
فيثاغورس انه قال الواحد والاعداد المركبة من تكراره هي مبادي
الموجودات وقد صدر عن المبدأ الاول على ترتيبها فكانت مجردة
عن المواد ثم صدر منه بتوسطها سائر الموجودات وصار الوحدة و
الكثرة مقارنتين لها على الوجه المعلوم فهذا يناسب الوجود من حيث
القيام بالذات والعروض للماهية بعد ذلك لكن هذا النقل مجرد لا اعتداد
به **قوله** ومما يؤيد الى قوله من لوازمها **اقول** هذا اشارة الى امتناع

*في حيز وحده بديهة وما غاية
كون الجسم الواحد في الزمان الواحد
في حيزين بديهة فمن لم يقف على
حقيقة تغيره والحيز كيف يحكم
بان الكثرة ضعف الواحد ومن لم
يقف على حقيقة المثلث كيف يحكم
على ان زواياه مساوية لقائمتين
وما يحكم بجميع العلوم اليقينية
على الوقوف على حقائق*

الوصول الا كنه المبدأ الاول وانما اراد بقوله اما لمن يدخل الوجود في تحديده
كما قال عليه الوجود الواقع على الموجودات بالتشكيك وهو من الفضل
ويريد بقوله واما لمن يكون حقيقة فوق الوجود والوجود من لوازمها الا الخلقة
لا وجود الحق الذي لا سبيل الا ادراكه حقيقة على قول قوم فرقة من المتفلسفة
المعضل **قوله** هذا كلام في غاية الحسن والكمال لا يقف عليه من لا يكون
حقا بما يفيض الله سبحانه ونعمه على المتوجهين لا جنابه بطريق الكشف
جعلنا الله تعالى من اولياءه الواصلين لا تلك المرتبة ان شاء الله وهو الموفق
**قوله** المسئلة الثانية لا شك في كل منها **قوله** المراد من قولهم المهيات ليست
مجعولة هو ان السواد مثلا لا يكون سوادا بجعل الجاعل وذلك انا اذا فرضنا
سوادا في الاول ثم اوردنا عليه جعل الجاعل استحال ان يغيره الجاعل
عما هو في نفسه اذ لو فعل ذلك لما الوجود فان الجاعل لا يجعل الوجود وجودا وذلك
لامتناع تحصيل الحاصل ولو كنا قلنا هل للجاعل ان يجعل سوادا اي هل له
ان يبدع شيئا هو السواد قلنا هل له ان يجعل السواد موجودا لكان جوابه هي
نعم له ان يبدع السواد وان يجعل السواد موجودا بل الحق ان جميع المهيات
والممكنات الموجودات مجعولة بجاعلها الله تعالى واذا قلنا المهيات
عارضت منسوبة الى الوجود فان الامكان لا يمكن ان يوصف به المهية
من حيث هي مهية فقط انما يمكن ان يوصف به اذا نسبت الى الوجود او
الى العدم اما قوله بل من حيث كونها مهيات فقط امور وجودية فلانه
لا فات المهية من حيث هي مهية فقط لا يمكن ان تكون شيئا غير المهية
اما اذا فسره بقوله هل لها قرب من الوجود فالجواب نعم فان المهية
اذا تصورت حدث لها وجود عقلا واذا فرضت في الاعيان كان لها وجود
عين والوجود العيني لا يكون الا من موجدها والوجود العقلي لا يكون الا من
تعقلها وكلا الوجودين ممكن واذا قالوا المهية وحدها قبلها اراد به تعقلها

الذي

٣ وهو منزله الحس ولقصد قصد
سلس حتى يخص به صح

٢ ايضا لنظر خبر له قوله ما كتب
ان يكون عليه قوله الكل قررنا
ان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول لانها
علة اما اذا لعلم بالمعلول لا يوجب
العلم بعلة الا علما ناقصا وذلك
لانه يقتضي العلم بان
لذلك المعلول علة ولذلك تقتضي
العلم بكنه علته فبين في قوله
ههنا ذلك في بيان الموجودات
بيان عاما وليس فيه ما يدل على
ان المعقول لا بد ... قوله
ونحن نقول ان ما يقتضي الدور
الصحيح الذي حط به امرى الحق
صح



الذي يكون سببا لوجودها العيني وهو العلم الفعلي واذا قالوا انها توجد
بعد ما اراد به تعقلها بعد وجودها اعني العلم الانفعالي واذا نقل الى المهية فقط
لم يكن في القصد العقلي الا المهية ولم يكن الوجود والعدم داخلين في ذلك
النقل ولذلك قالوا انها ليست لموجودة ولا معدومة حينئذ اذ انتقل الحال
عند كونها منظورا اليها وكونها حاصلا في عقل لزم ان يكون لها وجود اما عقلي
او عيني ويكون بالقياس الا ذلك الوجود ممكنة وكذا اذا نقل الى احد
وجوديها من حيث هو وجود فلم يكن الا ذلك الوجود واذا نقل الى ثبوت
ذلك الوجود كان لذلك وجوده الى ذهن حر الى ان يقف الذهن و
اذا تصور هذا الموضع بهذا سقطت الاشكالات الناشية من التعرفات
الوهم في المتصرفات في غير مواضعها وهذا البحث [illegible] وقد ضل كثير
من الاذهان بسبب عدم اعتباره **قوله** ثم نقول لما قوله فكيف امر **قوله**
القول بالمهيات العارية عن الوجودين العقلي والعيني انها ثبوت وتقرر او
ثبوت بلا تمييز قول بان المعدوم شيء وهو مذهب المثبتين من المعتزلة
وقد مر قدحه **قوله** والذي افاده تلامذة المسئلة **قوله** القول بان
المهيات غير مجعولة وان لها قربا من الوجود قريب من قول مثبتي المعتزلة
فانهم يقولون بثبوتها حال عدمها ويفرقون بين الثبوت والوجود و
لعل مولانا ادام الله علوه اراد به تنشيط الخاطر لفهم المريد المستفيد وكذا الحكم
باستعداد كل غير مجعول متعدد الفواعل لحسبها يبني على ذلك ومراد الشيخ
الرئيس بتضاعف وجوب الامكان كون الامكان قابلا للاشد والاضعف
والقرب من الوجود والبعد منه وتقدم بعض الممكنات على بعض وتأخر بعضها
عن بعض لا يتعقل الا مع تعقل مقارن لها خطر الذات تتبع الاستعدادات
الناقصة المتوجهة الى الكمال وبالجملة فهم في ترتيب الوجود مذكور في كتبهم
مستغنية عن ايراده ههنا فهذا ما عندي في هذا الموضع **قوله** المسئلة الثالثة

٨

٧ المقصود ...

طريقهم ح

لا بد ان يختلف **اقول** الوجود العام المشترك لا يتحقق الا في العقل وكذلك كل امر عام
مشترك وذلك ان الشيء العيني لا يقع على اشياء متعددة فانه ان كان
في كل واحد من تلك الاشياء لم يكن شيئا بعينه بل كان اشياء وان كان
في الكل من حيث هو كل والكل من تلك الحيثية شيء واحد فلم يقع على اشياء
ولو كان في الكل بمعنى التوزع في احاده كان في كل جزء من ذلك الشيء لا نفس
ذلك الشيء ولم يكن في شيء من الاحاد ولا في الكل لم يكن واقعا عليها
وبالجملة وقوعه على كثيرة لا يكون الا محمولا على تلك الكثيرة والحمل والوضع لا يكون
الا في العقل والوجود العام المشترك لا يمكن الا ان يكون عقليا واذا كان
كذلك كان حصوله في العقل بسبب العقل فكان ممكنا ويكون له وجود آخر
هو بذلك الوجود يكون ثابتا في العقل وهذا الوجود غير [illegible] الا ولا فاذن
هو وجه الوجود وكون الوجود من الالفاظ المشككة فانه يقع عليها لا بالتساوي
واذا اعتبر معروض الوجود الشامل عقلا انه ماهية بل حقيقة انه وجود ولو وجود
ولو وجوده وجب وكذا الا ان يعتبر الذهن والكون وجوديا من تلك
الوجودات بعين ذاته واذا تصور ذلك على الوجه الذي ينبغي سقطت جميع
الاشكالات المذكورة **قوله** والضد يعتبر الا [illegible] **اقول** الذي قلت ان وجود
الحق عينه ليس له وجود عارض والوجود العام عقلي لا يتحقق في غير العقل ويكون
له وجود آخر عارض له اذا اعتبر كونه في العقل والحق الذي لا مرية فيه
ان واجب الوجود لذاته لا يمكن ان يكون الا شيء غير وجوده بل عين ذاته
ولا يمكن ان يكون الموصوف بهذه الصفة الا واحدا من كل جهة وواحدا من
كل اعتبار **قوله** المسئلة الرابعة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد القول
من ذلك **اقول** اذا تبين ما بحثت من كلامهم فان كان موافقا لما عليه الامر فذلك
وان لم يكن فلا عجب في مثل هذه المضايق ان تزل قدم كما زلت اقدام
كثير من العقلاء فنقول انهم قالوا الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مرادهم انه لا يصدر

[هامش: واحده]

[هامش: لما جهد الله عليه ... ان الوجه من جميع الجهة]

عنه



عنه باعتبار واحد الا واحد وذلك انهم يجوزون ان يصدر عن الواحد
اشياء كثيرة باعتبارات مختلفة كما ان الواحد يكون [illegible] معه والثلثة باعتبار
الثلثة معه وعدم الانقسام باعتبار وحدة الخير ولما كان المبدأ الاول
عندهم واحدا من كل الوجوه كان معرفة الوجه في صدور الكثرة منه محتاجا
الى لطف قريحة فوردوا الوجه الممكن فيه وهو ان يفرض الواحد الاول آ
والصادر عنه ب وهو في المرتبة الثانية فلا يتوسطانه يكون
اثر وليكن ج ولب وحده اثر وليكن د وهو في المرتبة الثالثة ويكون
لآ مع ج اثر وليكن ه ولاب مع ج اثر وليكن و ولآ مع د اثر وليكن ح ولاب مع د اثر وليكن
ط ولب مع ج اثر وليكن ي ولب مع د اثر وليكن ك ولج وحده
اثر وليكن ل ولد وحده اثر وليكن م ولج د معا اثر وليكن ن ولا
اج د اثر وليكن س ولب ج د اثر وليكن ع ولاب ج د اثر وليكن
ف وهذه اثنا عشر وهي المرتبة الرابعة فان اعتبرنا الا سابق بالنظر
الى الاعلى مثلا ب بالنظر الى آ و ج بالنظر الى آ و ب والى هما
وكذلك في د بالنظر الى آ والى ب والى كليهما وعلى هذا القياس فيما تحتها
حصلت الآثار والاعتبارات اكثر من ذلك فان تعدينا هذه المراتب
الى الخامسة والسادسة وما بعدها حصلت الآثار والاعتبارات بلا
نهاية ويمكن ان يكون الاول باعتبار كل واحدة منها فصل ووقف فيصدر عنه
الاعتبارات موجودات لا نهاية لها غير متعلق بعضها ببعض قالوا
يكون في العقل الاول اربع اعتبارات احدها وجوده وهو له من الاول ومهيته
علمه بذاته وهو له بالنظر الى نفسه فيصدر عن الاول بهذه الاعتبارات
صورة فلك ومادته وعقل ونفس وانما اوردوا ذلك بطريق المثال لينبه
على كيفية صدور الآثار الكثيرة بسبب الاعتبارات الكثيرة مع القول
بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد باعتبار واحد فلم يزعموا انهم قالوا

[هامش: ٢ له الصعفة باعتبار الاثنين صح]

[هامش: ٢ ومع اج د اثر وليكن ص]

[هامش: المرتبة الاولى المرتبة الثانية المرتبة الثالثة المرتبة الرابعة صح]

[هامش: وهي له من ذاته وعلمه بالاول وهو له بالنظر الى الاول صح]

على كيفية صدور سائر الموجودات الكثيرة ولم يتعرضوا لغير الأفلاك التسعة
وإنما أثبتوا العقول العشرة لأنه لا يمكن أن يكون أقل منها وأما الأكثر فقد ذكروا
أن الأفلاك كثيرة وحركاتها مختلفة ويجب أن يكون لكل واحد عقل ونفس
ولم يتعرضوا للكواكب المتحيرة والثابتة وإنما يصير ذلك بسبب اعتبارات
مختلفة متكثرة كل واحد من هذه الأجرام ومن نفوسها وعقولها ونوعه في
تخلخله وجوهره والذي يصدر عن المبدأ الأول وجود جميع هذه الموجودات
بعضها بتوسط بعض وباعتبار تلك الاعتبارات هذا ما فهمته من كلامهم
وأقوالهم وقد ظهر أن هذه الاعتبارات ليست موجودة وليست بعلة
تامة لشيء إنما هي اعتبارات انضافت إلى مبدأ واحد فيكثر بسببها
معلولاته ولا يجب كون الاعتبارات أمورا وجودية عينية بل يكفي كونها
عقلية فإن الفاعل الواحد قد يفعل بسبب اختلاف أمور عقلية وعدمية
أفعالا كثيرة والنزاع في تأثير الحق في الموجودات ونفي تعقله بالجزئيات
فيما أحال إليه من كتبهم كلامهم وكيف ينفون تأثيره في الموجودات بعد أن
جعلوه مبدأ الكل وكيف ينفون عنه تعقله بالجزئيات وهي صادرة
عنه وهو عاقل لذاته عندهم ومذهبهم أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
بل لما نفوا عنه الكون في المكان جعلوا نسبة جميع الأماكن إليه نسبة واحدة
ولما نفوا عنه الكون في الزمان جعلوا نسبة جميع الأزمنة ماضيها ومستقبلها
وحالها إليه نسبة واحدة فقالوا كما يكون العالم بالأمكنة إذا لم يكن مكانيا
يكون عالما بأن زيدا في أي جهة من جهات عمرو وكيف يكون الإشارة
منه إليه وكم بينهما من المسافة وكذلك في جميع ذرات العالم ولا يقبل
نسبة شيء منها إليه لكونه غير مكاني كذلك العالم بالأزمنة إذا لم يكن
زمانيا يكون عالما بأن زيدا في أي زمان ولد وعمرو في أي زمان وكم
بينهما من المدة وكذلك في جميع الحوادث المرتبطة بالأزمنة ولا يقبل نسبة

الى

٣ فيحصر صح

تعقبه صح

٧ تعقله صح



شيء منها إلى زمان يكون حاضرا له فإن هذا مضى وهذا ما حصل بعد وهذا هو
الآن بل يكون جميع ما في الأزمنة حاضرا عنده مثبتا في السلسلة المرتبة متميزا بنسبة
البعض إلى البعض وتقدم البعض على البعض وإذا تقرر عندهم وحكموا به ولم
يسمع هذا الحكم أوهام المتوغلين في المكان والزمان حكم بعضهم بكونه
مكانيا ويشيرون إلى مكان مخصوص وبعضهم بكونه زمانيا ويقولون إن
هذا زمانه ولزم ذلك أنه لم يحصل له بعد ويسبون من نفى ذلك عنه إلى القول
بنفي العلم بالجزئيات الزمانية وليس كذا أما قياس الغائب على الشاهد فهو
لمن يقول إنه مكاني أو زماني كبعض مخلوقاته أولى قوله وهذا معنى الحجب
النظر في جميع ما ذكر في تقرير هذه المطالب الالهية أقول هذا الذي ذكره
وبينه وأشار إليه طريقة أخرى غير ما كنا فيه وأكثره متعلق بالذوق و
الكشف والله يهدي من يشاء إلى الصراط المستقيم والدين القويم وهو
بكل شيء عليم قوله مسئلة النفس [illegible] أقول أما حقيقة النفس
الإنسانية التي يشير كل واحد من الناس إليها بقوله أنا فإن ذلك أظهر الأشياء
وإثباتها لا يحتاج إلى برهان لأن العلم بثبوتها غير نظري وأما البرهان
على تجردها فهو أنهم ادعوا أنها ترتسم بالكليات والمعقولات البريئة
عن الأوضاع الجسمانية والأمور التي لا تقبل الانقسام والمنزهة عن المادة
لا تدرك إلا ما يكون على وضع منها أو يتعلق بذي وضع جزئي أو يكون قابلا
للقسمة أو متصلا بقابلها فإذن هي مجردة عن المادة الجسمانية وأما دوام
ثباتها فلأنها ليست في محل يكون فيه قوة الفناء فيها فإن الفناء بعد البقاء
لا يمكن إلا لما يكون فيه قوة الفناء حتى يخرج بسبب آخر إلى الفعل فإنها أمر بسيط
المتعلق بعلتها الدائمة الوجود لا تحتمل الفناء أصلا فهذه المباحث وإن
كان يستدعي كلاما طويلا فاقتصر هنا الذي أشرت إليه وأما استغناؤها بهذا
القدر الحاصل لها عن الاستعمال بهذه الآلة العنصرية في هذه الدار عن

٢ يقولون صح

٢ هذا صح

٢ هذا زمانه صح

٧ آخر له العلم الالهي والحكم الربوبية الالهية صح

٢ فطري صح

نشأت الحركة عنه فان التغير عن حال الى حال لا يكون الا لما يكون في
الزمان الذي هو منشأ جميع التغيرات والزمان ما يحيط به الا فلاك
المتحركة فلو كانت للنفس نشأت الحركة عنه الا فلاك لكان ذلك
تناسخا وقد ابطلوا ذلك ولئن لم يكن بعد الا فلاك لم يمكن ان
يكون حينئذ لها استكمال واما قدح في هذا الهيكل قوى عالية عن الشعور
كالغاذية والنامية ومولدة المثل وبقوى ذات شعور كالمدركات
الحسية ظاهر البدن وداخله بادراك الآلات بل بذواتها وبمبادي
الاعمال الاختيارية وتحرك الارادة اما بجذب كالقوة الشهوية
او لدفع كالقوة الغضبية ولو كانت تدبير هذا البدن في الوقت الواحد
كانت شاعرة بذلك اذ الحكيم تدبيرها ما يحصل بالشعور واما النفوس القوية
فيجعل لها تأثير في غير ابدانها تأثيرا حركيا بواسطة غيرها من الاجسام
والتقوى وذلك مثل اصابة العين والسحر ومثل تأثير الدعاء على قوم او على قوم
ومثل كرامات الاولياء ومعجزات الانبياء واما الترقي من مرتبة الى مرتبة
حتى تصير كلية كما هو مذكور في شان العقل الفعال في ان العالم موضوع
عنده في اجزائه الاصلية وانما التأثيرات الزمانية فهي في الامور
الجزئية منه التي تقع في مركبات عالم الكون والفساد وتحت السموات
الزمانية وارتقاء النفوس الكاملة من مراتب الامور الكلية وعروجها
لتصير مشاهدة للمبدأ الاول فامر يحصل لها في ذاتها وتعدد الى تغير
تغير اصول العالم الجسمانية والروحانية واما حدوث حدودها وقدمها
فقد قال ارسطوطاليس واتباعه ان المبدأ الاول كامل وفوق الكمال و
يعنون بفوق الكمال انه يفيض الكمال على كل مستحق للكمال بحسب استعداده
الذي يحصل له من الحركات والامتزاجات والمزاج المعتدل الحاصل منه
الاخلاط والاركان مستعد لصورة او لنفس يحفظه ويدبر تركيب ذلك

المزاج



المزاج فان كانت النفوس قديمة وانقلبت تلك الابدان فاما ان
تمنع المبدأ الاول عن الافاضة واما ان تحصل لبدن واحد نفسان قديم
وحادث وهذان عندهم محالان فاذن النفوس عندهم محدثة كنفوس
ساير الممكنات الحيوانية والنباتية وصورها واما القدماء فقد رووا
عنهم قصصا وحكايات في امور النفوس القديمة وجوز اكثرهم التناسخ
والتعطيل وانا ما رايت لكلامهم حجة ولا مستندا ولو وجد في كتب الانبياء
عليهم السلام ما يناسب بعض اقوالهم لكنه يحتمل التأويل وهذا البحث ليس بمرجح
حتى يرجع الى المفهوم والتوقف اعلم بحقائق الامور واما الامر المشترك
المناسب للنفس والبدن الذي بسببه يختص كل نفس ببدن فيكون متعلق النفس
الانسان ببدن انسان وهكذا في ساير المركبات ونحن نعلم ان هناك امرا
لكن لا نعرف حقيقته بالتفصيل واما قوله هل تتخلص النفس بالانسلاخ عن
ذلك الارتباط بالكلية الانسلاخ استغناء فالجواب لكن الانسلاخ
واجب لكن ما يكون بارادة النفس كما لم يكن الارتباط بارادتها بل انما
لفساد المزاج المستلزم جبلة ولئن كانت مستغنية عن البدن كانت سعيدة
مستركة في التعب وان كانت محتاجة بعد مفارقة شقية متعذبة فانها
تحتاج الى شيء لا تجد واما انقطاع التعلق لهذا العالم قبل الموت فيحصل
فان تدبيره للبدن تعلق ولكن يمكن ان يستغنى عن التعلق مع وجود التعلق
وذلك حاصل لاهل الكمال بسبب اقبالهم على الاخرة واعراضهم عن الدنيا
وقد وجد مثل هذا ادام الله ايامه في نفسه ... كان يهذبه الحال
والدليل على ذلك ان النفوس الات فيها تشتغل بادراكاتها العقلية فاذا
كملت بنيل ما يسرها واعرضت عما يشغلها فلا حاجة لها الى البدن وكان
الموت بالقياس اليها الفوز الاكبر والوصول الى السعادة العقلية واما
امتياز النفس عن غيرها بعد المفارقة فيكون بسبب تعلقها السابق ببدنها

ممتاز عن ساير الابدان وتعين حصل اياها من جهة ذلك البدن والقوى الملكية وغيرها المحتاج الى ذلك التعين لكونها انواعا متباينة كل نوع منها في شخص واحد والنفوس الانسانية محتاج الى التعين لكونها من نوع واحد متباينة الاشخاص وذلك ظاهر واما امتيازها فلو كان بصور الانواع والعلوم المكتسبة حال كونها متصلة بالبدن لما كان لنفوس الصبيان الصغار ذلك الامتياز ووجب من ذلك اتحادها بعد البدن الموت لمن كانت باقية وباقي الكلام قد اوردوه ادام الله علوه بحيث لا يبقى لاحد امكان المزيد عليه الله تعالى قد وفقه للكمالات الممكنة لنوع الانسان وهو المسئول في كل حال **قوله** مسئلة كتوريها في مسائل الى اخره **اقول** الاجسام فقد بينا هيئتها كما ذكره واما انقطاع النوع الانسان في مدة وعوده بعد ذلك فممكن وكذلك في غير نوعه من ساير الانواع واما بقاء الافلاك ودوام اثارها فانما قالوا به لانهم لما تفحصوا عن الامكنة والجهات كالفوق والتحت وغيرها فكلما وجدوها متعلقة بامر غير قار الذات هو الحركة الوضعية الدائمة وليس ذلك بجسم غير الفلك فعلموا من ذلك ان الفلك المحيط بالكل لو فقد وبطل لم يبق جهة تحس ولا مكان وكان ذلك ممتنعا فان الجسم بالضرورة ذو وضع وجهة ولكن الزمان لو انقطع فان انقطاعه بعد ثبوته لا يقع الا في زمان فحكموا ادفها الى هذه الممتنعات بدوام الفلك وحركاته واثبتوا لسبب ذلك نفسا ذات قوة غير متناهية وعقلا يحرك النفس شوقا اليه لينا اياه كما لا كان بالقوة الى الفعل دايما واما عالم الكون والفساد فلا متناع وجود اخلاء حكموا بدوامه جملة ولكون اجزائه في جهات بعضها فوق بعضها تحت حكموا باختلاف طبايعها وامكان التركيبات عنها على ما وجدوا بالحس وحكموا بانحلال التركيبات لكون اجتماعها قسرا ومخالفا لطبايعها وميل طبايعها الى امكنتها دائما وكان من الواجب انحلالها مع

[margin notes: ١٢ اما قوة صح / ٤ وجدوها معلقة بحركة / هو فلك محيط بالكل / دلما تفحصوا عن الدرية / ٧ ولذلك صح / ٢ الثبت صح / ٢ اى نفس الفلك صح / عنها صح]

بقيه



مع تقادم انواعها الاصلية جملة وان كان بعضها يفسد ويتبدل بالبعض الاخر واما خلو الاجسام الفلكية عن طبايع العنصريات فواجب لانها لو كانت على طبايعها لكانت امكنتها وحركاتها قسرية والقسري لا يدوم وبانقطاعها يلزم المحال المذكور واما اقوال الحكماء المتقدمين وكتب الناقلين عنهم فمختلفة كما ذكره والذي اورده مرتبة ومستفيدا ووجد منها منسوبا الى الحجة اوريان **قوله** الانسان في هذه النشاة الى اخره **اقول** ان الحكماء تفحصوا عن ماهية اللذة واستقروا رايهم على انها ادراك الملايم من حيث هو ملايم ووجدوا ذات الله سبحانه بحيث لا يكون الملايم اشد ملايمة من نفس حقيقتها اذ لا مناسبة بينها وبين غيرها وادراكها لنفسها اتم الادراكات فحكموا بان اللذة التي لا يكون فوقها لذة انما يكون له سبحانه ثم نظروا في احوال الواصلين الى جنابه العلي ووجدوا ذات الله سبحانه ولقاءه والقرب منه ملايما لنفوسهم الكاملة وقد ادركوا بقدر استعدادتهم ذلك فحكموا انه لذتهم لذة دائمة فوق لذات هذا العالم واما اللذات الحسية والخيالية فوجدوها ما قضت زايلة منفحقة اذا دامت تبدلت بالالم فحكموا بان هذه اللذات في نهاية الخسة والركاكة فاعرضوا عنها واشتغلوا بتحصيل اللذات الحقيقية وبازاء اللذات الالام فان الالم ادراك فوات الملايم وان فوات الحقيقة مع الكمال البدنية الملايمة مع قطع الطمع عن عودها اشد الم وقد عبر عنه بنار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة **قوله** ما حقيقة الفيض الى اخره **اقول** ان الفيض موجب بعيد عن الحق واذا كان محتاجا الى قابل وكان القابل [illegible] قابل من غير حركة من الحق الى القابل ولا نقص شيء منه اليه [illegible] من القابل اليه ولا حركة الحق ولا كيفية لذلك الصدور ولذلك العقول بل هو من احاف العقول ايضا فان احديها بالقياس الى العقيد والاخر بالقياس الى القابل ولكن يكون من التغير تحرك عقول ايدي حركة لا توجيه

[margin notes: ٢٠٩ / ٧ ادام الله علوه صح / ٧ التعلقة صح / ٢ الملايم من الاستسباح لسبب حصول اخر غير الملايم الاستغناء عنه وظاهر ان لل [illegible] ملايم ولا كثيرة غير ملايم صح]

نحو الحركة ولا يمل من الحركة لا ذلك العضو بل بايجاد حركة من النفس في ذلك
العضو القابل له وذلك المعين مشعور به عند نفوسنا فكذلك الايجاد واما
الامداد وهو اتمام ما اراد الموجد ايجاده فيقاس عليه ولا يحتاج اثبات
ذلك الى برهان واما مسئلة تسلسل العلل والمعلولات الى غير النهاية فنقول
البرهان قايم على امتناع ذلك وهو ان كل سلسلة من علل ومعلولات
فهي انما يكون بحيث اذا فرض عدم واحد من احاد السلسلة وجب انعدام
ما بعده من السلسلة فاذن كل سلسلة موجودة يجب ان يكون فيها علة هي اولى
العلل لولاها لما كانت تلك المراتب التي هي معلولاتها ومعلولات معلولاتها
الى اخر المراتب موجودة فاذا فرضنا سلسلة غير منتهية الى علة لا يكون
لها علة لم يكن في تلك السلسلة علة هي اولى العلل فلا يكون السلسلة موجودة
هذا خلف وهذا برهان لطيف يختص بهذا الموضع **قوله** مسئلة النسب التي
بين الموجودات غير متناهية الى آخره **اقول** الاشياء المترتبة الموجودة
احادها معا وجب عند الحكما ان يكون متناهيا اما غير المترتبة كالنفوس
الانسانية الباقية بعد موت ابدانها وغير الموجود احادها معا كالحوادث
الماضية فقد جوزوا ان يكون غير متناه بل اوجبوا ذلك بناء على قواعدهم
والنسب بين الموجودات من هذا القبيل وكذلك التشكلات والاوضاع
الفلكية والاجرام الامزجة المتولدة من العناصر والاشياء التي لا تتناهى
بالقوة كتضعيف المقادير وتجزيتها الى غير ذلك **قوله** مسئلة الجوهر لا
يبطل الى آخره **اقول** كل عنصر تفسد فانه يبطل ببطلان كيفيته كالماء الذي يغلي
فيبطل برودته وتفسد ويكون هواء وذلك اذا [illegible] الكيفية
الغريبة حد الحقيقة الماء اما اذا لم يجاوز ذلك الحد فلا يبطل كالماء
الحار والنار لا يبطل ببطلان حرارتها المفرطة فانها في المركبات باقية
بصورها فاقدة لحرارتها التي يلزمها اذا كانت مفردة يتبين ذلك

الجز



في بحث المزاج والله اعلم **قوله** مسئلة الهيولى المجردة لا تقبل القسمة الى
آخره **اقول** الهيولى المجردة لا توجد الا في الذهن وكذلك الصورة و
الاعراض بما في الوجود ابدا يكونان متعارضين وكذلك يبطل
القسمة وكثير من الاعراض يمتنع الاجتماع الا ترى ان الحلاوة اذا اجتمعا الحنظل
حصلت الاضداد والعفص والزاج اذا اجتمعا حصل السواد واما ان
الاجتماع نسبة لا تحقق لها بنفسها لا يلزم منه ان لا يكون لها تحقق عند
غيرها وما يكون تعالى له وجود محقق ربما يكون سببا لشئ آخر له وجود
محقق كما ان محاذاة الارض للشمس التي هي نسبة يتبعها عدم اضاءة
الارض من الشمس التي لها وجود محقق [illegible] فهذا ما خطر ببال داعيه و
مستفيده والمشتاق الى خدمته [illegible] في هذه الابحاث عاجلا
واذا تشرف بنظر مولاه ومفيده والمفاض عليه انواع السعادة فان
له عليه كلام واشار بذلك لم يكن ذلك من انعامه العام وكرمه العميم
بغريب والله تعالى يديم ظله على طالبي الكمال ويسبغ عليهم فيضه الذي
لا يزال انه اللطيف المجيب والحمد لله ذي الجود الفائض والكرم العام
وصلى على محمد واله خير الانام

اذا قيل حمل شئ على شئ كان المحمول عليه والمحمول متحدين بالطبيعة ومتغايرين
من حيث كون احدهما وحده ماخوذا مع اعتبار والآخر مجردا عنه او من
حيث كونهما ماخوذين مع اعتبارين متغايرين مثال الاول قولنا
الجسم جوهر والمراد منه ان الجوهر الذي له ابعاد ثلثة جوهر فكان
المحمول عليه الجوهر ماخوذا مع اعتبار كونه ذا ابعاد ثلثة والمحمول
الجوهر من غير اعتبار فاتحدا في الجوهر وتغايرا بمقارنة الاعتبار والتجرد
عنه ومثال الثاني قولنا الناطق ضاحك والمراد منه ان الشئ الذي له النطق
شئ له ضحك فاتحدا في الشيئية وتغايرا في الاعتبارين وهذا هو الحمل

والوضع ولا يكونان الا في العقل ثم ان المعنى المعقول اما ان يوجد من حيث
لا يلحق عليه شيء اصلا او من حيث يلحق عليه شيء او لا يوخذ فيه لا هذا
ولا ذاك وهذه ثلثة اقسام ويقال للاول انه معقول بشرط لا شيء و
للثاني معقول بشرط شيء وللثالث معقول لا بشرط اصلا ويمكن ان
يلحق به بعد معقوليته شيء مثال الاول الجوهر اذا اخذ موضوعا للابعاد
فيكون الابعاد موجودة فيه وهي اعراض حالة فيه وحينئذ ذلك
المعقول بالمادة شبيها بالمادة التي تقال مع الصورة فان انضاف
اليه الابعاد او شيء اخر غيرها كان ذلك المضاف مادة اخرى و
يكونان جزئين للمركب منها [illegible] ولا على المركب
[illegible] تركيب يكون في العقل ويكون
في العقل ويكون كل واحد من الجزئين ومن المركب مبدأ الحمل بعضها على
بعض فيقال الجوهر ذو الابعاد ولا بعاد ابعاد الجوهر والمركب انه
جوهر لا بمعنى المادة بل بمعنى المحمول وانه ذو ابعاد ولا بمعنى الذي يقال الجوهر
فان كان ذلك بمعنى المقارنة وههنا بمعنى الاشتمال ويمكن ان يقال المعقول
المعقول بشرط شيء انه بشرط شيء ينضم اليه واما القسم الثالث فما يكون
الذي هو الشرط بعد ما على تحصيل ذلك المعقول اعني كان المعقول من
غير الشرط الذي هو مقول عليه كان مبهما فيصير به معينا ويسمى ذلك المعقول
بهذا الاعتبار بالجنس والشرط بالفصل وهما ذاتيان لذلك المحصل و
ليس بجزئين له انهما مع التحصيل شيء واحد يختلف بالاعتبارات فان قيل
انهما جزءان كان بالمجاز تشبيها بالمادة والصورة والى ما يكون مشابها
من تحصيل ذلك المعقول وحينئذ يكون ذلك المعقول موجودا وهذا
المعقول غايته عرضيا او عرضا له بالمعنى الذي تقابل الذاتي لا بالمعنى المقابل
الجوهر وهذان القسمان لا يكونان الا في العقل لان الحمل والوضع لا

في العقل





في العقل واما المعقول لا بشرط اصلا فهو المسمى بالكلي الطبيعي بمعاونة المعرفة
بالكلي المنطقي كليا عقليا سواء كان جنسا او نوعا او غير ذلك والكلي الطبيعي
وان كان مقارنا لمعنى العموم والخصوص في حد العقل والخارج فمرادهم
فان للعقل ان يعقل من غير التفات الى ما يقارنه وهو بهذا الاعتبار
موجود في الخارج بخلاف المنطقي والعقلي وان كان في الخارج غير مجرد عن
معنى الخصوص اصلا فهذا ما تحرر في تحقيقه في بيان المعاني فليتفطن فيه مولانا
علامة العصر نجم الملة والدين افضل العالم دام الله علوه والتمس من
خادمه بالاشارة الى ما يرى فيه من الخطاء او الغلط معيضا التحرير كما هو
كما هو عادته الكريمة [illegible] وحرر محله تحقيق الحق وصلى الله على
على سيدنا محمد النبي واله الطاهرين اجمعين

[illegible]

